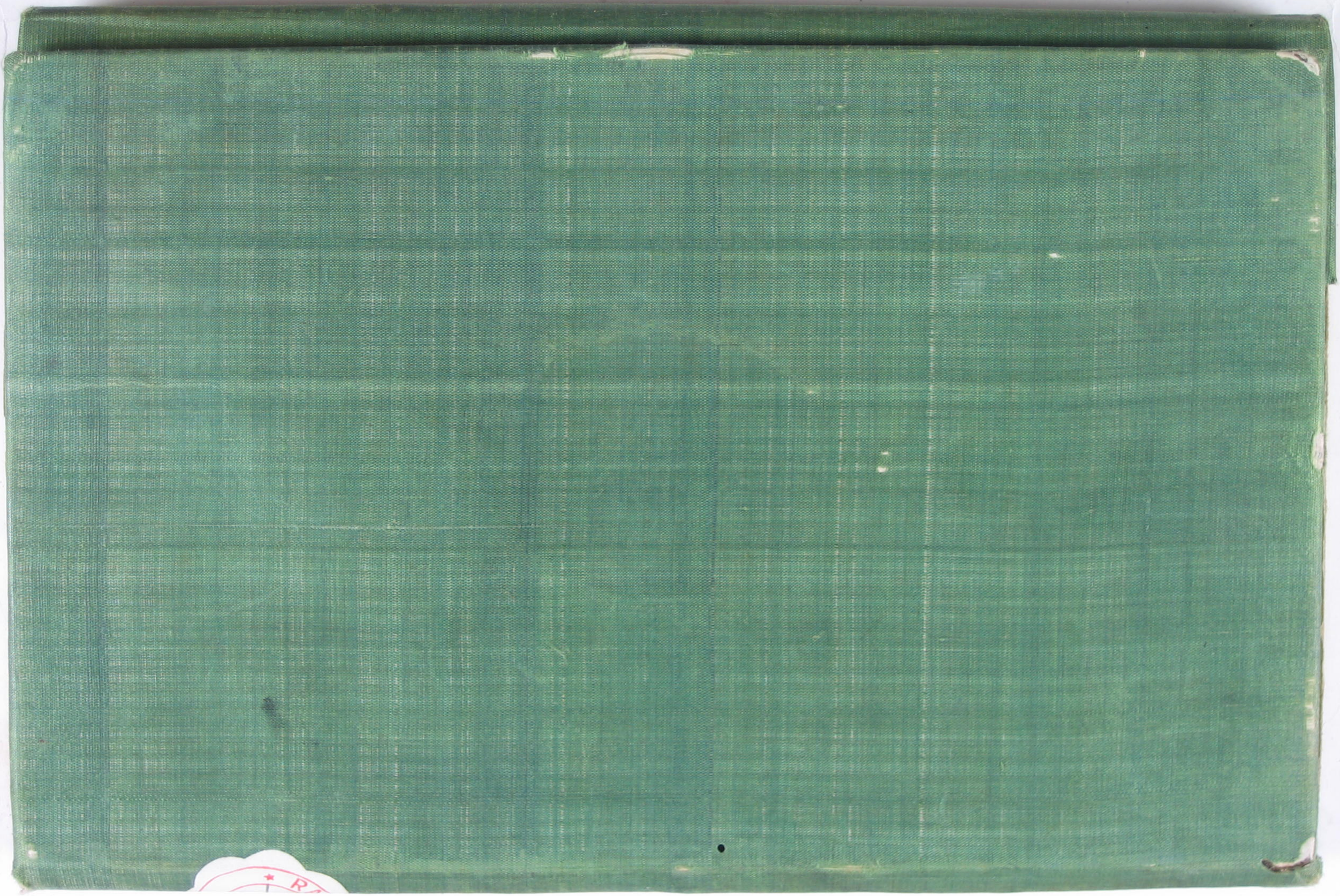

هذا كتاب (الضوء) ملخص المفتاح شرح المصباح

ضوء المصباح

المفتاح وملخصه الضوء كلاهما للشيخ تاج الدين
محمد بن محمد الاسفرائني

هذا الكتاب المستطاب المولى الفاضل
إسفرائي عليه من الله الغفران الكامل

ضوء المصباح
لتاج الدين محمد بن
محمد الاسفرائني

عن النبي ﷺ من رأى شيئاً فأعجبه فقال
ماشاء الله لا قوة إلا بالله لم يضره
من العين وهو على ما

باب الاصطلاح النحوية ٤ — الاسم ٧ — الفعل ٩ — الحرف ١٣ — الجمل ١٤ — الكلام ١٦ — فصل الاعراب ١٩ — المعرب ٢٥

غير المنصرف ٢٥ — المبني ٣٢ — الكلمات العاملة وغير العاملة ٣٤ — باب العوامل اللفظية الفاستة ٣٥ — المجرور ٣٧

المفعول فيه ٣٨ — المفعول له ٣٩ — المفعول معه ٤٠ — الحال ٤٠ — اسم الفاعل ٤١ — اسم المفعول ٤٢ — المصدر ٤٢ — الصفة المشبهة ٤٢

الاضافة ٤٤ — اللام التام ٤٦ — باب العوامل اللفظية السماعية ٤٨ — الحروف الجارة ٤٩ — الواو بمعنى مع ٥٥ — حروف الابتداء ٥٥

الاستثناء ٦٠ — الحروف المشبهة بالافعال ٦٣ — ما ولا المشبهتين بليس ولا النافيتين للجنس ٦٧ — نواصب المضارع ٦٩

اضمار ان بعد ستة احرف ٧٠ — الفاء في جواب الاشياء الستة ٧٢ — الجوازم ٧٣ — مجئ الجزاء بالفاء ٧٥ — اضمار ان بعد ثمانية اسماء ٧٧

التمييز ٧٨ — اسماء الافعال ٨٠ — الافعال الناقصة ٨٢ — افعال المقاربة ٨٤ — فعلا المدح والذم ٨٥

افعال القلوب ٨٧ — الغاؤها وتعليقها ٨٨ — باب العوامل المعنوية ٨٩ — باب فصول العربية ٩١ — المعرفة والنكرة ٩١

فصل التذكير والتانيث ٩٦ — الجمع ٩٦ — العدد ٩٧ — فصل التوابع ٩٨ — فصل الاعراب الاصلي وغيره ١٠٦ — المضمرات ١٠٨

الخاتمة في اضمار العامل ١١١ — الاضمار على شريطة التفسير ١١٢ — الاضمار قبل الذكر ٨٦

ب ديع ع ي د ب

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1100

RAGIP P.
Ka. N.
1253

عتيق ١٩٥٦

١٧ ١٤٩٤

قوله امّا بعد حمد الله امّا كلمة فيها معنى الشرط ولذلك كانت لفاء لازمة
لها قال سيبويه وهو امّا زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شئ فزيد منطلق
وانما زحلقت الفاء الى الخبر كراهة ان يوالى بين حرفى الشرط والجزاء
لفظًا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلها صيغة فعل فلا يليها الّا الاسم
وتستعمل فى الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل
ما اجمله على طريق الاستيناف كما تقول جاءنى اخوتك امّا زيدٌ فاكرمته
وامّا خالدٌ فاهنته وامّا بشرٌ فاعرضت عنه والثانى ان يستعملها اخذًا
فى كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما ياتى فى اوائل الكتب
وبعد من الظروف الزمانية وكثيرًا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم
ويسمّى غاية وههنا لم يحذف المضاف فالتقى ساكنان فبنى وترك منصوبًا على الظرفية
والعامل فيه امّا عند سيبويه وجميع النحويين لانّها نيابتها عن الفعل تعمل
فى الظرف خاصّة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت على معنى اردت بعد الفراغ
من حمد الله ان المطه على معنى اردت ان المطه بعد الفراغ من حمد الله
لانّ ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها نصّ على ذلك سيبويه فلم تجعل

فان قيل لم قال بعد حمد الله
وهلّا قال قبل قلت حمد بلسان
المقال وهو النطق بلسان
المقال او تقول حمدًا او لاكن
لم يكتب فى الكتب افتتاح
يقول بعد حمد الله او نقول
البسملة بمنزلة الحمد لله
وهى كلمة فيها معنى
فوقعت كلمة امّا موقع
اسم هو مبتدأ وفعل
هو الشرط وتضمنت
معناها فاقتضت ما مضى
الشرط لزمتها الفاء الا
زمة للشرط غالبا ولتضمن
معنى الابتداء لزمت الكلم
فالكلم اللازم للابتداء
فضاء نحو ما كان واتقاء
والفرق بين الاستيناف والخطه
ان الخطه كالكلام منقطع
عما قبله لفظًا ومعنى
والاستيناف
على قبل اورد ذكر
سيبويه مع انه داخل
تحت جميع النحويين
لانه خطه ونظره
لانه نزل اللا
والوح ان

واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن
الانتفاع به وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا
لله لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل على مفعوله على
معنى بجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف والصفة
ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز
العليم بانه بدل من الله دون الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال
معنى لا يقال اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد
به الحال او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى
الماضي نحو زيد مالك عبيد امس او زمان مستمر نحو زيد مالك العبيد
كانت الاضافة حقيقية والمعنى ههنا على المضي لان جعله النحو في الكلام
كالملح في الطعام شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم
الدين حيث اوقع مالك صفة لله لانك تقول هذا لا يستقيم فيما
نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال
لما عمل عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فيكون
اضافته في حكم الانفصال وانما قلنا انه قد عمل لان جاعل ههنا من
الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين

الممتنعة الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف فحسن
في كالملح ان جعلناه اسما او الجار مع المجرور مع المتعلق به المحذوف
ان جعلناه حرف جر بشهادة فحوى الكلام واذا عمل في الثاني عمل
في الاول والا يلزم الاقتصار وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا
في الاول وان يكون الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل
الليل سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثله في قوله
وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب المحل على الحال
عن النحو دون المفعول الثاني فيتاتى لك جعل اضافته محضة معرفة
قلنا يمكن ان يوجه الكلام على هذا لكن التزامه يكاد يعد تعسفا من
جهة المعنى والانتصاب جاعل على الحال او على المدح ولا ارتفاعه على انه
خبر مبتدإ محذوف وجه قوله مؤيدي الاسلام مجرور على الوصفية
لاصحابه واسم الفاعل ههنا قد تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي قوله
لا زال كاسمه مسعودا هذه الجملة مع ساقتها جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب ولا وجه ان يجعل كاسمه خبرا
للازال ومسعودا ابدا منه اي لا زال كائنا كاسمه لو مثل اسمه لا زال مسعودا
قوله لما استظهر اي حفظ وقرء عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى
حين وهي مضافة الى الجملة التي بعدها والعامل فيها اردت اي اردت

واحاط بمفرداته حفظا واتقن ما فيه من النحو وصي ولفظا اردت ان المظه من كلام الامام المحقق
والطود المدقق ابي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه حتى
يعلق بطبعه من لفظه احلوما يتفجر منه ينابيع النحو متن

تلميظه وقت استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل
على الخبرية لان اي فان الولد الا عن مراد مبنى تلميظه او مريدا تلميظه و
اضافة المختصر الى الاقناع يشبه ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه
اي المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم سرنا ذات مرة اي مدة
مختصة بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل في بحفظه جاز ان يعود الى
الولد من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي بحفظه
اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
وذكر الفاعل متروك قوله واحاط بمفرداته حفظا انتصاب حفظا على انه
تمييز اي احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن معنا فيه
ولفظه فهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وما اسم موصول والجملة
الظرفية اعني فيه صلته لسنن مستد حصل او كان ومن النحويان له وانه
اعني من النحو ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او من
الضمير المستكن في فيه والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعني فيه كان
المعنى اتقن الذي حصل فيه وهو من النحو وانه اعني من النحو وان كان حالا
الا انه يغني غناء التمييز في رفع الابهام لان من فيه للبيان فان قلت اي فرق
بينه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز بعد اعني معنى ولفظا قلت الابهام
الرافع اياه من هو الابهام الكائن في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه

فتظات في مختصر ابانة المظبوطة وهو كتبة المبسوطة فوجدت اكثرها تعاورا بين اللكة الماية
والجمل والتتمة فاستنطلت ان الكلمة خصها واحمله رفعها كراهة ما فيها من الاشياء المعادة
وان كانت لا تخلو من الافادة فاستصفيت منها هذا المختصر ونفيت عن كل منها ما تكرر متن

التمييز هو الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله
لان اتقان الشيء قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون
باتقانهما جميعا الى غير ذلك من المحال فاذا قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام
وتبين المراد قوله ان المظه اي اطعمه واذيقه والتلميظ تتبع اللسان
بقية الطعام وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه وتواليه قوله والخبر
المدقق الخبر في الاصل واحد الاخبار ويقال للرجل العالم بخبير الكلام
خبر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكر الجوهري في الصحاح قوله حتى يعلق
بطبعه من لفظه الحلو من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل
يعلق وهو الاسم الموصول اعني ما يتفجر ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من
الضمير المتصل بمن لان شيئا مما في حيز الصلة لا يتقدم الموصول قوله
فوجدت اكثرها تعاورا التعاور التداول يقال اعتوره والشيء وتعاوره
اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه على التمييز قوله كراهة ما فيها من الاشيا
المعادة انتصاب كراهة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول
وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ما فيها قوله ونفيت عن كل منهما ما تكرر اي عن
كل واحد منهما والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا
اتينا حكما وعلما وما في ما تكرر مصدرية والمستكن فيه ضمير كل اي
نفيت عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة لان المنفي هو التكرر دون المتكرر

استثقالا للمعاد واستقبالا للمفاد غير مدخر فضل النصيحة في رعاية عباراته الفصيحة ولم اطوذكر شيء
من مسائلها الا ما ندر او شاع فيما بينهم وانتشر ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا ما كان بالزيادة حريا و
ترجمته بكتاب المصباح ليستضيء بانواره ويستغني بمغانم اثاره وكسرته على خمسة ابواب
الباب الاول في الاصطلاحات النحوية الباب الثاني في الحوامل اللفظية القياسية الباب الثالث في العوامل

واستثقالا للمعاد واستقبالا للمفاد انتصاب استثقالا واستقبالا
على انهما مفعول لهما والانتصاب بهما على الحال بمعنى مستثقلا ومستقبلا ايضا وجه
واراد بالمعاد التكرر وهو بمعنى المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم
والمفاد اسم المفعول والمراد به الصبي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد
او كل من يستفيد منه واللام للجنس وله غير مدخر انتصاب غير على انه حال
من ضمير المتكلم المتصل باستصفيت وجاز مدخر بالدال والذال والذال
المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال ومثله ادكر واذكر وقد حكي البيان
ايضا نحو اذكن وله الا ما ندر محل الموصول هنا امّا منصوب على الاستثناء
او على البدل من ذكر شيء اي لم اطو الا ذكر ما ندر بحذف المضاف والمجرور
على البدلية من شيء او من مسائلها ولا يجوز ان يكون من الضمير المتصل المستثنى
لفساد المعنى وكذا محل ما في قوله الا ما كان بالزيادة حريا منصوب امّا
على الاستثناء او على البدلية من شيئا وله ويستغني اي يغنيهم والمغانم
جمع الغنائم واضافته الى الاثار من باب خاتم فضة اي مغانم من اثار
لان المغانم هي الاثار اي الثمرات الحاصلة منه وله وكسرته اي طويته
وجعلته مشتملا عليها مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمّهما اليه
للوقوع وانقبض والله اعلم **الباب الاول في الاصطلاحات**
النحوية وله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة لفظة كل ههنا غير

واقعة موقعها لما فيها من التعرض لحاطة الافراد والموقع موقع التعرف
والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على قيدين
احدهما كونها ملفوظا بها وقد احترز بها عن الدوال الاربع الشاركة للكلمة في
الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصب والخط وقد اعترض
بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به واجيب بان
اللفظة يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به حكما و
المنوي في زيد ضرب كلمة وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما
بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف عليه مثال
العطف سيصلى نارا ذات لهب وسيصلى ضمير مستكن وعير ذلك
من المحامل القيد الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز به عن المهملات
المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو ديز وجيق وضرب
مثلا وغير ذلك من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين
اعني اللفظة والدلالة يشبه ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة
بالنسبة الى ما يشاركها فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى ما لا يشاركها
فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه مفردا وقد
احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين التعريف والذكورة مع
الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره جار الله في حواشيه

اللفظة السماعية **الباب الرابع** في العوامل
المحضة **الباب الخامس** في فصول من العربية
الباب الاول في الاصلا
النحوية كل لفظة دلت على
معنى مفرد بالوضع فهي
كلمة
متن

لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل
التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة
او الخارجة فلا دلالة للّفظ عليه بحسب الوضع فلا كلام فيه فان
قلت اليست الغنيّة تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير القائم في معنى
اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى علم
ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون
مفردا اى لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا
انقسم جزء اللفظ على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد
ان ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه
وعن مثله لا سيما وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون
الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم
ميشوم للمشؤم وغيره ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه
احتراز عن اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اخ اخ فانه
يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات
ولقائل ان يقول على الاول ان الحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة
على معنى ما او كانت فان الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى
وان كان الثاني فلا لته بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا

فان قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد الموذن بالتاء في لفظة
قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به ومجاورته
العامل اياه اليه قد تنزل منزلة لفظة واحدة بحيث يصح الاطلاق
اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله لفظة فلا بد من
التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم سيضرب وضربت
وضربنا ونحوها مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت
اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد
لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على معنى
مفرد مع ان اللفظ متعددة ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم
اعربوا الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله
والكلمة الواحدة لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما
كان معناه متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ يكون ممكنا
فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد
من التاء الموذن بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله وقولك
من قال ان الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو ينطوي على معنيين
احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف والتنكير
الطارئان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير وارد

ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على معنى فتعين الاول فيكون كلمة فلا يصح
ذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان الحرف له دلالة على معنى
لانه اذا ذكر فهم منه المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه
محرفا عنه ولا بالطبع ايضا بل بطريق الاستعمال الخطاء ولما كان الفهم
حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطأ فظهر ان الحرف
لا يخرج بقوله دلت على معنى وان ذكر الوضع لابد منه فهذا شرح القيد
المذكورة في هذا التعريف وانما دخلت الفا في قوله فهي كلمة لانه
وقع خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط والمبتداء اذا تضمن معنى الشرط جاز
دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا صلته فعل او ظرف
كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم
اجرهم عند ربهم وقوله وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة
باحدهما نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة دلت على
معنى من قبيل الشكل فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى
وانث الضمير المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا لمعناه
لانه ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخل الفاء في الخبر ايذانا بان استحقاق
اللفظ التسمية بها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان
استحقاق الرجل للدرهم انما بسبب الاتيان حتى لو لم يات لما استحق قطعا ولو ترك الفا

لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبيب وله وجمعها
كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة
يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة وله وهي ثلثة انواع اسم وفعل
وحرف وجه الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان تكون دالة على اقتران
الحدث باحد الازمنة الثلثة او لم تكن والاول هو الفعل والثاني اما
ان يكون بحيث يكون له اعراب بوجه ما او لم يكن فالاول هو الاسم
والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها او لم تكن
والثاني هو الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن
والاول هو الفعل والثاني هو الاسم وفسروا المستقل بانه الذي يتم الجواب
به وعلى هذا يلزمهم ان يعدوا الاسماء الموصولات من قبيل الحروف
لان الجواب لا يتم بها وله الاسم ما جاز ان يحدث عنه عرف الاسم بصحة
جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه
كالاسماء اللازمة للظرفية اردفه بقوله او كان في معنى ما يحدث
عنه ليكون شاملا للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانهما
وان لم يصح الحديث عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت
آتيك متى طلع الشمس كان المعنى آتيك وقت طلوع الشمس وكذلك
اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان مجلس زيد

والوقت والمكان ممّا يحدّث عنه نحو طاب الوقت واتّسع المكان وفي
ايراده اذ واذا من هذا القبيل تطرّقا لانهما لا يلزمان الظرفيّة نصّ على
ذلك سيبويه في الكتاب فاجاز اذا يقوم زيدٌ اذا يقعد عمرٌو ويجعل وقت
قيام زيد وقت قعود عمرٍو فاوقع اذا ههنا مبتداءً وخبرًا وانشد
غيره وبعد غدٍ يابؤس للهف نفسي من غدٍ اذا راح اصحابي وليست براح قالوا
اذا ههنا مجرورة المحلّ على البدليّة من غدٍ وكذلك اذ فانّهم حكموا
عليه بانّه منصوب المحلّ لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص
وهو اذكر مضمرًا او ظاهرًا نحو واذ قال ربّك واذ قال الله وغير ذلك
وقد اعترض بعضهم على هذا باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت وهه
بمعنى اكفف فانك لا تحدّث عنه ولا عن معناه الدالّ عليه فان صه
يدلّ على اسكتْ ولن يتاتّى الاخبار عن اسكتْ كما لا يتاتّى عن صه وعلى
هذا سائر اسماء الافعال والجواب عنه انهم وان قالوا انّ هذه الاسماء
موضوعة مواضع الافعال الّا انّ ذلك تجوّز منهم فانّ هذه الاسماء
موضوعة مصادر نائبة مسدّ افعالها فاذا قلت صه فمعناه اسكت كما
بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثمّ اقيم صه مقامه ولما كان هو سادًّا
مسدّ الفعل عبّر النحويّون بانّه اسمٌ للفعل قصرًا للمسافة والّا فهو
اسمٌ للمصدر في الحقيقة وهذا الذي يحقق اسميّته وقد ما كان يختلج

هذا

هذا التاويل في صدري حتى ظفرت بنصٍّ من قبل ابي اسحاق الزجاج
فانه ذكر في آمين انه حرف موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع
موضع السكوت والسكوت ممّا يحدّث عنه في قولك السكوت حسنٌ
فاذا الفرق بينه وبين متى في انّ كلّ واحدٍ منهما في معنى ما يحدّث عنه
واعلم انّ تعريف الاسم بجواز الحديث عنه ممّا لا ينفكّ عن ضعفٍ و
لا يعرى عن فساد فانّ صحّة الحديث ليست من الفصول المقوّمة للاسم
ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسميّة فان قلت
احدهما اعني صحّة الحديث عنه او كونه في معنى ما يحدّث عنه من
لوازمه لامتناع تحقّقه بدون احدهما قلنا التعريف باحد الشيئين
ايضا غير مناسب لما فيه من التكاثر المنافية للتعريف على ان القائل
ان يقول الحاكم على الاسماء اللازمة للظرفيّة بانها في معنى الوقت والمكان
مطلقًا ممّا يستشفّه الضعف من وراء الاعتراض فانّ الاسماء اللازمة
للظرفيّة ليست في معنى الوقت والمكان مطلقًا بل في معناهما مع
اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان اذا قيّد بهذا القيد ممّا
لا يصحّ الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرًا عنه مع كونه محلًّا للفعل
والّا يلزم كونه مرفوعًا ومنصوبًا مع ظهور انها ليست في معنى ما يحدّث
عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت والمكان المقيّدين بالقيد المذ
كور

زيد والعلم والجهل في قولك خرج زيد والعلم حسن والجهل قبيح اوكان في معنى ما يحدث عنه كإذا وانا ومتى ونحوها

قال لانحدث عنها للزوم ظرفيتها ولكنها في معنى الوقت وهو مما يحدث عنه في قولك مضى الوقت ط

واتسع ومن علاماته اللفظية دخول الالف و اللام عليه نحو الغلام والفرس وحرف الجر نحو بزيد والتنوين نحو رجل منه

فقد اشتملت معناها على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال

انما في معناهما قلنا فعل هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسما لكونها

مشتملة على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه قوله كزيد

والعلم والجهل ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى عين

وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما لا يقوم

بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل قوله ومن علاماته

اللفظية دخول الالف واللام وانما اختص دخولها بالاسم لانهما

تفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف ممتنع الا في الاسم لان الافعال

والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف واما قول الشاعر

ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالسيخة النقصع فمما لا يعتد به

لقلته ونذوره والذي شجعه على ادخالهما على يقصع وهو فعل

مضارع انه رآهما في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد

فاستعملهما على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر

بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر الافعال التي لا يتعدى

بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك فامتنع

دخولها الا على الاسماء بعد ما جعل فعلا لفظا او تقديرا وانما عملت

الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا

فصل واعلم ان قولي ومن علاماته اشارة الى كثرة علامات الاسم لان من المتبعين الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهو على ضربين احدهما لفظي والاخر معنوي واما اللفظي فعشرة ثلثة مخصوصة في اول الاسم وهي الالف واللام وحرف الجر وحرف النداء واثنان يكونان في وسط الاسم وهي الف التكسير وياء التصغير وخمسة في آخر الاسم وهي ياء النسبة وياء الاضافة ونون التثنية ونون الجمع وتاء التانيث المتحركة نحو طلحة واما العلامات المعنوية فمنها ان يكون فاعلا او مفعولا ومخبرا عنه وموصوفا ومضافا ومضافا اليه ومضمرا كما في المتبع

في الاسم وهو الجر لا يقال ان الجر قد يدخل في الفعل لوقوعه مضافا

اليه لاسماء الزمان نحو قولك يومَ يقوم زيدٌ فيقوم فعل في محل

الجر وان اردت صون الجر فهو ايضا مما يدخل الفعل نحو لم يكن الذين

كفروا لانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلثة ان يظهر صورة

وتقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة

لامتناع حرف الاعراب فيه نحو مررت بقاض وان يظهر محلا لا صورة

ولا تقديرا اي كان في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت

تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته فاذا تقدر هذا فنقول

الجر المستفاد من العوامل يمتنع في الفعل على الوجهين الاولين

دون الثالث والعبرة في الاعراب بالاولين دون الثالث الا ترى

انهم حكموا على مثل من وما والذي في غيرها بانه مبني مع كونه البتة

مرفوع المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك

في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص

لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل الكلام اتما وقعا بين المنصرف وغير

المنصرف نحو زيد ورجل وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف

ومنعه لا يكونان الا في الاسم واتما وقعا بين المعرفة والنكرة

في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت

الآن

والفعل ما دخله قد وسوف والسين نحو قد خرج وسيخرج وسوف يخرج وحرف الجزم لم يخرج واتصل به
الضمير المرفوع نحو اكرمت واكرما واكرموا وتاء التانيث الساكنة نحو نصرت ونعمت وبئست ومن

واذا ونت كان المعنى سكونا ما وذلك لا يتصور ايضا الا في الاسم
واما عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ كان الاصل اذ كان كذا وكذا
حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم وقد عرفت ان التنوين
الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق
قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في قوله جزين اقلي اللوم عاذل
والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل عتابا واصابا
فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين الغالي الذي
يلحق القافية المقيدة في قوله رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق فان الاصل
المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين
يختص بالاسم اراد والثلثة الاول دون الاخيرين قوله والفعل ما دخله
قد والسين وسوف اعلم ان للفعل حدا وعلامات نحترز على ما ذكر المخزومي
وغيره وهو دال على اقتران حدث بزمان واما العلامات فمنها
دخول قد وانما اختص دخول قد بالفعل لانه موضوع لتقريب الماضي من الحال
نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق
فيمتنع دخوله اذا الا على الماضي والمضارع ومنها دخول السين وسوف
وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال يمتنع
الا في الفعل فدخولهما يمتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج ودخول سوف

زيادة

زيادة تنفيس وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يضرب وانما
اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل اختصاص الجر بالاسم
على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو اكرمت
واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا يختص الا فعال
بل تستكن في الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المصنف لذكر البارز
ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع العرفي اللغوي
دون الغوري وحينئذ لا يتناول هذا الا الضمير البارز الا ترى انك
اذا قلت ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف
ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء
الا بالاصطلاح النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما
المرفوعة فقد احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل
بالفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك
واما المنصوبة فقد تتصل بالحرف نحو اتني وانك وكذا اخواته وبالاسم
ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك والضاربه
الضمير ههنا ضمير المنصوب عنده على ما عسى يجيء بعده لا يقال ان اسماء
الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاؤا ونحوها مثلا لانا نقول

وله ثلثة امثلة المفتوح الآخر نحو نصر ودحرج وكرم ويسمّى الماضي ثلثة

لانسلم انّ ما اتصل بها من الحروف ضمائر مسندة هي اليها بل هي حروف لا محلّ لها من الاعراب كالكاف في اياك وهاك وايّاك والتاء في انت وانما اسنادها الى الضمائر المستكنة ثمة ابدًا لانها لو كانت ضمائر لفاعليها لوجب ان يكون اسنادُ جميعها اليها كما في الافعال فاذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم ويا قوم صه ونحوهما ولا شكّ ان اسنادها الى ما استكن فيهما كذلك هاتوا مسندة الى ضمير مستكن وانما الحق الواو اية نائبا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسرّوا النجوى الذين ظلموا على احد التأويلات الثلاث

وانما لحق تاء التانيث الساكنة احترازا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمةٍ واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو ضربت ونعمت وبئست وانما اختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما **قوله** وله ثلثة امثلة المفتوح الآخر

ويسمّى الماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبنيّ على الفتح وسبب بنائه ظاهرٌ وهو انه فعل والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فلا حرى ان تبنى ولا تعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون وهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه

والثاني ما يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع وهي الياء للغايب المذكر والتاء للمخاطب المذكر وللغائبة المؤنث والالف للمتكلم الواحد والنون لما فوقه مذكرا كان او مؤنثا تقول يفعل هو تفعل انت او هي وافعل انا ونفعل نحن **مثل**

موقعه نحو مررت برجل قائم كما تقول مررت برجل قام فضل الحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجهٍ من الوجوه والحاصل انّ للمضارع لما ضارع الاسم بمضارعةٍ تامة من غير وجه اعرب وللماضي لما ضارعته غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر لما لم يضارعه بوجهٍ ما ترك على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا منتوح الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمّه اما السكون فعند الاعلال نحو عى ورمى والاصل دعو ورمى وقد ثبت من اصول التصريف انّ الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل الحركة وكما عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق هذه الضمائر فرارا عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمةٍ واحدةٍ اعني الفعل والفاعل اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما عسى يجئ واما الضمة فمع واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدّة فما قبلها مضموم ابدا **قوله** والثالث ما يتعاقب على اوله الزوايد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوايد على اوائل المضارع لانه لما وجب المخالفة بين المضارع والماضي وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن الغائب او عن الحاضر

طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سننهم في طلب
الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها
في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا
الى الالف فحركوها ليتاتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها
اول انا ولانها في الاصل اخف فاستثقل المتكلم الاخف ثم عمدوا الى
الواو فوجدوا زيادتها اولا تفضي الى استثقال لان الفاء ربما تقع واوا
فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى اجتماع
الامثال وكان يشبه نتاج الكلب فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل
منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها علامة للخطاب
والتانيث لكونها علما للخطاب والتانيث في الماضي ولم يمكن الفرق ههنا
باسكانها في احد الموضعين لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها
ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولا كسرها
ايضا لان ذلك يالتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم
ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا ما يمنع من زيادتها اولا فزادوها وتعينت
للغايب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا فزادوا في
اول الفعل فوجدوا النون للحروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين
في الماضي ولانها اقرب الحروف شبها من الحروف المد واللين لكونها غنة في

ويسمى المضارع وهو مشترك بين الحال والاستقبال متن

الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحالة
الزيادة دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة
والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة
للزمان السابق واللاحقة للاحق قوله ويسمى المضارع انما سمي مضارعا
لانه يضارع الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال
اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته نحو ضارب ويضرب
ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها انه شايع فيختص بعد صالح
للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول اللام او السين
او سوف كما ان اسم الجنس شايع في امته ثم تختص بواحد بعينه
بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية
والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العوامل
وثالثها انه بالشيوع قد شابه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها
مبادرة الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى
الحال عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلي واما الاستعمال فمن وجهين
احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول لام
الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه
هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب

فاذا ادخلت عليه لام الابتداء خلص للحال كقولهم انى ليحزنني واذا ادخلت عليه السين او سوف خلص للاستقبال
قال الله تع كلا سيعلمون والثالث الموقوف الاخر ويسمى الامر نحو انصر وتراكل ما كان مشتقا على طريقة
افعل نحو عِدْ وضَعْ وجَرِّبْ وحاسِبْ ::

بوجوه اعراب الاسم وعُوِّضَ الجزم مكان الجر على ما سنذكر في موضعه

ان شاء الله قوله فاذا ادخلت عليه لام الابتداء خلص للحال فان قلت

اذا كان اللام للحال فلم جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى ولسوف

أُخْرَجُ حَيًّا وفي قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى قلنا ان اللام

تفيد التاكيد والحال في الآيتين قد تجرد لمعنى التاكيد وتطرح حرف

التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله ثم تجرد

في النداء للتعويض مضمحلا عنه معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع

ان الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا قطع همزة يا الله

قوله والثالث الموقوف الاخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر للحاضر

تؤخذ من المستقبل لاخالفة بين صيغتيهما الا ان تنزع الزوائد ثم بعد ذلك

ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن

وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد عد

ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله مشتقا على طريقة فعل

اى يشتق من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل وانما قولهم من تكرم اكرم

بقطع الهمزة وفتحها فلان الاصل فيه تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم

فجاؤا بالامر على الاصل تعاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي

وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين

والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل نحو هل وبل وقد وذلك لان الاسم يكون حديثا ومحدثا عنه
والفعل يكون حديثا ولا محدثا عنه والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه ::

في ضمن المتكلم نحو أكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد

ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اى مبني على السكون لان الاصل

في الافعال البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء السكون

وانما اعرب منها ما اعرب وبني منها على الحركة ما بني لحصول المشابهة

بينه وبين الاسماء والمشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من

الوجوه فبالحري ان يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب

مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في امر الغايب ليفعل وعلى ذلك

قراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا ثم حذفوا اللام جريا على

سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة

تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا فاجتلب

همزة الوصل وابتدئ بها واصحابنا ذكروا بان علة وجود الاعراب في الفعل

المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة

ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا

واما له معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف في

محل التراع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا وهو

المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى في غيره ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف

ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف وصل وروابط تتلاقى بها

واذا عرفت ان كلا من هذه الاقسام الثلثة يسمى كلمة فاعلم انه اذا أؤتلف منها فعل واسم او اسمان وافادا
شيئا كلاما وجملة متن

المعانى الاسمية والفعلية ولا عبرة بملفوظاتها على الانفراد الا ترى ان
معنى في مثلا لا يحصل على الانفراد حتى تتوسط بين الكلمتين وعلى هذا
سائر الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء
والى على الانتهاء وهن كلها معان لا يحتاج في تصورها الى غيرها الا ترى ان قولنا
ان هذه الحروف قد تدل على المعانى المذكورة بخلاف ما ذكرت ولكن عند
انضمامها الى غيرها لا يصح ان يقال في واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى هذا سائر الحروف
فهذا معنى قوله والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه وله
واذ قد عرفت ان كلا من هذه الاقسام الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا
ائتلف منها اسمان او اسم وفعل وافاد اسميا كلاما وجملة ان الكلام
انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد
وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين الفعلين
ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف
واسم ولا بين حرف وفعل لما عرف ان دلالة الحرف ليست بدلالة
الاستقلال وانما هي عند انضمامها الى الاسم والفعل فالاسناد الصحيح
انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم هو الدال على الذات والشخص

والفعل

والجمل اربع فعلية واسمية كما ذكرنا وظرفية وشرطية نحو عندي مال وان تأتني اكرمك متن

والفعل هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة
وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد
لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد وان يكون
فعلا او في معنى فعل وقد تصوا على ان زيدا خوك في تاويل مواخيك
وعمرو غلامك مأول بمملوكك فمن هذا عرف ان الكلام يفتقر الى ثلث
شرايط احدها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم واقوم
والثانية كون ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون
ذلك التاليف على وجه الاسناد لا وجه التعداد او الاضافة او التقييد
اعنى التوصيف نحو غلام زيد وخمسة عشر وعلام زيد قائم او الرجل ذاهب فقوله اذا
ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز به عن افراد الكلم
وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز
به عن الاقسام الاربعة المشار اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة
الثالثة وقد احترز به عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها
ثم اعلم ان الجملة يطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف فبين النحويين
وله والجمل اربع قد عرف ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد
فنقول ان المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية
السكوت عليهما ويخرجهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني

هو الجملة الشرطية نحو ان ياتيني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون
المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يؤخر عنه اما
لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او يكون قائم زيد
والاول اما ان يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه او لا
والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد قائم الزيدان وهيهات الامر
وغير ذلك والاول هو الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر فان
قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان مالا على الابتداء والظرف
المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا الجواب عن هذا
مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني السادّ مسد الفعل
لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتداء والموصول
والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او يعتمد
والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف
ههنا النيابته عن الفعل يعمل عمله لا سيما وقد تقوى بالاعتماد وذلك
نحو قولك زيد في داره عمرو وجائني الذي في الدار اخوه ومررت
برجل في كمه كمأة ولقيت زيدا وعليه جبة وشي واتى الدار اخوك
وما فيها ابوك واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله
فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني

لا يعمل في المظهر بعد عند اصحابنا البتة فاعه بالابتداء والظرف المقدم
متحمل لضمير وهو مع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية
نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم
ضمير وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعد
بعد بالفاعلية مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد
كما لا يشترطونه لاعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش
مثنائي المسئلتين اعني في اعمال الظروف واعمال الصفات من غير
اعتماد هذا اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان
حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف
وذلك قولك يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله
تعالى ومن اياته انك ترى الارض لان التقدير ومن اياته رؤيتك
وقوله ومن اياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء وعند
الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع
هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا
تلخص هذا فنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين
والاخفش وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف
مع ما تضمنه من ضمير المبتداء جملة عندهم لكونه متاولا بالفعل

وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلاً . من .

نحو استقرّ او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلةً للموصول

نحو الذى فى الدار زيدٌ والصلة لا تكون الا جملة وعلى كلا المذهبين

فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او الجزء الثانى جملة

ظرفية بلا شبهة وله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلاً

واعلم ان الجمل كثيراً ما تقوم مقام المفرد فيقدّر فى محلّها اعراب المفرد

القائمة هى مقامه وهو المعنى من قوله فتكتسي اعرابه وذلك بحكم

الاستقراء فى ستة مواضع احدها خبر المبتداء وذلك نحو زيدٌ ذهب ابوه

وزيدٌ اخوه ذاهب وبكرٌ ان تعطه يشكرك وخالدٌ فى الدار فقولنا فى الدار

جملة عند اصحابنا لسدّ مسدّ استقرّ على ما ذكرناه آنفاً وعند الكوفيين

مفرد لان التقدير فيه مستقرّ عندهم وانه مع ضميره ليس بجملة على

ما سنبيّن ذلك فى موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها الخبر فى باب ان

نحو ان زيداً ذهب ابوه وبلغنى انّ عمراً قد ذهب اخوه وكان عمراً غلامه

اسدٌ وجاءنى زيد لكن عمراً لم يجئ ولعلّ زيداً ان تاته يكرمك ولعلّ زيداً

فى الدار وثالثها الخبر فى باب كان نحو كان زيدٌ قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه

يشكرك او اما مكرمٌ هذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول

الثانى فى باب حسبت نحو حسبت زيداً قام ابوه على قياس ما تقدّم وحكم

هذه الثلثة حكم خبر المبتداء وخامسها صفة النكرة نحو مررت برجلٍ يعجبنى

ابوه

او ابوه كريمٌ او ان تره اعجبك حسنٌ او فى حسبه شرفٌ والجملة لا تقع

صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفاً وتنكيراً

والجملة نكرة لكونها خبراً شايعاً كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة

وسادسها الحال واعلم اولاً ان الحال لاستغناء صاحبها عنها وتبيّنها

له فى حال دون حال ومجيئها فضلة ابداً لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد

فاقتضت الحال لذلك ان تؤكّد وشيجة الاشتباك بينها بمن يربط

وذلك عند كونها جملة واما عند كونها مفرداً فلدلالة الاعراب لفظاً

على نسبة وتعلق هناك معنوى لم يفتقر الى تكلف تعلق اخر ثم ان للحال

اصلاً واسلوباً ونهجاً فى الاستعمال ملحوظاً اما الاصل فهو ان يكون صفة

منتقلة دالة على الحدوث والتجدد اللهمّ الا فى الحال المؤكدة نحو زيدٌ

ابوك عطوفاً فلا يخرج بها عن ذلك الا بتاويل واما النهج فى الاستعمال فهو

ان يستعمل مثبتاً لفظاً بدون حرف نفى فلا يكاد يقال جاءنى زيدٌ راكباً

اللهمّ الا فى الفاظ العامية وكلام المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة

الواقعة موقع الحال متى سيقت مساق هذا الاصل والنهج جرت مجرى

المفرد فى استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت

عن هذين الطريقين فانها بتوسط ما يربط على الربط بينها وبين صاحبها حقيقٌ

واذا تعمّد هذا فنقول اما الجملة الاسمية فحقها ان تصدّر بما يربط

وهو الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها محرفة عما هو اصل الحال
اعنى التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية فى الاكثر العام مفيدة لمعنى
الثبات والدوام نحو جاء فى زيد وغلامه معه راجل وقد تجرد فى الندرة
نحو كلمته فوه الى فى ورجع عوده على بدئه ونحو قول الشاعر ولولا جنان
الليل ما آب عامر الى جعفر سربالة لم يمزق وعلى هذا اذا كانت منفية
نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو وههنا لا تخرجها عن اصل الحال وعن نهجها
فى الاستعمال جميعا اوجب اللهم الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق
لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه
فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال نامة التعلق بصاحبها بل جرت مجراه
فى المعنى فتحلل الفصل هنا كتحلل الفاصل بين العصا ولحائها واما الفعلية
فلا تخلو فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتأتى وقوعه
هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون نابئا لغيره وان كان
مضارعا فلا تخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا فهو وارد
على اصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو جاء الامير تقاد الجنائب بين يديه
وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران لورودهما على اصل الحال دون نهجه
فى الاستعمال نحو جاء فى زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك
يسوغ الامران لانحراصها عن نهجها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة

اذا كان

منبئا وبين حرف النفى لمنفيا نحو جاء فى زيد قد ركبا او وقد ركب وقوله
تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم وعلى هذا
قولك كنت استعى فى امر كذا ما كان يغنينى السعى او وما كان واما الظرفية
فالظرف بنفسها لا يخلو من ان يكون عاملا فى ضمير صاحب الحال المستكن فيه او فى
اسم يظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لانخراطها فى سلك المفرد
بل هو مقرر عند بعضهم على سبقت اليه الاشارة وذلك نحو جاء فى زيد
على فرس واما الثانى فضائع فيه الواو وتركه نحو جاء فى زيد وعلى كتفه
سيف او على كتفه سيف وذلك لما بتجاذبهما من شبهى الجملتين الاسمية
والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية فلا تكاد يتمحضها موقع الحال
فلا يقال جاء فى زيد ان يسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك تجعل الجملة
خبرا عن ضمير الحال عنه نحو جاء فى زيد وهو ان يسأل يعط فيكون
الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه ان
الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا تكاد ترتبط
بشىء قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما فى
الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه
نماء وقع بعد ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين
الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوى حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا

ويكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول وذلك في ستة مواضع في خبر المبتدأ والطلب في باب ان والطلب في باب كان والمفعول الثاني في باب ظننت وصفة النكرة والحال

من التاويل منه مسئلة الكتاب وهي مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف رحمه الله ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر هي كالمتشعبة عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا اشرف ابوه او ابوه شريف او ان ثالثة كوكب او عند نال ومنها خبرها التي لنفي الجنس نحو لا رجل اشرف حسبه ومنها خبرها والمشبهتين بليس نحو ما زيد او لا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم وتجمع هذه المواضع التسعة وقلنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبرا للمبتدإ قبل دخول العوامل اللفظية او بعض او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة في هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة وله وفيها ضمير عائد الى الاسم الاول

في غير موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها فطعا فلم يستوعبوا وقوعها حالا الا بعد ان برزوها في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة نعم قد وقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرطية وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه نحو ائتك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرط في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهام بين المتناقضين نحو قوله تعالى انذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو ائتك وان لم تاتني اكرمك وان اهنتني ولو تركت الواو ولم تلبس بالشرط وقد ذكر الجرجاني في مسائله العشرين بان الواو ههنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تاتني وان لم تهني وان اهنتني محتجا بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا بخلعهما عن معنى الشرطية فليجز في الواحد على ان قوله للمستقبل لا يقع حالا ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب

وسترى ذلك ان شاء الله تع فصل الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد

والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر لانه لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا يصح خبرا او وصفا او حالا له فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقع موقع المفرد فلا يرد علينا نقضا اما الجملة الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون الا جملة والحال المفردة لا يتجرد عن ضمير ذي الحال بحال تقول جاءني زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالبتة فالجملة الواقعة خبرا له لا يكون واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة في هذه المواقع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير لانها عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى فجرت مجراه في قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتداء فلا يفتقر الى ما يصل بينهما

قوله وسترى ذلك وعد ببيان هذه الاشياء الستة لا بتفصيل وقع الجمل هناك اذ ليس في الكتاب منه عين ولا اثر فهذا الذي يبسط من عند نفسه في بسط الكلام في هذا الموضع وقد تيممت ههنا على رموز خلا عنها الاصل المنتخب هو منه قوله الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا يرى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف استعجبت انت من حسن زيد ام نافٍ للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف والاعضاء فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان عنه واذا جررت مع رفع احسن علم ان المراد الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب اي ازالة الفساد عنها والاعراب ازالة اللبس والفساد وانما جعل الاعراب الاختلاف في اخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب معرفة احوال الكلم ولا يحسن المصير الى الحال الا بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف اخر الكلمة وانما قيد اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل

وما فى آخره الف لا يظهر فيه الاعراب كالعصا والرحى وما فى آخره ياء مكسور ما قبلها ساكن فى الرفع والجر وتحرك فى النصب نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى ورايت القاضى قال الله تع اجيبوا داعى الله وما ساكن ما قبل واوه ويائه كالولو والظبى

فحكمه حكم الصحيح

ولم يطلق احترازا عن الاختلاف فى آخر من قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لاحظ لها فى الاعراب وانما الحركة فى نون من لاجل التقاء الساكنين قوله وما فى آخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح الاخر او معتل الآخر فالاول يختلف لفظا بحركة فى الاحوال الثلث نحو جاء فى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثانى فلا يخلو من ان يكون اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديرى لاستثقال الحركة على الالف وذلك نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبنى ان اعرابه تقديرى من حيث ان الحركة مقدرة فى اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا فى عصى ورحى واعراب المبنى محلى لا تقديرى للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم بين المحل والتقدير وان كان ياء ينظر فان تحرك ما قبلها كالقاضى والعمى فاريتفاعه تقديرى وكذا انجراره لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعنى الياء وكسرته وكسرة ما قبله واما انتصابه فلفظى

لعدم

واصل الاعراب بالحركات وقد يكون بالحروف وذلك فى الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهى ابوه واخوه وفوه وهنوه وحموها وذو مال تقول جاء فى ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذا البواقى فتدل الواو على الرفع والالف على النصب والياء على الجر

لعدم مايمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءنى القاضى ومررت بالقاضى ورايت القاضى وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح فى تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبى ورايت ظبيا ومررت بظبى وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم فى الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو قبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو فى الجمع على افعل نحو ادل واحق مما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات اعلم ان الحركات هى التى جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون بها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك فى ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة وقد اعلم اولا انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد فاصل اب اَبَوٌ كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان يقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فى عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسى وقال الزجاج حذفوه فرقا بين المتشبث وغير المتشبث فالحذف بالمتشبث اولى لما فيه من الثقل المعنوى وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه وقد صرح به فرد ما حذف منها لاجل الثقل المعنوى فاذا رد والمحذوف فلم يبق لهم

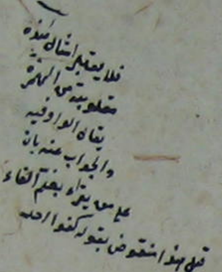

ان جعلوا اعرابها بالحركات لاستثقالها عليها ولم يجعلوا الواو والفا في
الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ماقبلها بل جعلوا اعرابها بالحرف
تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف على
ماسيجئ فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف ايقاعا للانس بها
واستقامة للطباع الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع
لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا نظير لهما في الاحاد وخصوا هذه الستة
لانها مقتضية للاضافة والاضافة فوع الافراد فضاهت التثنية
في كونها فوع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه
ولهم في ذلك طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ماقبل الواو في الاحوال
الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرء ثم سكنت الواو في
حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في الجرور
كما في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب
لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارا اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في
حال الرفع الى ماقبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب
لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ماقبلها وقلبت ياء لما ذكرنا
فيها النقل حال الرفع والقلب حال النصب والقلب والنقل حال الجر
وذكر جدي رحمه الله في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو

ان الواحد

ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذلك
الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة ومدة ومدة
الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد
بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزايدين عليه بشطر بالحروف
الزوايد على الحركات بشطر واختصوا هذه الستة دون سائر المقتضيات
للاضافة المحذوفات الاواخر لانها اطرد ردها الى الاصول في التثنية
اعني ابوان واخوان ولا يقال يدايان الا فيمن يقول في الواحد يدى ومن
العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة
ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول ابُهُ وابَهُ وابِهِ واعلم ان هنوا
وهنة لغتان مشهورتان وكذلك حموها وحمها وفوه وفمه وفي
الحديث فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقديدا هنك من المبرز
وفي كلامهم تيزن فاني حميها وجارها وفي الحديث الاحموها الموت
وقولهم ويصبح ظمآن وفي البحر فمه ورفي فمي ماء وهل ينطق من فيه ماء
اصل فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياس كما حذف حروف العلة لشائبتها
في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو
فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما اضيف رد الى اصله ذهابا به
مذهب اخوانه ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث

كما يقال عصاه وقال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها

وقول ابي حنيفة رحمه الله لاولرماه يا بانقيس وارد على هذا ثم

ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم يبق حرف العلة اذ لو ردت

لاشبهه الواحد بالجمع نحو اَبَيَّ واَخَيَّ ولما لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن

له جمع سلامة رُدّت فقيل فِيَّ وقد جاء في كما جاء فمُهُ واما ذو فانها

لا تضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها موضوعة وُصْلَةً

الى الوصف باسماء الاجناس على ما عسى نحو جاءني ذو مال ونحو ابرد ذوى اروميتها

ذوو وهما شاذة والتاء التثنية والجمع الصحيح وانما جعل اعرابها بالحروف

لانها متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات

فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختصت التثنية بالالف

والجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص واحد بهذا

وواحد بذاك واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية

والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاص

السالم بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص

الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل منه وانما جعلا

علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة فهي ادل على الرفع منها على غيره

فجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت

عليها

وفي التثنية بالالف والنون او بالياء والنون وفي الجمع بالواو والنون او بالياء والنون نحو جاءني مسلمان ومسلمون ومررت بمسلمين ومسلمين ورايت مسلمين ومسلمين

عليهما فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت

الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة

بين الرفع والجر وهذا خلاف ما توجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي

بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلا اعني

الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر

فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية

فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة

فيهما فحملوا النصب على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر لازم

للاسماء من الرفع لانه لا يدخل القبيلتين بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى

لا سيما في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء والثاني ان الجر اخف من

الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب

والجر من التباين ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد

منهما فضلة يتم الكلام بدونها بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية

نحو ضربت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورايتك والرابع

ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك

لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين

ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب ام دلائل الاعراب كالفتحة والكسرة والضمة في زيد

ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب
والالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد اى هي بمنزلة وفيه اختصاص
الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور
من زيد واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة والتنوين التابتين في الواحد
فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي
حاجة تدعو الى زيادة النون بدلا من الحركة قلنا ليس معنى قولنا الالف بمنزلة
الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة
الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل على معنى
اختصاص الحركة بحال دون حال فمست الحاجة الى زيادة النون بدلا
من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا نون الجمع
وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت ليست الغنية قد حصلت
عنه باختلاف صيغتهما قلنا ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء
المعتلة فلا يظهر الفرق ثمة الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرءين
والمعلين والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبنى الا انها
قد حركت لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر لان حركة
الساكن لا يكون الا حركة بناء فاوثرها ما هو بعد الحركات من المعربات

وفي كلا اذا اضيفا الى مضمر فحكمه حكم المثنى تقول جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما واذا اضيف الى مظهر
فحكمه حكم العصا لفظا تقول جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين

وهو الكسرة اذ قد وجدناها لا تدخل على نوعين من المعربات وهما الاسم
غير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستوثرت نون التثنية
بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل
الضمة وجه آخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الف او ياء
مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسر واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو او مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة
فيها اما التوالي الاجناس واما للخروج من الضمة الى الكسرة وفتحت
ففتحت تخفيفا واما الثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه
كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان
اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان
القياس ان يبقى في جميع احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا
انه شبه بالى وعلى للزومه الاضافة لزوما ما تدخلان عليه
من الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك
في الاحوال الثلث وكلاهما في الرفع اذ لا حظ لالفه وعليه في الرفع
فيحمل كلا عليهما فتقول في النصب والجر كليهما كالييهما وعليهما وانما
فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم لما ردوا الى وعلى تفتقران الى ما تدخلان
عليه ردوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون

ويستوى الجر والنصب فى خمسة مواضع وهى التثنية والجمع كما ذكرنا والثالث جمع المؤنث السالم بالالف
والتاء نحو جاءنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والرابع ما لا ينصرف نحو جاء فى احمد
ورايت احمد ومررت باحمد والخامس الضمير فى اكرمتك ومررت بك وانه وله وكذا الجمع

فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول فى افادته محتاجا الى الثانى
والثانى فى وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد
فى ان احد الشطرين لا يستقل بدون الثانى فلما حصل هذا الامتزاج
مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل
اجبوا ان يضعوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف
ياء لان مثل هذه الياء لا توجد اصلا فى اواخر الكلم وانما توجد كثيرا
فى اواسطها كسيد وميت وذيل وعيب ونحو ذلك واذا لم يوجد
الامتزاج فى المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف
الداخلة على المضمر قلنا نعم لكن قد امكن ههنا نصب العلامة ففعلوا
لان الميسور لا يسقط بالمعسور الوجه الثانى وهو ما ذكره المتاخرون
ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر
حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا
على الاعتبارين حقهما وانما لم تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل
والمفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل
مع الاصل وهذا معنى قوله فاذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا
اى كما ان لفظ العصا لا يتغير فى الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال
ان قوله لفظا احتراز عن الخط فان حكم كلا ليس كحكمه خطا لان العصا

ومن قيام الحرف مقام الحركة النون التى فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلان فانها علامة الرفع
وتسقط فى النصب والجزم سقوط الحركة نحو لم يفعلا ولن تفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلى و
لن تفعلى ومن ذلك حروف المد واللين فى الفعل المثال اللام فانها تثبت ساكنة فى الرفع نحو يغزو ويرمى ويخشى
وتسقط فى الجزم سقوط الحركة نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ويحرك الواو والياء فى النصب نحو لن يغزو ولن يرمى ويثبت
الالف ساكنة فى النصب مثلها فى الرفع نحو لن يخشاها لامتناعها عن الحركة

لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفى الف كلا
اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب بالالف ومن جعلها من الياء
كان القياس ان يكتبها بالياء وقيل انها فى حال الرفع تكتب بالالف
وفى حال النصب والجر تكتب بالياء لضمها يعرق الى الياء فى الحالتين
قوله ويستوى النصب والجر فى خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى
العلة الموجبة لاستواء لفظى الجر والنصب فى التثنية والجمع السالم
انما جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استويا فيه اظهارا للفرع وهو
المؤنث على دثيرة الاصل وهو المذكر وان لم تقم فيه العلة التى اوجبت
الحكم هنالك ولهذا نظائر لا تحصى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه
لانه لما منع الجر لشبهه الفعل على ما سبق ذلك كان اولى الحركات
بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التاخى والتشاكل واما
التسوية فى الضميرين بينهما فيجئ من بعد ان شاء الله قوله ومن قيام
الحرف مقام الحركة النون فى يفعلان اعلم ان النون فى الافعال الخمسة
عوض من الحركة فى يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون
هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب
لان هذه الضمائر بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا
ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها فى الحقيقة ليست من نفس الفعل

وسكونه لا بعامل متن

لزم زيادة حرف يوجب مناسبا بالحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك
حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولا يمكن زيادتها ههنا
لامكان الضمائر فزادوا حرفا شبيها بهما وهو النون فاختصت بحال
الرفع لانها اول احوال الاعراب فاستؤثر بها ثم حذفوها في حال الجزم
حذف الحركة وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر
في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك البواقي
ثم انهم اجروا حروف المد واللين في المعتل اللام مجرى هذه
النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها
اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها على قول بعض النحويين او
الحركات ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة
حاصلة وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا يقوم بانفسها فحذفت في الجزم
حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبت ساكنة في الرفع
لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو
ولن يرمي واثبت الالف في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها من الحركة
وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في اكثر النسخ وفي
بعضها مذكور فلهذا اثبتناه **وله** الاسماء على ضربين لما كان المعرب
هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو

الذي يعاقبه وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا ولا تقديرا
فتكون حركة آخره او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه
وله ثم المعرب على ضربين منصرف وانما جعل التنوين علامة الانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن
زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا
ما ينا سبهما وهو التنوين **وله** وغير منصرف وهو ما لا يدخله
الجر والتنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه
الفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم يمكن في الفعل قصدوا ان
يمنعوه اياها لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه
شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام
التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا
انه منع بشفاعة التنوين انهم لما ابوا الحاق التنوين بالاضافة
ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده
لما اتوا به حيث ابوا الحاق التنوين وهذا اثر وامع على الواو حيث قالوا
منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة
وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب لما شابه
الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب

وكان في موضع الجر مفتوحا والاسباب المانعة من الصرف تسعة التعريف والتأنيث ووزن الفعل والوصفة والعدل
والعجمة والتركيب والجمع الاقصى والالف والنون المضارعتان لالفي التأنيث ٥ منه ٥

وهؤلاء آثروا الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين **وله** وكان في موضع
الجر منصوبا هذا عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح في العبارة
لان الفتح من اقسام البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال
وكان في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق
لان النصب ليس يدل على الحركة فقط بل عليها مقترنة بالدلالة على
المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى
مخصوص من شانها ان تزول لزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال
احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه في رايت احمد وضربت
زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت مقام اختها وثابت
عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله
سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح
ذلك في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا
وله والاسباب المانعة من الصرف تسعة اعلم انما منع الاسم من الصرف
بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم في التاليف
لانه مشتق من المصدر على ما سياتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة
ثان لاول وفرع على الاصل اذ العلمية فرع للجنسية والتانيث فرع
التذكير لجيئه في الامر العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة

فتنبيه

متى اجتمع في الاسم سببان منها او تكرر واحد منهما منع الصرف وما وجد ذلك فيه احد عشر اسما
خمسة حالة التنكير وهي افعل صفة نحو احمر ٥ منه ٥

فرتبته اذا مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء
مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية
وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا
العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب متقدمة
عندهم على ما ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن
الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث
فيتفرعان على الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياها على ما سنبينه
عن قريب **وله** متى اجتمع في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او
تكرر واحد منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهته الفعل من وجهين
من حيث ان الفعل فرع وهذا الاسم قد حلته الفرعية من جهتين
واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب
الواحد متمايل بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد بجانب الفرع
فجذبه الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع
فيه اثنان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف **وله** وما
وجد ذلك فيه احد عشر اسما خمسة حالة التنكير انما منع الصرف في هذه
الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر واما في التعريف
فلتكرر واحد منهما او تكريرهما اما افعل صفة فللوصفية والوزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه

وفعلان الذى مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى والمعدول نحو ثلث ورباع عدلا عن ثلثة ثالثة واربعة
اربعة وما فى آخره الف التانيث ممدودة او مقصورة كحمراء وصحراء وحبلى وبشرى متن

فى الاسم واما فعلان الذى مؤنثه فعلى فللوصفية والالف والنون
المضارعتين لالفى التانيث فى حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون
هنا زايدتان معا كما ان الالفين كذلك ثم وان مؤنث ما فيه الالف والنون
مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه الفا التانيث
مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون
هنا كما لا يجتمع مع الالف والنون هنا كما لا يجتمع مع الالفين فلا يقال
سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان
فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف
والنون من مضارعة الالفين من الوجهين الاخيرين حيث كان مونثه
من لفظه ودخلته التاء فان سمى به لم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية
وجه من المضارعة وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع من الزيادة كما
تمنع من الحذف واما المعدول فى نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث
ومثالث ورباع ومربع الى عشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل
قال الله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع لانها معدولة من اثنين اثنين
وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة فى العدل
عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضة فبالحرى
ان لا يؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول

انما الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجال واربع نسوة
فالتوصيف بها يشبه التوصيف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل
ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدول فلا
الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الا ترى انك لا تقول ثلاث رجال
وانما تقول رجال ثلاث فان قلت ما عدا عنه ثلاث لا يستعمل الا وصفا
اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلاثة
بعد ثلاثة ومع هذا لم يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت
بنساء اربع اربع غير منصرفين للوصفية والوزن قلت ان الوصفية
قد لزمت عند التكرر فلا يلزم فى كل واحد منهما وحدهما فبالحرى ان يصرف
واما الجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم
المفرد وما هو فى حكمه لا الاسمان واما ثلاث فانه اسم مفرد قد لزمت
له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيهما يعنى
الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية الى الوصفية
والمحققون انكروا العدل المعنوى لما ذكرناه من عدم الافتراق بين
ثلاث وثلاثة ثلاثة فى المعنى واما فيه الف التانيث مقصورة او
ممدودة فانما منع الصرف اسما كان او صفة لان الف التانيث فيه
قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء فى طلحة وبناء الكلمة

والجمع الاقصى كأساور وأناعيم وما كان على مثالها من الجموع مما بعد الف حرف مشدد او حرفان او ثلثة احرف
اوسطها ساكن كدوابّ ومساجد ومصابيح

عليه حيث لم يكن في الكلام جبل ضمّ اليه الالف بل الكلمة موضوعة
عليه جرى مجرى تأنيث ثانٍ وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتأنيثين
ولزومه فان قلت ليست التاء في طلحة ايضا لازمة فما بالها لم تنزل
منزلة سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية
واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة
وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الف في الاصل كما في
سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء قلبوها همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زايدة وانما جعل الهمزة منقلبة عن الالف فلم تجعل اصلا
لانهم قالوا في جمع صحراء صحاري فجعلوا الهمزة التي قلبت الالف الاولى
ياء لانكسار ما قبلها ثم حبلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كان
الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان ياء خطية التأنيث لوجب
ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحارٍ على مثال هجارٍ كما ان اظهار
الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير فان قلت اذا كان علامة التأنيث هي
الثانية والاولى ليست في شيء من افادة التأنيث فما معنى قولهم الالف
والنون المضارعتان لالفي التأنيث قلنا انما عبروا من هذين الالفين بالفي
التأنيث ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر
وعمر واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكوّر الجمعية فيه قالوا ان

رضي الله عنهم

فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصيارفة فان كان ثانيا الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع
والجر وثبتت الاسم واثبتها في النصب بغير تنوين نحو جاءني مساجد ومررت بمساجد ورايت مساجد فاعلم

للجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به سبب آخر
مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار له او
تكرره على الحقيقة لانه جمع ليس له على زنته واحد كانة جمع اخ ثم قالوا
ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم وساير الجمع الذي ليس على زنته
واحد مبني عليهما والى هذا اشار المصنف حيث قال كاساور واناعيم
وما كان على مثالهما وانما قال ذلك لانهما جمعا من تين فقيل سوار اسورة
واساور ونعم وانعام وانعيم فحصل فيهما سببان متكرر ثم حمل عليهما نحو
مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياها من جهة الجمعية والوزن والامتناع
عن الجمع بتاء اخرى قوله وان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا
كصيارفة قلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع فاشبه
الاحاد نحو كراهية ورفاهية قوله فان كان ثانيا الحرفين بعد الالف ياء
حذفتها في الرفع والجر وثبتت الاسم وانما تون نحو جوارٍ في الرفع والجر
لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل لانه جمع وبناء ممتد وانهم كثيرا
ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاءً عنه بالكسرة قبلها نحو يوم بيع الراع والكبير
المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع كما ان باب سيد
وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جيئ الى باب كينونة لم يجز
الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذفا لانه ما خرج الاسم عن مثال اقصى

قاعدة وقد يقع في هذا القسم اسماء يجوز ان يكون النون فيها اصلاً وان يكون زائداً واذا حكمت عليها بالاصالة لم يمنع من الصرف وان حكمت بالزيادة منعت من الصرف فمن ذلك حسان ان اشتققته من الحسن صرفته لانه فعال لا فعلان وان اشتققته من الحسّ لم تصرفه لانه فعلان وكذلك سمان ان اخذته من السّتر صرفته وان اخذته من السّم لم تصرفه وكذلك تبّان ان اخذته من التبن صرفته وان اخذته من التبّ لم تصرفه بالحاج

وصار على مثال سحاب فصرفت وانما في المنصوب فلم يحذف لانك تقول سال الوادِ ومررت بالوادِ ولا تقول قطعت الوادَ بل قطعت الوادي لان الياء تستحق الحركة في حال النصب فجرى مجرى الباء في ضاربٍ فتكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل

قوله وستة حالة التعريف وانما انصرف الاسم الاعجمي حال التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سبباً لكونها مشروطة بالعلمية في الثاني في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترطت فيها العلمية لان الاسم اذا لحقه التغريب في حال العلمية كان ذلك وعيةً اذ لم يكن الاسم مختصاً لهم وانما العجمة النكرية فلا يعتد بها فلا يمنع الصرف نحو لجامٍ وفرندٍ وان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا اللام عليهما وتصرفوا فيهما تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بها وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلان نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكّر صرف لزوال احد السببين وكذا ما في وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفةً ويصرف نكرةً لزوال احد السببين وانما لم يصرف نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء فاذا كان غالباً على الفعل كان

وستة حالة التعريف وهي الاسم الاعجمي العلم نحو ابرهيم واسمعيل فاذا سميت بنحو جام وفرند رجلاً صرفته لان العجمة النكرية غير مؤثرة في منع الصرف وما في آخره الف ونون مزيدتان نحو عثمان وسفيان وما فيه وزن الفعل كاحمد ويزيد وشمّر ويشكر والمعدول كعمر وزفر عدلا عن عامرٍ وزافرٍ المعرفتين والمؤنث لفظاً كطلحة وحمزة او معنىً كسعاد وزينب والاسمان جعلا اسماً واحداً كمعدي كرب وبعلبك

بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان يسمّى باحمد وبين ان يسمّى بضربٍ في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرةً لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن عامرٍ وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسماً مستعملاً للنكرة وليس شيء في النكرة يسمّى عمر واما زفر في قوله يا بؤس للظلامة منه النوفل الزفر فانه صفةٌ كزافرٍ وليس بمعدول فلو سمّيت بزفر هذا صرفته وعمر اذهب في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام واذ لم يشتعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامرٍ معرفةً وكذا المؤنث بالتاء امّا لفظاً وامّا تقديراً نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرةً لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازماً ولا يكون لازماً بالتاء الا اذا كان منقولاً عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف فتوجب لزوم التاء ولاعتبار لزومه صرف الصفات المؤنثة نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورةً او ممدودةً فلازم ابداً لبناء الكلمة عليهما وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفاً عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسماً واحداً اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب

وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا خواحر ان سميت به رجلا وكذا ما فيه الف التانيث ممدودة
او مقصورة حمراء وصحراء وحبلى وبشرى وفعلان الذى مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى والجمع
الاقصى

وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فلو نكر صرف لزوال احد
السببين اما اذا تضمن الثانى معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر
وسيجىء بعد وبجوز فى معدى كرب ان يضاف الاول الى الثانى ايضا ويجوز
فى الثانى اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال
معدى كربٍ او كربَ فى الاحوال الثلث قوله وكل ما لا ينصرف فى المعرفة
ينصرف فى النكرة الا خواحر انما لم ينصرف نحو احمر اذا سمى به للعلمية
ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند
الاخفش وحجة الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير فبقى على سبب واحد واما حجة سيبويه فهى انه كان فى اول
احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما سمى به زال الوصفية فلما نكر
اعيد الى اصله الذى ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية
زائلة ليجرى على الحكم الاصلى بعد ان دخله التنكير الذى هو الاصل وقد
ناظر ابو عثمان الاخفش فى المسئلة فسأله عن سيب صرف اربع فى سدرت
بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فقال كان فى الاصل اسما منصرفا
والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد
التنكير حيث كان فى الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف
التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمى به كان ابعد من الصرف

واذا نكر

والثلاثى الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد ونوح ولوط وما فيه
سبب ثالث بجاه وجوز لم ينصرف البتة وكذا المتحرك الاوسط نحو سقر فان حكمه حكم الرباعى
كسعاد وزينب

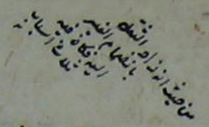

واذا نكر بقى غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتكرر واما فعلان فعلى
فكاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمى به لم ينصرف لانه
قد شابه الاعجمى المعرفة حيث لم يكن له فى الاحاد نظير كما لا نظير للصيغة
فى كلامهم فاذا نكرته لم ينصرف ايضا فى قول ابى الحسن كما ينصرف
احمر فى قوله بعد التنكير لزوال المشابهة بالاعجمى بمنزلة السببين واذا كان
الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير
لا يزيل مشابهة الاعجمى وان جعلنا مشابهة الاعجمى سببا والتعريف
سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابى الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين
كما فى احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثى الساكن
الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد وقد اجتمع فيهما التعريف
والتانيث ونوح ولوط قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع
الصرف الا ان الخفة فيهما قاومت احد السببين فصرفت لذلك وقوم
يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة التى
عليها التنزيل هى الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال
ولما جاءت رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع كماه وجور
فى اسم بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم يبق فيه الا
منع الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب وبقى اثنان واما المؤنث

الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل
الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا
في النسبة الى حبلى حبلي وحبارى بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو
حبارى الا الحذف نحو حبارى ولم يقولوا حبارِوِيّ لوقوع الالف خامسة
ثم انهم جعلوا نحو حمري بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف
وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع حتى كان الالف
خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه اذا كان
اسم امراة وان سميت به رجلا صرفت لان الحركة وان تنزلت بمنزلة الحرف
الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث
بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم ترد
التاء في الرباعي في نحو عقرب والحركة لم تتنزل منزلة التاء الا ترى انك تقول
في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان هذا على ثلاث مراتب الاولى
لما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الصرف سميت به رجلا ام امراة والثانية
لما زاد على ثلاثة احرف لان الحرف لا يمنع الصرف في التذكير الا بعد ان يكون
الاسم قد جرى فيه التانيث قبل تسمية المذكر به الا ترى انك تابا اسم رجل
منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة للمتحرك الاوسط
فانه لا يمنع الصرف اذا كان اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين

قوله

ونحو حذام وقطام فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء
فالاولى التي في معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي
عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عندنا وعند
الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا
من اجتماع الساكنين وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولا انت اشجع من اسامة
اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن انزل
وانت الفاعل لقصد تانيث الفعل كما انت الفعل لتانيث الفاعل اضربت هند
وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه على معنى انزل ثلث
مرات فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي بجماعة كذا الا
على قصد تكرير الفعل وجمعه ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان في
قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظيره قولهم
القيا والمعنى القي القي قال عبد القاهر ان عدل عن انزل استعمل في الكلام مؤنثا
والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام
فانهما عدلا عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر
المعرفة كفجار للفجرة وحماد للحمد وهي ايضا علم الا انه من اعلام
الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة
او عن المصدر المعرفة لغتان احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر

وهو حذام وقطام اذا اضيفا او دخله الالف واللام انجر بالكسر تقول مررت بالاحمر والحمراء وبعمركم وبعثمانا

تشبيها بالتى فى معنى الامر حيث شاركتها فى الصيغة والثانية وهى التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فان تكمل صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التى عليها استعمال الفصحا هى الاولى وعليها البيت الذى انشد اذا قالت حذام فصدقوها البيت وهو لخثيم بن صعب فى امراته حذام وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التى يختص ببناء المؤنث نحو ياكاع وياخباث وياخباث وهى ايضا مبنية على الكسر لمشاكلته فعال التى فى معنى الامر ولم يستعمل فعال هذه فى غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز فى السعة جاء تنى لكاع الا ان يجعل لكاع علما لامراة ثم يعدل عنه هذا قال الامام عبد القاهر وانما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا يرى ان نحو خبيثة وفاسقة ليس لعلم وانما يتعرف بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا يرى اشباه هذا فلهذا اختص بالنداء فى حال السعة **وله** واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع فى هذا الباب هو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة ودخول الالف واللام

عن استحقاق

والمبنى ضربان لازم وعارض فاللازم ما تضمن معنى الحرف كاين ومتى وكيف تضمن معنى الاستفهام

عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلة بغير حمل واما على قول من يقول الجر مقصود بالمنع فانجراره ههنا لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون فى الفعل لا كله فمنع الجر فى بعض الاحوال دون جميعها لئلا يجرى اعرابه مجرى اعراب الفعل فى تعريه من الجر فى كل حال والوجه الثانى ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج من تشبه الفعل لدخول ما لا يكون فى الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل المشابهة وهو الجر اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل فكان يجب ان لا يعاد معها الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشد تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حرف الجر فانها لا تحدث فى معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان معدودا فى جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه **وله** والمبنى ضربان

لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد
المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة ما بينه
وبين ما الا تمكن له اعني الحرف او الفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له
حالة اعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض
وتعريف المصنف اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه
ليس على وجه لفساده طردا وعكسا لان المنفي المفرد بلا التي لنفي
الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات بشبهه وكذا الصدر من المركب
يشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء
لازما واسماء الافعال نحو هيهات وشتان لا يشبه الحرف ولا يتضمن
معناه وهي من المبني اللازم قوله كاين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه
اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت اين زيد فكانك
قلت أفي الدار ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها فاذا قلت اين
تجلس اجلس فمعناه ان تجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه
وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد
غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان
تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف
الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة

قوله

قوله اوما اشبهه كالذي والتي يشبه الموصولات بالحروف من حيث
انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما بني اين وكيف
على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين و
اختير الفتحة لخفتها قوله والعارض خمسة اشياء انما بني المضاف
الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما
انقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب والرفع واما خروج الياء
عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء
واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبني فبني ما وقع موقعه لانك اذا قلت يا زيد فقد توجهه
الخطاب اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء
فيه عارضا وبين ما هو عرضة للبناء وانما بني على الضمة لانه لم يمكن
بناؤه على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف
ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء
اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانه لم يقع موقع
كاف الخطاب اذ المراد به غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا
المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين
والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة

اوما اشبهه كالذي والتي ونحو ذلك والعارض خمسة اشياء المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي والمنادى
المفرد المعرفة نحو يا زيد ويا رجل والنكرة المفردة مع لا لنفي الجنس نحو لا رجل في الدار والمركب
نحو خمسة عشر

وما حذف منه المضاف اليه وهو قبل وبعد وتحت وكذا باقي الجهات الست تقول جئتك من قبل ومن بعد ثم تترك
الاضافة وتنوي بها تقول من قبل ومن بعد وتسمى هذه غايات على معنى ان غاية المضاف بالمضاف اليه
فلما انقطع عنهن صرن حدودا ينتهي الكلام عندها والمبني اللام من الافعال الماضي والامر بغير اللام و
المضارع اذا اتصل به ضمير جماعة النساء ونون التاكيد نحو يفعلن وهل يفعلن واما الحروف فلا
يكون بناؤها الا لازما لانها لاحظ لها من الاعراب منه

مع لا النفي للجنس نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية
كانه قيل لا من رجل في الدار وعلى الحركة لعروض البناء وعلى الفتحة
ليناسب عمل لا عمل ان وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني
الاول لتنزله من الكلمة منزلة الصدر من عجزها والثاني لتضمنه معنى
الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص
ههنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني
معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو قبل كقولك جئتك من قبل
فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى
الاضافة مقدرة فيه والاضافة معنى من معاني الحروف واذا ظهرت
المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف
اليه فلم يتضمن المضاف معناها وانما بني على الضمة جبرا للمحذوف
منه باقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يردان
حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ايقاعا
للمخالفة بين الحركة الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من
الافعال الماضي والامر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي
والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما
واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منها

مبنى

واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه كعامة الاسماء المتمكنة والفعل المضارع ومنها ما يعمل و
لا يعمل فيه كالحروف العاملة والفعل الماضي والامر بغير اللام منه

مبنيّ بناءً عارضًا وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما
بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على
اصل البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء كما صحح القود تنبيها
على ان باب بوب وانما بني عند الحاق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة
على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك وبني على الفتح
كما بني هو وله واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه واعلم
ان الكلمات الثلاث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام
لانها إما ان يكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة
وعامة الاسماء المتمكنة او لا يكون عاملة ولا معمولا فيها وهو
ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا ما تضمن
منها حروف الجزاء وامّا ان يكون عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو
ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة
الجازمة للفعل المضارع واما ان لا يكون عاملة ويكون معمولا فيها
وهذا القسم قد اهمله المصنف وظن انه واقع متوهما انه لا يتصور
معمولا فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه إما الفعل المضارع
ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن فكل متمكن
يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح

قال الصنعاني للامام عبد القاهر المضاف
عنده عاملة في المضاف اليه

والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اى وهى ما لا تعمل ولا تعمل فيه كغير العوامل من الحروف والمضمرات ونحوها
والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب والعامل ضربان لفظى ومعنوى فاللفظى
ضربان قياسى وهو ما صح ان يقال فيه كل ما كان كذا فانه يعمل كذا نحو قولنا غلام زيد لما رأيت اثرا لاول فى
الثانى وعرفت علته قمت عليه دار عمرو وثوب بكر

منى

اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول
هيا انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا
لا يقال العالم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه
لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك
فهذا الذى عنى المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء
ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة فانه لا تجر المضاف
اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا

قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اى الاسماء المتضمنة بمعنى ان
تجزم الفعل المضارع وقد بينت لتضمن الحروف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواتها
الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل
فى الاسماء الاعراب كما بنوا يفعلن ايذانا بان الاصل فى الافعال البناء لانهم
انما حملوه على ما هو نظيره فى المعنى وهو جزء وبعض وعلى ما هو ضده
وهو كل وهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره قوله والعامل
عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص وقد عرفت ان المعرب
هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت ايضا ان الاسم هو الاصل
فى الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم
ههنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها

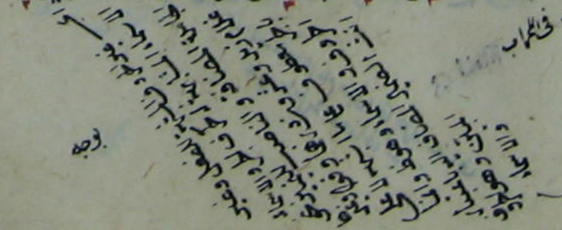

وسماعى فهو ما صح ان يقال فيه هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان تجاوزه كقولنا
ان الباء تجر وان تجزم واما المنوى فنذكره فى موضعه ان شاء الله تعالى

٣٥

يوجه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها
او المفعولية او ما جرى مجريها او الاضافة ونحوها وهن معان
معقولة تستدعى نصب علامة يستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب
الذى هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها وسموا تلك المعانى مقتضيات
للاعراب والاشياء التى تعلقها به سبب لحدوث هذا المعنى العوامل وكذا
مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره تستدعى اجراء حكم
الاسم عليه فى الاعراب فرفعوه حيث وجدوه او فرقا من المضارعة
وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب
الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله
فى تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب
الاسم وجروه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك
عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم
مفقودا فى الاسم وسموا مضارعته للاسم مقتضية لاعرابه والمعنى
الذى هو به اولى فرقا من المضارعة اعنى وقوعه موقع الاسم عاملا
رفعه والحرف الذى هو معه فى تقدير الاسم او شبهه اعنى ان واخواتها
عامل النصب والحرف الذى جزمه عن تقدير الاسمية او شبهه اعنى
ان واخواتها عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم

قدمنا القياسية لاطرادها ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل وجعلها سبعة الفعل على الاطلاق واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واللام المضاف واللام التام اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب
في الاسم متن

ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث
المعنى المقتضي لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص وله والعامل ضربان
هذا غني من الشرح وله لما رايتا ترا الاول في الثاني وعرفت علته اي عرفت
علة تاثيره يريد انك اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره
وعرفت ان علة التاثير هي الاضافة انك تعدية هذا الحكم الى كل
ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت عليته
اي عليته الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني لعل الاول اصوب

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

وله قدمنا القياسية لاطرادها لاخفاء ان المطرد يستحق التقديم على
غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس
الخارج عن الاصل ولان المطرد بمنابة الكلي وغير بمنابة الجزئي والكلي مقدم
على الجزئي وله ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه
اشد تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف
انما يعملان بعد تقويتهما به وله واما الفعل فيعمل الرفع والنصب بشبيه
الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية
والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي
الفاعل والمفعول وما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالحري

اما الرفع فعام لان كل فعل يرفع اسما واحدا اذا اسند اليه مقدما عليه نحو فعل زيد فان لم يكن مظهرا
فضمير اما بارز كالتاء في فعلت او مستكن كالمنوي في افعل متن

ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب وله اما الرفع فعام يريد
ان عمل الرفع يعم جميع الافعال انها مستوية الاقدام في اقتضاء
الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق
تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل
هو اللفظ الدال على ثبوت شيء لشيء في زمان معين فاذا الاسناد
كالجزء الذي لمفهوم الفعل والذهن متى تصور الاسناد لابد وان
ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا
بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه
وذلك هو الفاعل واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ
ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك
لان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه و
لم يشترط ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد
فاذا كان شرطه الاسناد لا الاحداث فليس لك ان تسند مرتين بخلاف
قولهم ضرب الرجلان او الرجال ليس بتناقض لان المعنى به انه
لا يجوز ارتفاع الاسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من
غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو وله وان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم
ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل

ان الفعل على ضربين متعد وهو ما نصب المفعول به ولازم وهو ما يختص بالفاعل كذهب وقعد وقعدت والمتعدي
على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كنصرت زيدا او متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول كاعطيت زيدا درهما او هو عين
الاول كحسبت زيدا عالما ومتعد الى ثلثة مفاعيل كاعلمت
زيدا عمرا فاضلا منه

نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل او منفصل وهو
امّا ارز كضربا وضربوا وضربت وضربن وامّا مستكن سواء كان
لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم في زيد ضرب وله ثم ان الفعل
على ضربين المتعدي وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة حرف
الجر نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد
كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على ضربين لان المفعول الثاني
لا يخلو من ان يصح حمله على الاول او لم يصح والاول هو افعال القلوب
نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما
ويجوز الاقتصار فيها على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت ويجوز ان تسكت عنهما جميعا
نحو فلان يعطي وانما يفعل ذلك لتفيد به نوعا من المبالغة والتاكيد
اينا بانه معط على الاطلاق وامّا في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار
على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها على ان تعرف
الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت عن احدهما لفقد ما عقدت عليه
حديثك وامّا المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع
يخل وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة
عن المتعدي الى المفعولين وهما اعلمت وارايت نحو اعلمت زيدا عمرا

فاضلا

وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل فيرتفع باسناده اليه نحو ضرب زيد واعطي زيد درهما ويجوز اسناده
الى المفعول الثاني الآتي في باب حسبت منه

فاضلا وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت
وقد تضمن اخبرت وخبرت وحدثت وانبأت ونبأت بمعنى اعلمت
فتعدى تعديته وله وقد يقام مقام الفاعل اذا بني له الفعل
اعلم ان المفعول به متى ما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا
اليه ويجعل ذكر الفاعل بنسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم
اوله او اول متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه
واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب واستخرج
فان اول المتحركات هو التاء اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج
وطلب وتطلب وامّا في المضارع فان يضم حرف المضارعة ويفتح
العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد
فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستخرج ويدحرج ويتدحرج ويطلب ويتطلب فهذا
الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه
عليه ومفعول معنى كمات زيد وطاب الخبز وله ويجوز الاسناد الى
المفعول الثاني اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايا ما كان سائغ
نحو اعطي درهم زيدا واعطي زيد درهما الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو
فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي آخذ وامّا في المفعولين غير
المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد فاضلا ولا تقول

ومنصوب الفعل على ضربين خاص وعام فالخاص ثلثة المفعول به لانه انما يكون للمعنوى كما ذكر والتمييز لانه انما يكون للمبهم نحو طاب زيد نفسا وتصبب لقرس عرقا وفى التنزيل واشتعل الرأس شيبا والخبر المنصوب لانه انما يكون فى افعال مخصوصة على ما سيجئ بعد ان شاء الله تعالى

علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثانى فى هذا الباب هو الخبر فى الحقيقة فى باب افعال القلوب فلا يحسن ان يخبر عنه وقد اجاز ابن الانبارى الاسناد الى الثانى حيث امن الالتباس فاجاز ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك زيدا فى ظننت زيدا اخاك للالتباس

قوله ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدى لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما شئ مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام فلا يجئ الا لما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرايحة والعيش وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقا والتمييز باب منزال عن اصله اذ الاصل فطاب نفس زيد فطابت نفسه وكذا تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الراس شيبا اى شيب راسى وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التى هى ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع شيبا تمييزا عنه ايذانا بشمول الاشتعال الراس اذ روى ان اشتعل شيب راسى واشتعل الراس شيبا وزان اشتعل النار فى بيتى واشتعل بيتى نارا والفرق ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرهما

والعام خمسة المصدر والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه والحال اما الاول فكل فعل ينصب مصدره سواء كان مبهما او محدودا او معرفة او نكرة نحو ضربته ضربا وضربته ضربة وضربت الضرب الذى تعلم وما كان بمعنى المصدر ايضا نحو ضربته سوطا

من لطائف الاعتبارات وكر الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة من الاشياء التى تحمل عليها دليل هل افعال المقاربة بالافعال الناقصة وما جرى مجريها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل القياسية وعامله سماعى قلنا انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسى فيلزم ما ذكر

قوله والعام خمسة مواضع اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا بهما كان او غير مهما ينصب مصدره او ما هو فى معناه نحو ذهب ذهابا وضرب ضربا وطاب طيبا لان فى الفعل دلالة عليه فبالحرى ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب من الشديد وغيره وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرار وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذى تعلم ثم ان الفعل الذى ينصب المصدر فاما ان يكون ناصبا لمصدره او غير مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا واما الثانى فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر فالاول اما ان يلاقيه فى اشتقاقه والله انبتكم من الارض نباتا وان لم يكن مصدرا لانبت اما انه يلاقيه فى الاشتقاق او لا يلاقيه نحو قعدت جلوسا واما انه فكنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سببه سمى

والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان فالزمان كل ما ينتصب بالظرفية مبهما كان او محدودا والظرف المبهم كالحين والوقت والمحدود كاليوم والليل والشهر والحول تقول سرت حينا ويوما وخرجت يوم الجمعة والمكان المبهم فحسب كالجهات الست منه

وليس بمصدر ساطه يسوطه بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما ثنى وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يكون مصدرا لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة له لضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا الا ان يقال ان ان يقول اذا اريد ان ينتصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه فاحرى ان لا ينتصب به اسما بعين ما ذكرتم وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل على الضربة او الضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل فيها الاشياء وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم الزمان كله مبهمه ومحدوده وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة واما مالك في المكان المبهم

واما المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في ونحو عسل الطريق بعير التغلب عن الشواذ قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظرف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظرف المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب

المصادر

وعند وسط الدار بالسكون واما المحدود فلا بد له من في تقول صليت امام المسجد وخلفه وفوقه تحته و يمينه وشماله وعنده ووسطه ولا يقال صليت المسجد ولا وسط المسجد بالتحريك وانما يقال صليت في المسجد وفي وسطه بالتحريك واما دخلت الدار فتوسع

المصادر كانت او محدودة

فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان منذ خلق الله العالم الى وقت حدثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا تتقرر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من وجهين سلك به مسلكه في الانتصاب قوله وعند هو ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات ثلث عند وعند وعند ولا يستعمل الا ظرفا ولا يقال عندك واسع وقد يدخل عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت الى عنده خطأ ولا كذلك امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسوى وسواء من ظروف المكان وذات مرة من ظروف الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهة والست

والمفعول له هو علة الاقدام على الفعل نحو ضربته تأديبا وخرجت مخافة الشر متن

من المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وَسَط بالسكون ووَسَط بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما ولو قلت ضربت وسط راسه اي اوجدت الاعتماد وسط راسه ولو قلت ضربت وسَط راسه اي ضربت جرم راسه لان الوسَط كونه في ذلك الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسَط الدار بالتحريك وقال وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالتسكون وان لم تصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما سكن وليس بالوجه قوله واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل متعد نصب الدار كنحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله بان مصدره يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقابله لازم اعني خرجت قوله والمفعول له هو علة الاقدام على الفعل وانما عد من المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه مستوية الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن ولاكرامك الزائر

وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له انما ينتصب لانه ينتصب في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولم يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور بالنصب على تقدير ان يكون فعلا في ضمن الفعل العامل ودخوله فيه وان كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت مخافة الشر ايراد هذا المثال يوذن الفوائد وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو زعم بعضهم بل يكفي كونه عذرا للاقدام غرضا او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا تكون غرضا وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج

قوله المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتعديده من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر

والمفعول معه نحو استوى الماء والخشبة وبذكر بعد متن

وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له انما ينتصب لانه ينتصب في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولم يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور بالنصب على تقدير ان يكون فعلا في ضمن الفعل العامل ودخوله فيه وان كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت مخافة الشر ايراد هذا المثال يوذن الفوائد وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو زعم بعضهم بل يكفي كونه عذرا للاقدام غرضا او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا تكون غرضا وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج

قوله المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتعديده من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر

انما وجب ان يتخالفا لانهما اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا ابيا ان لا يتطابقا اعرابا

نزاعا الى عرقهما فى الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال

جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد

بالفعل المصدر الذى يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف للفعل

والفعل نكرة لزم تنكيره قوله فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها

اعلم ان نصب الحال من النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كان النكرة

موصوفة او مضافة غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا

بينها وبين ذى الحال بالا نقضا للنفى كما فى قولك جاءنى رجل من بنى تميم فارسا

وقوله لا يركن احد الى الاحجام يوم الوغى متحوفا يوم الوغى لجمام وقولك هل اتاك

رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءنى

رجل الا راكبا وتقول فى غيرها جاءنى راكبا رجل وقبح جاءنى رجل راكبا

ولم يتعرض المصنف لما ذكرناه من القيود تسامحا وتساهلا والحق القول

بالتقديم فى كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل قديم انما يصح

على مذهب الكوفيين والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا

عن طلل لاختلف العامل فى الحال وصاحبها لما ان العامل فى الحال هو الظرف

وفى صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عند والصواب ان يجعل حالا

من المستكن فى الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذى الحال وتقديم

الحال

هو موحشا حال من الضمير المستكن فى الظرف وتقديره طلل حال كونه موحشا وليس فيه تنكير ذى الحال وتقديم الحال عليه وكلاهما جائز

اما الواو فلا يعمل لانها فى الاصل من حروف العطف وانما لا تعمل والاخفش

قاس انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت معه وقد زيفوا قوله

بان مع منصوب على الظرفية والحشبة فى قولك استوى الماء والحشبة

ليظرف الا ترى له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا

لا يتصور فيه الا عراب اعرب وما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع

غير اعربوا ما بعده اعرابه قوله والخامس من المنصوبات العام الحال فحقيقة

الحال هى بيان الهيئة التى عليها شئ عند ملابسة الفعل له واقعا منه او

عليه نحو جاءنى زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجئ منه وكذا

ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن

هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او

مفعولا لفظا وذلك عندما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات

العاملة عمله او معنى وذلك عندما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك

قائما فقد والحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع

قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا اذ المعنى

انبه على زيد واشير اليه قائما لما فى ها من معنى التنبيه وذا من معنى الاشارة

وانما قال وهى جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فالحرى ان يكون الحال

مقولا فى جوابه وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذى الحال ان يكون معرفة

عليه فى شئ إذ الحال متأخرة عن صاحبها وهو معرفة وأما عند الاخفش

فلما كان ارتفاع ذى الحال وهو طلل بالفاعلية للظرف صح جعله حالا عنه

وحسن تنكيره لوجهين لتقديم الحال عليه وكونه موصوفا بقديم فالحاصل

ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءنى راكبا

رجل وقد يكون جائزا كما فى جاءنى راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك

اذا كان مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين

الا ابن كيسان لان الاصل الحال صفة فى الاصل والصفة من التوابع وحق

حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم

ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك

الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج

ان كافة حال من الكاف فى ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما

ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف

ان انتصاب كافة على المصدر اى ما ارسلناك الا رسالة كافة للناس

اى عامة شاملة لهم وقوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل اى

اسم الفاعل مشتق لذات من فعل لا من حيث هى تلك الذات بل من حيث هو

فاعل فى الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله

لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات من وقع الفعل عليه

والخامس من المنصوبات العامة الحال وهى بيان هيئة الفاعل او المفعول به وهى جواب كيف كما ان المفعول له جواب لم نحو جاء فى زيد راكبا ورأيته جالسا وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذى الحال ان تكون معرفة فان اريدت الحال عن النكرة فقدمها عليها نحو جاءنى راكبا رجل وعلى قول الشاعر لعزة موحشا طلل ويجئ عفاه كل اسح مستديم من واسم الفاعل هو كل اسم اشتق لذات من فعل ويجرى على يفعل امن فعله اى جوانبه كه فى حركاته وسكناته وهو يعمل عمل ما يجرى عليه اذا اريد الحال والاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا فتجره وتنصب كما ان يضرب كذلك وزيد قائم غلامه فترفع فقط كيقوم

واحترز بقوله ويجرى على يفعل من فعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت

مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجرى على يفعل من فعله نحو كريم لا يقال

الصفة المشبهة من افعال الطبايع فلا يقال للمتصف بها انه فعل

شيئا لانا نقول لا نعنى بقولنا فعل احدث بل المراد انه بحيث يصح

ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازاة

ليفعل فى الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد

شئ صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان ههنا ثم ان اسم

الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضى

وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم فى الاعراب الذى هو مستحقه فى

الاصل دخل الاسم على الفعل فى العمل الذى هو له فى الاصل فيقال زيد

ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال يضرب والذى بمعنى المضى

فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب

عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء فى الاعراب والاسماء على الافعال

فى العمل فلما لم يوجد فى الماضى اعراب من الاسم لم يعط الاسم اذا كان

بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائى مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم

باسط ذراعيه واصحابنا ذكروا بان باسطا وان كان ماضيا فى

الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك لو اوقعت المضارع موقعه

واسم المفعول كل اسم اشتق لذات وقع عليه الفعل وهو يعمل عمل يُفعَل من فعله نحو زيد مكرَم اصحابه و
ذلك في التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس الصفة المشبهة هي ما لا يجري على يفعل من فعلها
نحو كرم وحسن وشبهت باسم الفاعل في الها تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر ولذا تعمل عمل فعلها تقول زيد
كريم ابوه وشريف حسبه وحسن وجهه كما تقول كرم اباؤه وشرف حسبه وحسن وجهه

كما ترضها

نحو بسط لفتح وذلك لان الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو وهو باسط ذراعيه
كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء
التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما تبين في صدر هذا الكتاب
فلا يقال قائم غلاماك خلافا للاخفش والكوفيين قوله واسم المفعول
لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع منه الفعل اعمل عمل الفعل المبني
للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل
اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من
اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه مرفوعا
بمضروب لما كان مرفوعا بيُضرَب ومضروب في التقدير جار على يضرب لان
اصله مضرب فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك ليفرقه
بناء مَفعَل في ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل
لفظا تقول زيد مُكرِمٌ اصحابه ومعطٍ غلامه درهما كما تقول يُكرِم ويُعطي
قوله والصفة المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل اعلم ان كريم ليس بجار على
يكرم ولا حسن على يحسن وكذلك شديد وقوي وصعب وما اشبه ذلك
ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت مجريها في العمل فتقول مررت برجل
حسن وجهه كريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة

كما ترضها

المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه وهو يعمل عمل فعله اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب
زيد عمرا كما تقول عجبت من ان ضرب زيد عمرا

كما ترضها

كما ترضها بالفعل وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه
بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو
زيد كريم ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل
كريمون اباؤه اذ المبتدأ على عدة الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت
هذه الصفات وهي بمعنى المضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد
قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان
هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا ترى انك اذا قلت
زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا
الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل
الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل
وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه يريد الحال والقيام قد كان
مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى المضي انك لو قلت
زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم لم يجز حتى يدخل كان لدل على ان الحالة
حالة حكاية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس
او قائما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى المضي ولا بمعنى
المستقبل فلا تقول زيد حسن مُرِيدًا سيحسن او حسنا قد انقطع قوله والمصدر
هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه

كما ترضها

٤٣

والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر
اصل والفعل فرع مشتق منه ان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني عن
الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته
على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة
ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة
كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على
ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل والفرع لا بد وان يكون
فيه اصل وزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعتلال
الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل
مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وانما يدل على اصالته في التصريف
ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في العمل والمصدر فرع عليه وهذا
قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرًا فكل فعل
له رفع ونصب كان لمصدره ذلك وانما قال كما تقول من ان ضربا ان
الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا او مفعولا ومضافا اليه
ومبتدأ نحو اعجبني ان يخرج زيدٌ وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج
وان يخرج خبر له فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر
ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدًا

وقد يضاف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب وقد يضاف المصدر الى المفعول فيترك
الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد

ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت وله ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر
المتعدي المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب والفاعل مجرور لفظا ومرفوع
معنى ولذا احمل المعطوف عليه او الصفة على الموضع نحو من دق القصار
وصاحبه بالرفع منلا او من دق القصار الحاذق والثاني ان يضاف
الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيدٍ اي من ان ضرب زيدٌ
والثالث ان يبنى للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت
من ضرب زيدٍ اي من ان ضرب زيدٌ وعلى هذا مسئلة الكتاب عجبت من
دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول
ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو
عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر
الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير
والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول
ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف فضرب
واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا
يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس ويترك
ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان اتبع فيه فيجري الظرف حينئذ

ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وقوله نع وهم من بعد غلبهم سيغلبون متوجه
على اختلاف القراءتين الاسم المضاف وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاسم الاول يجر الثاني ويسمى الجار
مضافا والمجرور مضافا اليه

بجرى المفعول به فالمصدر اذا ذاك بمنزلة المتعدى ولا كلام فيه وقد

يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته ويذرى قوله

ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة

يتيما اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به فاعله محذوف حذف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شئ من اسماء الاجناس يتحمل
الضمير ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهر كله
كما تقول ان ظهر كله وانما جاز خلو المصدر عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل
لان الفعل ابدا خبر او على وصف جار مجرى الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فلو
قدرت خلوه عن المسند اليه فقد احلت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء
كلها لا يلزم ان يكون مسندة الى شئ واما قوله تعالى وهم من بعد غلبهم
سيغلبون فمن قرء سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول
القائم مقام الفاعل اى من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قرء بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان يقرء
الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرء به ويجعل الضمير المضاف اليه
المصدر للفارس لا للروم ومجال الكلام في الاية فسيح غير انه يفضي الى
الاطناب بالجمل قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني

والاضافة على ضربين معنوية اى مفيدة معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا وهي في الغالب بمعنى اللام او
بمعنى من نحو غلام زيد وخاتم فضة من

اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف انما عمل الجر
في حال الاضافة
ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر فقوى بذلك على العمل قوله والاضافة
على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية
يعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته
غير مختص بواحد فاذا اضفت تعرف وصار لواحد بعينه ويكتسي منه
تعريفه وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه
من المضاف بمنزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب
ان يتنزل معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى
اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس
لانك اذا قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس
خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف
اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف قوله وهي
في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من انما قال في الغالب احترازا عن قولهم
ثبت الغدر وقتلي الطف وقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اى ثبت في
الغدر وقتلي في الطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد
اى غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض فيهما تبيين النوع فانك
اذا قلت خاتم لم يعلم اى نوع هو فاذا اضيف تبين والفرق بينهما ان التي

بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفى التى بمعنى من
جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون فى غلام زيد ان المعنى
غلام لزيد ايضا فالمعنى للجر لا ان اللام مقدرة هنا كيف والمضاف اليه
يتنزل من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون
شئ كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه ايضا
فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين
كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا هنا سؤالا وهو
ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفا يخرجها عن
ان يكون فى حكم المذكور او فى عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه
معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف وهو مبنى فاجابوا بان بناء الاسم
لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا تراهم اعربوا ايّا مع تضمنه
معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان فى بناء الاسم ههنا نقضا للغرض
اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل
بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره فى كونه عاملا
يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه فى مقتضى
وأرى ان ايراد هذا السؤال فى المضاف ولى منه فى المضاف اليه اذ المتضمن
لمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذى يعمل الجر بتقويته

فلولا انه يتضمن معناه لما قوى على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا
لعمله ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف
كما ان اين واخواته لما كانت معناها يشتمل على معنى حرف الشرط والجزاء بنيت
ولتضمنها ايّاه عمل الجزم والمتضمن على هذا التفسير هنا هو المضاف دون
المضاف اليه لان العمل للمضاف وجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف ايّاه دون
غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا
فى نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن
الا بان نعطى الاسم حكمه ونجعله مثله فى كونه علة يحدث بها هذا الحكم ونعلم
ان الاسم الذى اعطيناه حكمه فى كونه علة يحدث بها الحكم هو المضاف
دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا واذا كان المتضمن للحرف
هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان قيل فعلى
ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا بنى قلنا الجواب ان الاضافة
تمنع البناء فى الاعم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة
مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصايص الاسم ولا يكون فى الحرف
والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفى بلا التى لنفى الجنس
مع ان العلة التى اوجبوها البناء فى مفرديهما قائمة او نقول ان المضاف
اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين تنزل منه منزلة التنوين

ولفظية وهي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب زيد وحسن
الوجه والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف
التعريف منه

التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا ما قام مقامه قوله

ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة

اسم الفاعل الى مفعوله والصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو

مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير

وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت

برجل ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثانية فنحو مررت برجل حسن الوجه

لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب

الوجه الى الحسن حتى كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف به فاذا ارتفع

به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن

اضيف الصفة اليه ويدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها هند حائل

وشاحها وتأنيثها في هند جائلة الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين ونوني

التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف

اليه بمنزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في اخر

الكلمة قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف انما اشترط

ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة

المعنوية التي وضعها للتعريف او التخصيص لان تعريف المعرف محال قوله

وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه

فتصف به النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فان ردت وصف المعرفة

به اذا دخلت عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا

هذا الى تعريف المعرف لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية

مفقودة ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين

لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف

الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة

اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن

وجهه فلما اضفت افدت التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية

من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال

ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا توازي

الكناية لثقلها وخفتها قوله والضارب بازيد وانما جاز هذا لان هناك

تنوينا يسقط ويعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما

في قولك ضارب يزيد وضاربوا زيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا تقيد

فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضا

صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فجين

فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل

وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه

فتصف به النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فان ردت وصف المعرفة

به اذا دخلت عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا

هذا الى تعريف المعرف لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية

مفقودة ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين

لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف

الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة

اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن

وجهه فلما اضفت افدت التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية

من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال

ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا توازي

الكناية لثقلها وخفتها قوله والضارب بازيد وانما جاز هذا لان هناك

تنوينا يسقط ويعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما

في قولك ضارب يزيد وضاربوا زيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا تقيد

فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضا

صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فجين

فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل

الاسم التام هو الاسم الذي ينصب تمييزا لانه تم بالتنوين فاستغنى عن الاضافة وهو يقتضي تمييزا لابهامه وتمامه باربعة اشياء بالتنوين نحو ما في السماء قدر راحة سحابا وبنون التثنية نحو منوان سمنا وقفيزان برا وبنون الجمع نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا ومثله رجلا

ولا يجوز الضارب زيدا لان تقييد بالاضافة خفة لفظية كما اذكرها في المثنى والمجموع والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه به الحسن الوجه واما نحو الضاربك والضاربي فشاذ والقياس لما فيه من استبدال الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا مضافا الى المنصوب كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما وجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني والضاربانى والضاربونى كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعا اجراء للباب على ويرة الاطراد فاذا قلت الضاربني مثلا فالياء لا يكون الا ضمير مجرور وهذا ما اختاره الزمخشري ومال الامام عبد القاهر الى انه ضمير منصوب بمنزلته في يضربني قوله الاسم التام انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه وينزع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى ان قولك راقود في قولك راقود خلا اسم قدم اى امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين ومبهم محتمل لاجناس المكيلات فنصب خلا منلا لاقتضائه اياه ومشابهته صار بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع

من الاضافة بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا قد تمما بنون التثنية وهما محتملان من اجناس المكيلات والموزونات فاشبها صاربان فنصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل من الاجناس المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطى الى الضمير تمنع من جره درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام قد يكون زائلا وقد يكون لازما فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود خل ومنوان سمنا منوا سمن واما الذي هو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم لان عشرون اسم موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلاثون على ثلثة ثلاث مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما اختص ثلثون بثلاث مرات عشرة علمنا انها اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤه عسل لانه مضاف

ويقال للثلثة الأول مقادير وهي المساحة والوزن والكيل والعدد والاخير مقياس

عبد القاهر ان سحابا قد انتصب هنا من وجهين احدهما ثبوت التنوين والثاني

الاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان العامل في التمييز ههنا

هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال

عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول مما انعقد عليه الاجماع

على رفضه الا يرى انه لو ازدحم عاملان على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم

لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لاحقهما على ان المنون ههنا

لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز

لابهامه وقد افقد الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ هو الذي غر المصنف من

جعله العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز ههنا النصب بالوجهين

جعل المصنف الاوقب عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين

اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل لاخرهما وجودا الا ان ذلك خبط

يظهر بادنى تامل فيما ذكرنا قوله ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت

كيف قال وقد يقال للثلاثة الاول وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة

والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه

التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع

والمضاف ثم قال ويقال للثلاثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون

التثنية ونون الجمع والاخير مقياس اي للمضاف فيما ذكره من المثال

الى المضمر وممتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان

تمثيله التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر

لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام فيه فيرفع وانما

الابهام في قوله موضع مضافا الى كف اذ المقصود بالتمييز هو الموضع

لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها تمنع من

الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملأ في قولك ملؤه عسلا

فان قلت ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من

المساحة وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذلك

الملأ لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او

الى ما هو مكيال معروف كالرطل وغيره فاذا ايراده في تمثيل الاضافة

اولى منه في تمثيل المنون اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة

لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضائه

التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز ههنا هو الموضع مضافا

الى الكف لا الكف اذ لا ابهام فيها يدلك على هذا انك لو جئت بالكف

منونا غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما في الدار كف سحابا

لم يقتض التمييز البتة وايضا انهم قد شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيدا

وجب ان يكون العامل المضاف لانه المشبه لا المضاف اليه وقال الشيخ

عبد القاهر

والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا او عن الجملة نحو طاب زيد نفسا وتصبب الفرس عرقا وقد سبق ذكر الباب

الثالث في العوامل اللفظية السماعية وهي ثلثة اصناف حروف وافعال واسماء وجملتها احد وتسعون عاملا على

ما ذكره الامام المحقق عبد القاهر ح والحروف انواع منها ما يعمل في الاسم وما يعمل في الفعل وما يعمل في الاسم نوعان عامل

في المفرد وعامل في الجملة وما يعمل في المفرد نوعان جار وناصب

مقياسا لانك اذا قلت لي ملأه عسلا وقد قست ما عندك من العسل بملأ هذا

الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف لي منوان سمنا وقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه بشئ وله والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم

ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم

المثنى والمجموع من قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف وقد

يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه هنا هو الاول لكونه مذكورا

في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام لان الابهام

اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالمميز للاول يسمى تمييزا عن الجملة

ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب

الى زيد لا في الطيب على انفراده ولا في زيد على الانفراد والمميز للثاني يسمى

تمييزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام هنا

في الراقود لا غير فارتفع بقولك خلا الباب الثالث

في العوامل اللفظية السماعية وله وهي ثلثة اصناف انما قدم الحروف

على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ

لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال

على الاسماء لان الاسماء انما تعمل لمشابهته الافعال والحروف فهي في العمل

متأخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف

العوامل

اما الجار فسبعة عشر حرفا من لابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة الى الكوفة والتبعيض ٥٠

نحو اخذت من المال والبيان في عشرة من الدراهم والزيادة في ما جاءني من احد

العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة

ذلك ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هي

العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل في الاسماء

عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف

بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف ام الفعل

وفي قوله عامل في الجملة تجوز وتسهل والمراد في كل واحد من جزئي

الجملة لان الجملة من حيث هي الجملة لا تستطيع ان تكون معمولا فيها

اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل فيعمل فيه العامل

وله اما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة للاقضاء بمعنى

الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه

تختلف بها من معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة

تريد ان مبداء الخروج كان من البصرة وقد يكون للتبعيض في اخذت

من الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان

الاموال مبداء موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة يوذن

بان البصرة منشاء خروجك الا انها في الاموال افادت التبعيض اذ

اذ كان ذلك ممكنا ولم تقدر في قولك خرجت من البصرة لانك اذا اقدرت

فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان تكون خارجا وغير خارج وقد يكون من

للبيان فى عشرة من الدراهم لان العشرة قد يكون من الدراهم و غيرها فلما
قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود و على هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان و تكون من زيدت فى المرفوع نحو ما جاءنى من احدٍ و فى المنصوب
نحو ما رايت من احدٍ و دخولها فى حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها
على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال
الى الاسماء فتكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا و من هذه مع
انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء و لهذا قال السيرافى اذا قلت
ما جاءنى من رجل معناه من واحد الى اقصاه و لهذا قالوا انها للاستغراق
و لعل الصواب ان يقال انها فى ما جاءنى من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد
معنى النفى اذ لا فرق فى المعنى بين ما جاءنى احد و ما جاءنى من احدٍ افادتهما
جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا وقع به حرف النفى و هو منكر يفيد
الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءنى احد بل اثنان و اما فى ما جاءنى
من رجلٍ مثلا فليست زيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك
لو قلت بغير من لم تفد الاستغراق قطعا بل محتملا و صحة قولهم ما جاءنى
رجل بل رجلان تشهد لذلك فمن صرف الكلام الى الاستغراق و ازال عنه
احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى
الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها و لغيرها و هذا الذى استشهد المصنف

والى لانتهاء الغاية فى المكان نحو سرت الى البصرة و حتى فى معناها الا ان مجرورها اما شئ ينتهى به المذكور قبلها
نحو اكلت السمكة حتى رأسها او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فالرأس ينتهى به السمكة و الصباح
عنده ينتهى الليلة و لو قلت حتى نصفها او ثلثها لم يجز فحتى ان يدخل ما بعدها فيما قبلها و كلمة الى تدخل على
المظهر و المضمر و حتى لا تدخل الا على المظهر

فى الزيادة بما جاءنى من احدٍ و ن ما جاءنى من رجل ثم ان زيادة من فى النفى
و ما جرى مجراه مستمرة و لا يراد فى الاثبات عند سيبويه و اجاز ذلك
ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله و الى
لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة
و قد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى و لا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
قالوا و هذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا ينتهين اكل اموالهم الى اموالكم
و فى معناها حتى الا انها تفارقها من وجهٍ و هى ان مجرورها اما ان
يكون ما ينتهى به المذكور نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس به
ينتهى السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهى
الليلة و هذا معنى قولهم ان مجرورها اما ان يكون آخر جزءٍ من الشئ او ما
يلاقى آخر جزءٍ منه و ذلك لان الفعل المتعدى بها الغرض فيه ان يتقضى ما تعلق به
شيئا فشيئا حتى ياتى عليه كما ذكره الزمخشرى و لا يجب ان يكون مجرورها الى كذلك
و من ثمة جاز الى نصفها او ثلثها و لم يجز حتى نصفها او ثلثها و ان مجرورها
داخل فى الحكم ففى مسئلة السمكة قد اكل الراس و لا يجوز ان يكون الاكل
قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس باخر جزءٍ
من الشئ او ما يلاقى آخره و لم يجز على ما مر و ان الى يدخل على المضمر و المظهر
جميعا نحو اليه و الى زيدٍ و حتى لا يدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال

للظرفية نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب والباء للالصاق نحو به داء واما مررت بزيد فتوسع ومنه
اقسمت بالله والواو بدل منها في واالله لافعلن والتاء في تالله بدل من الواو والباء لاصالتها تدخل
على المظهر والمضمر والواو لا تدخل الا على المظهر والتاء لا تدخل الا على مظهر واحد وهو اسم الله تعالى
والباء للتعدية نحو ذهبت به والاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر

حتاه وان حتى لا يلزم الجر فيكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها بخلاف
الى اما العاطفة فنحو جاء في القوم حتى زيد وكذلك النصب والجر فانها
تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها كونها
موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرف
الشيء من غيره ولهذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم او للتحقير نحو مات
الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من
مزاداته فاعلاه غاية وطرف له واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف
له وغاية واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند
خارجة او حتى خرجت هند وقد جازت في مسئلة السمكة الوجوه
الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها
ابتدائية والخبر محذوف اي حتى رأسها مأكول واما في للظرف
ويقال للوعاء ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب
فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق
نحو به داء اي التصق به وخامره ومنه مررت بزيد وهو وارد
على الاستاع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه اشتمت
بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم
به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال ورودا

للاختصاص

للاختصاص ورفع الالباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون
مخبرا لا مقسما وقد وقعوا موقعه الواو وبعد حذف الفعل الذكر
نحو والله لافعلن فلا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت الواو عنها
لتقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم
تبدل التاء عن الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير
في كلامهم منه تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لاصالتها في افادة
معنى القسم تستبد عن اختيها بجواز اظهار الفعل معها وتدخولها
على المظهر والمضمر نحو به لاعبدنه وبالحق على الرجل على سبيل
الاعطاف نحو بحياتك اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس بقسم
على الحقيقة والواو لكونها فرعا على الباء لا تدخل الا على المظهر والتاء
لكونها فرعا على الواو ولم تدخل على المظهر الا على واحد وهو الله
وقد تكون للتعدية نحو ذهبت بزيد اذا المعنى اذهبته فان قلت
اليست للتعدية في اوجهها الاخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه
قد افادت مع التعدية معنى اخر وهنا لم تفد شيئا سواها فلهذا
عد المصنف كونها للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة في نحو
كتبت بالقلم وتسمى ايضا اداة ووصلة للفعل مكملة اياه وللمصاحبة
في دخلت عليه بثياب السفر اي معها قالوا والفرق بين الباء ومع

لقطع

والام للتمليك والاختصاص نحو المال لزيد والحل للفرس وهو ابن له واخ وربّ للتقليل وتختص بالنكرة ظاهرة او مضمرة نحو ربّ رجل لقيته وربّه رجلا ‏متن‏

ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب احد جزئي الايدي مجازا عن كل البدن ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين وفي المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع لما سبق في من واما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الحل للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى هذا جاء في اخ له وابن له وقد تزاد نحو ردف لكم واما ربّ فهي للتقليل قال سيبويه ان كم في الخبرية نقيض ربّ والمقصود ان ربّ للتقليل وكم للتكثير تقول ربّ رجل يفهم وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب عليها الاستعمال المعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع المدح وعد ما ترى نحو الا ربّ يوم لك منهن صالح وانها تستبد عن سائر حروف الجر باشياء منها انها يصدّر بها الكلام فلا يقال جاء في رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من وادٍ واحدٍ والنفي له صدر الكلام الا ترى انهم يقولون قلّ رجلٌ يقول ذاك الا زيدٌ بمعنى ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل الجمل لتغيير معناها فوجب ان تصرف العناية الى ذكرها اولا لكونها

مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة اوجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها وهذا حكم بان الضمير في ربّه نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء معيّن مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما فلهذا فسّر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا كما في لي مثله رجلا لجاز ان تقول ربّك رجلا كما جاز لي مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلّطه على الاسم يجيء محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليها لانك اذا قلت ربّ رجلٍ يفهم كان المعنى ربّ رجلٍ يفهم اذ ركبت او لقيت والحال تدلّ عليه فحذف كما حذف مع الباء في بسم الله ولا يظنّ ان يفهم هو الفعل المسلّطة هي اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل ولو جعلنا ربّ مسلّطة عليه لوجب ان يكون الشيء فاعلا ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اذا كان مظهرا كما مرّ واما بمفرد نحو ربّ رجلٍ جوادٍ قالوا انما لزم لتكون عوضا عن الفعل وهيّا انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقلّ من رجلٍ وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت ربّ رجلٍ لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليلٌ ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليلٌ واما قوله تعالى

وعلى للاستعلاء نحو زيد على السطح وعلى دين وعن للبعد والمجاوزة في نحو رميت السهم عن القوس و
الكاف للتشبيه نحو الذي كزيد في الدار منه ٣

ومما ود الذين كفروا راجع الى معنى المضي لان ما اخبر الله تعالى
بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود فهذا حكم
ربّ وقد بقي ههنا سؤال وجواب لا بد من ذكرهما وذلك انّ لقائل ان يقول
انّك اذا قلت ربّ رجل نفهم ادركت مثلا كان ربّ موصولة لا دركت
الى الرجل وادركت فعل متعدٍ بنفسه فكيف يقال انه يتعدى بربّ
ولم يوجد حرف جرّ اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادتها
ولا يمكن ادّعاء زيادة ربّ اذ لم يقل بذلك احدٌ والجواب انها حرف وحرف وقع
في الكلام على حدّ من اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجلٍ
في انها مفيدة للاستغراق وان لم يكن قد وصلت فعلا الى الاسم
الا يرى انّ الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها
افادة معنى آخر غير التعدي وهو استغراق الجنس كذلك تدخل ربّ
في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا لقصدك معنى آخر غير
التعدي وهو التقليل وهذا تشبيه واضح واما على فهي للاستعلاء وتكون
تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما الاول فنحو جلست على السرير فهي
ههنا حرف جرّ لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد على السطح
لايصالها معنى الاستقرار المقدّر الى الاسم وقوله عليه دين لا يخلو
عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما الكاف فنحو

قوله

المفافة
قشر البيض
اى تصوت لاجل العطش

قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اى من اعلاه اذ لو كانت حرفا
لما دخله الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون ايضا حرفا واسما
اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها وجاوزها
الى غيرها ونحو اخذت عنه العلم لان العلم قد تعدى اليك وفيها
معنى من وزيادة معنى المجاوزة الا يرى انها قد تدل في رميت عن
القوس على ان مبداء الرمي منها قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح
الا لمعنى التعدية كان مخصوصا بعن فلا يجوز ان يقول ادّيت الدين
من زيد لان هذا موضع التعدي فقط واذا كان موضع لا يجب
ان يكون متحضا للتعدي جاز ان يقع فيه ايهما شئت نحو قوله سقاه
عن الغيمة اى بعدٍ عنها وجاوز به حكمها الى الري وان شئت قلت
بمن على معنى سقاه من جهة الغيمة وهذا من عمل من وان كان موضع
لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا يقال زيد افضل
عن عمرو لانك لا تقصد ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه البه فضل
وتعداه وانما تريد ان فضل زيد بدا من هذا الموضع واما كونها اسما
ففي نحو جلست من عن يمينه اى من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه
ويكون حرفا في نحو قولك الذي كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا فصلهم
الذي به ولو كان اسما لجاز ذلك اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك

ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة ويرتفع ما بعدهما اذا
كانتا اسمين سواء اريد بهما اول المدة او جميعها نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة ومذ يومان ويجوز مذ يومين منى

لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل
لا يفارقه فاعله فيكون جملة ويكون المعنى الذى حصل كزيد لا يقال
التقدير الذى هو كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا
بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يجوز ان يقول
جاءنى الذى قائم الا فى ضرورة الشعر ولما كان وصلهم
الذى بالكاف جائزا مستمرا فى حال السعة علمنا انه حرف حين
وقد تكون اسما فى نحو قولهم يضحك عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد المذاب
واما منذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية فى الزمان نحو ما رايته منذ
يوم الجمعة تريد ان مبداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف وصلت
الفعل قبلها الى الاسم بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ الليلة اى
استقررت عندنا منذ الليلة وقد يكونان اسمين فيرفع ما بعدهما
ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته منذ
يوم الجمعة اى اول الوقت الذى انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة من
الجارة فى ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة
بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا لما افدت بكلامك
هذا الا ما كفت الضرورة امرء اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون
كان فى وقت ما والثانى ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته منذ يومان

كانك قلت امدة ذلك يومان واول وقته واخره يومان ولا يجب
الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة
وتريد اول الوقت واخره جاز على تاويل ما رايته منذ اثنتا عشرة
ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد
اول الوقت دون اخره ان الرؤية فى هذا الوجه لم تلتبس يوم الجمعة
بوجه ولم تتصل منه وهى منتفية فى جميع اجزائه وفى الوجه
الاول اعنى الذى يكون المراد اول المدة دون اخرها كانت الرؤية
انقطعت فى يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم فارقك
كما فى المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام
فى الجر على جملة واحدة وفى الرفع على جملتين احديهما ما رايته والاخرى
منذ يومان لان منذ مبتداء ويومان خبره كان المعنى ما رايته
وامد ذلك يومان كما تقول ما رأيته واياما بين طويلة وانما
لم يسغ تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما ساغ
ذلك مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من
الكلام الذى قبلها لانها تفيد التحديد فى الفعل السابق ذكره اذ
لو قلت ما رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية فى عموم
الزمان الماضى واذا قلت مذ يومان قيدت العموم وخصصته فلما

وحاشا للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد وعدا وخلا بمعنى الا وينصب ما بعدها اذا كانتا فعلين
واذا قلت ما خلا وما عدا انتصب بهما البتة ۞ بين ۞

فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز
دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغيرهما لذلك وانما قال المصنف ويجوز
مذ ويمن لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك
فلم يتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ يومان فان زال المصنف
هذا التوهم وذكر الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتهاء الرؤية
مقدر بهذا المقدار وانه موازن لهذه المدة مبتدى من اول ومنقطع عند
اخره رفعت ولو اردت ان مبداه اول هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه
ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد انه كائن بعد لم يبلغ غايته
جررت فقلت ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها
اول يومين من هذا الوقت ولم يمتد بعد بل هو باق ممتد واما حاشا للتنزيه
وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به
ضنا عن الملحات والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاء في القوم
حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما عدا وخلا فانهما للاستثناء ويكونان
حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول منصوب في الثاني
على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي عدا
بعضهم زيدا ومثله قولهم جاء في القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم
زيدا وانما لا يتصرف هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرى مجرى الا

وهو

وهو حرف غير متصرف واذا ادخلت ما على عدا وخلا تنصبان البتة
لتحضنهما فعلين اذ ذاك ووقت الدخول وذلك لان التأمل الصادق في موادهما وموارد
استعمالهما يشهد لهما التي تصدران بها انهما لا تخلوان من ان يكون مزيدة
او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما فان كانت مصدرية فلا بد
ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت
جاء في القوم ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى عدا المجيء زيدا
اي عدا وقت المجيء زيدا
عدوا وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا يتصل باول الحرف
وانما يتصل باخره نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل دخلت على اوله
نحو ما ضرب وما يضرب ۞ قوله واما ما ينصب المفرد فسبعة على
ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول
معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة
الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه فعل ومعناه
اي يقوى
فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه
ولا انتصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل
للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل
الواو فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا يعمل
والفعل وما جرى مجراه عامل فان تجعل العمل للفعل الذي له تأثير فيه

وحروف النداء يا وايا وهيا واى والهمزة بعض يا تنصب المنادى اذا كان مضافا نحو يا عبد الله ٥ مثل ٥

اولى من ان يجعل الواو والذى لا اثنينية فيه على ان المصنف جعل المفعول معه
فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر
فى المائة لدفع هذا التناقض قوله وحروف النداء يا وايا وهيا واى
والهمزة اعلم ان الثلاثة الاول هى لنداء البعيد وما هو بمنزلته
من نائم وساه والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل
فيهما وقد اهمل ذكر واو وهى مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء
صورة وان لم يكن نداء حقيقة قوله ينصب المنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد
او اعنى عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد نادیت علی انك
تقصد منادى توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى بهذا الخطاب
والنداء من هو فقلت اريد او اعنى عبد الله فتنصب المنادى لوقوع
الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما سادا ايا
مع افادته معنى النداء والتنبيه مسدّ وتفاد يا بذلك من الالباس
بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك
اعنى وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل على الخطاب لان الاسم
المظهر وان كان يستعمل للغايب الا انه ههنا تنزل منزلة كاف الخطاب
واعنى ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا فى ان

او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد وهو كل اسم تعلق به شيء وهو من تمام معناه كتعلق من زيد بخير او
نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وانما المفرد المعرفة فمضموم نحو يا زيد ويا رجل ٥ ٦

العمل لهذه الحروف انما هو للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر
وذهب الآخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته منابه الفعل
ويعضده انهم اجازوا الامالة فى حرف النداء فلولا انه نائب منابه الفعل
وساد مسده لما جاز فيه الامالة التى لا سبيل للحروف اليها ويرد ايضا
تعلق لام الجر به فى نحو يا لزيد والامر لا يتعلق الا بالفعل وهذا زعم بعضهم
ان فيه ضميرا ومثل الشيخ عبد القاهر الى هذا المذهب قوله او مضارعا
له نحو يا خيرا من زيد المشابهة بين هذا والمضاف من ثلثة اوجه وهى
كون الاول عاملا فى الثانى لان من لا تخلو من ان تجعل متصلة بزيد او بخير
فان كان الاول كان زيد مع الجار فى موضع المفعول مثله فى مررت بزيد
وان كان الثانى كان اظهر لان الثانى قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف
وان كان الثانى من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف
وان الثانى قد تخصص بالثانى تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلاثة متحققة
فى قولهم يا ضاربا بكرا زيدا ويا مضروبا غلامه زيدا ويا حسنا وجه الاخ و
الاخيران دون الاول فى قولهم يا ثلثة وثلثين فى اسم رجل قوله او نكرة
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى رجلا وههنا نكرة لانه لا يقصد واحدا
بعينه بل كل من ياخذ بيده فهو المنادى قوله واما المفرد المعرفة فمضموم
قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهى وقوعه موقع كاف الخطاب

ولكن محلهم النصب ولذا جاز في صفته المفردة الوجهان الرفع والنصب نحو يا زيد الظريف والظريفَ وكذا ما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو زيد والحارث والحارثَ وفي صفته المضافة النصب لا غير نحو يا زيد صاحب عمرو ونحو

وأما المضاف فلم يُبْنَ لما ذكرنا لأن المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم للتمكن فلا يجوز أن يُبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن وأما المنكرة فلم تُبْنَ لافتقاد علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف الخطاب وفي قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نُكّر وجُعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خُصّ بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع فيدل عليه اشتراكهم في قولهم يا الرجل وذهب آخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يفيد التنكير والبحث مستوفى في المفتاح وله ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرف علة البناء في المفرد المعرفة لم ينتصب لفظا ولكن حكم على محلها بالنصب كما في سائر

المبنيات اذا ولِيَتْها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله يا عمرُ الجوادَ فلو لا ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس الدابرُ فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسورا لفظا وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في صفة المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امسِ الدابرُ بالجر وهؤلاء الظريفين لان الضم لما اطرد في كل معرفة اشبه في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو جاء زيد فأُجيز الحمل على لفظه كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المعرفة مع حكمهم بانه في حكم الخطاب وهلا امتنعوا ذلك ستعرف في الضمائر لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل كانت واياك والحاصل ان الشيء اذا شبه بالشيء اجري على سننه في كل حال ومما ينبغي في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع التأكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام

ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف فاي منادى مفرد معرفة والرجل صفة له والهاء مقحمة للتنبيه الا
انه لا يجوز فيه الا الرفع متن

من المعطوفات نحو تميم اجمعون اجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد
والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام على المنادى
وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان تنزل منزلة العامل فليس
بمنزلته في كونه عملا للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع معه الالف
واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا
مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف
الرفع والنصب بل حكم المعطوف ههنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد
يا عمرو وهكذا حكم البدل بحيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم
المنادى بعينه نحو يا زيد زيدا لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا كانت
التوابع مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع تنزل منزلة
الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك
لا يكون فيما هو تابع له وذلك يا زيدا اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا قوم
كلهم ويا غلام اباعبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو
وقوله ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان
اي وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما
جاء باي ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهما كرهوا
الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادى هو الصفة

بخلاف

ولا يدخل يا على ما فيه الالف واللام الا على اسم الله وحده متن وشرح

بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه
الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي ويا ايها وسكت لانه بهم يازمه
التفسير فكانك قلت يا رجل وضمة اللام همنا فيها عوض لانا نقدر ان
نسميها حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل
ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وذلك ان قلنا
انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف
اعني المنادى المضموم فانهم يسمون الحركة المبنى المشبهة بالمعرب ومن حقها
ان تفضل على هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي
الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت
لتدل على ان موصوفها المبنى قد اعطى شبها من المعرب وان عملنا عمل ذهب
ابو الحسن في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان بينا لكون الحركة
حركة اعراب هكذا ذكر عبد القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه بين اي
وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة قوله ولا تدخل
يا على ما فيه الالف واللام قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك
في اسم الله تعالى لان الالف واللام لا تفارقانه كما لا يفارقان اللهم
مع انهما عوض عن همزة اله فصارا كانهما قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة

وان وصفت المضموم بابن وهو بين العلمين بنيت المنادى مع الابن على الفتح نحو يا زيد بن عمرو

وانما جاز قطع الهمزة فى النداء ولم يجز فى غيره لان الهمزة مع اللام فى
غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عن معنى التعريف
رأسا فوصلوا الهمزة وانما فى النداء فقد تجردت للتعويض مضمحلا
عنها معنى التعريف لان التعريف الندائى اغنى من تعريفهما فجرت مجرى
الهمزة الاصلية فقطعت قوله وان وصفت المضموم بابن وهو بين
العلمين اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين
كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شئ واحد لحضورهما
وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان
صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شئ
واحد واذا تنزلا منزلة شئ واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن
ولم يعكس لان الحركة التى استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية
وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهى بنائية واتباع
الحركة البنائية الى الحركة الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون
وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة فى نون ابن فى قولنا يا زيد بن
عمرو حركة الاعراب والحركة فى دال زيد حركة اتباع الا يرى ان
صاحب الكتاب شبه هذا بايم وامراء فكما لا شك ان حركة الهمزة
من امراء حركة الاعراب كذلك لم يكن حركة ابن حركة اعراب ولم يجب

جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا
جعلا واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا عرى الثانى من مفارنة الحرف
كما فى نحو بعلبك فقوله بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله
على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء فى قوله
بنيت الى المنادى دون الابن اى بنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانما
لم يجز الاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن اخينا
ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع فى كلمتين وانما هو فى كلمة
واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة
الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهى كالجزء من الموصوف
وذلك لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك
اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل
منزلة الجزء من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم
كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون اذا لم يكن بين العلمين لان
الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون هذه النسبة ان يذكر كل
واحد منهما باسمه العلم ولذلك اذا لم يقع بين علمين لا يرى انه يجوز
ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد ومما يدل على شدة اتصال الابن واقعا
بين علمين لموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف فى غير النداء

واذا لم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء المضافة نحو يا زيد بن اخينا وتلحق المنادى اللام الجارة
مفتوحة كالاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وللتعجب نحو يا للماء ويا للدواهي وانما فتحت فرقا بين
المدعو والمدعو اليه ش

نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين
نحو هذا زيدا بن اخينا قوله واذا لم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء المضافة
اى كان الابن كسائر الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن
معها الموصوف على الفتح قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام
الجارة تفتح مع المنادى وتكون للاستغاثة او التعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل
وقول عمر رضى الله عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت مع
المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منهما بالمدعو اليه
لتنزل المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف
نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان الاصل فى الحروف الواردة على هجا واحد
ان يبنى على الفتحة التى هى اخت السكون فى الخفة لان البناء على السكون
ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو
فتحت فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام
للابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس
لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتى المرفوع والمجرور فى قولك
ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة التى استحقتها فى
الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء
فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فتنادية تقول تعال فانت عجيب

الشان

وقولهم يا لبهيتة بالكسر على ترك المدعو ويرخم المنادى اذا كان مفردا علما زايدا على ثلثة احرف
نحو يا حار ويا اسم ويا سعى ويا مرو ويا منصى فى حارث واسماء وسعيد ومروان و 61
منصور ش

الشان لا يعرفك كل احد قوله وقولهم يا لبهيتة هذا جواب عن سؤال
مقدر عسى يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب
يقولون يا لبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك كما فى قولهم
يا بؤس لزيد والمعنى يا لقوم للبهيتة اى احضروها وشاهدوها
والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم وفى معناها قولهم يا لعضيهة
ويا للاوفيكة قوله ويرخم المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف
فى اخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان يخر البعير وغيره من
غير علة وهذا ايضا حذف من آخر الاسم من غير عارض من اضافة
او اعلال او تجاور ساكنين او غير ذلك وهو مأخوذ من قولهم امرأة رخيم
وهى التى يكون كلامها من تلاء محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا
الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التى تكون ليستة الكلام خفيفة الصوت
ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فسمى هذا الحذف ترخيما
لانه تخفيف للفظ وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب
تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى
يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقى ريثما تتم الكلمة وله
شرائط احديها ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته كيلا يلتبس
والثانية ان يكون زائدا على ثلثة احرف يبقى بعد الحذف على ما هو

اقلّ الاوزان والكوفيّون اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف
اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمّى بعنق يا عنُ قالوا لانّ في الاسماء
ما يشاكله نحو دِرهم وبيد وقال اصحابنا انّ هذه الاسماء قليلة الاستعمال
بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يُقاس عليها والثالثة ان يكون غير
مضاف لانّك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة
لانّ المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف
اليه لكنت رخّمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون مندوبا لانّ
النُدبة انما يكون بعد عدّ المناقب والاوصاف فوجب ان يُذكر على
وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك لانّ المستغيث
لا يأتي من نوع تعلّل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم وذلك امّا
حقيقة منه او بطريق التجاهل بعذر الحذف والترخيم ولم يتعرّض
المصنف لذكر الشرايط الثلاث الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثمّ انّ
للعرب في الاسم المرخّم مذهبين احدهما ان يُحذف اخر الاسم ويُترك
ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون والثاني
ان يُجعل ما بقي بعد الحذف كانّه بأسره ولم يحذف منه شيء فيسلك
مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حارِ ويا هِرَقُ في حارث وهِرَقْل
وان شئت يا حارُ ويا هِرَقُ بالضمّ كيا زيدُ ويتفق المذهبان لفظًا فيما

اذا كان ما قبل اخر الاسم مضمومًا لكن التقدير مختلف وذلك
في نحو يا بُلبُ في المسمّى ببُلبُل ثمّ انّ المرخّم لا يخلو امّا ان يكون في اخره
زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن
كذلك والثاني امّا ان يكون قبل اخره مدّة زائدة او لم تكن فان
لم تكن لا تحذف الّا الاخير نحو يا حارِ في حارث بالكسر والضمّ
على اللغتين وان كان فالاسم امّا ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف
او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضًا الّا الاخير نحو يا سعى في المسمّى
بسعيد على اللغتين الّا انّ الحركة مقدّرة في الياء على لغة من يقول
يا حارُ بالضمّ وغير مقدّرة في اللغة الاخرى وان بقي تُحذف
المدّة ايضا نحو يا منصُ بالضمّ في منصور على اللغتين وان كان
في اخره زيادتان في حكم زيادة واحد حُذفتا معًا نحو يا مرو
بالضمّ والفتح في مروان وله الّا في اخره تاء التانيث فانه لا يشترط
فيه الزيادة على الثلاثة والعلميّة وانما لم يشترط هذان الشرطان
لانّ العلميّة انما اشترطت لانّ لها تاثيرًا في الحذف واذا
كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط لانّ تاء التانيث
في حكم كلمة زائدة فحُذفه اهون وكذا لم يشترط الزيادة على
الثلثة لانّه بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبل الترخيم

نحو ياتني اقبل او اقبلي على اختلاف المصنين والسابع الا في الاستثناء وهو اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره و
المستثنى ينتصب في الكلام الموجب التام وهو ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام وكذا اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه
او انقطع عنه نحو جاء في القوم الا زيدا او ماجاء في الا زيدا احد وماجاء في احد الا حمارا

اذا الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة
قوله ياتني اقبل او اقبلي على اختلاف المعنيين تثنية اذا كان اسم
رجل فالواجب ان يقال ياتني اقبل فاحد الشرطين مفقود وهو
الزيادة على الثلاثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلن
ويكون كلا الشرطين مفقودا وجاز فيه الفتح والضم قوله والا
في الاستثناء الاستثناء مشتق من ثنيته عن الامر اذا صرفته
عنه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن غير المستثنى
او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرف الثاني على هذا
سمي استثناء لانه ضم عنه به الخبر وشفع ان كان الاول مثبتا
شفع بالنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى وهو اخراج
الشيء عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاء في القوم الا زيدا
فقد اخرجته من حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل في حكم دخل
فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء
لان الحمار في قولك جاء في القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه
يخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف اخرج
قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه
قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى بالا

وفي غير الموجب التام يجوز النصب والبدل هو الفصيح وفي الناقص يكون الا لغوا تقول ماجاء في احد الا زيد ولا زيدا
وماجاء في الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد

لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير موجب والمعنى بالموجب
ما لم يصدر باحد الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام
وبغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي
والنهي لان من الاستغراقية كما يزاد في النفي والنهي زاد فيه ايضا
نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد
ان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوب نحو جاء القوم
الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول لكونه فضلة يجيء بعد
تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما
بتوسط الحرف والمصنف جعل الواو ثمه عاملا وان كان العمل
في الحقيقة للفعل على ما هو المنصور من مذهب النحويين وان كان
غير موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او غير تام والمعنى بالتام
ما كان المستثنى منه مذكورا فيه فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان مقدما فالمستثنى
منصوب اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاء في الا زيدا احد وان لم يكن
مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون
فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاء في احد الا حمارا
وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من

وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد تقول جاء في القوم غير زيد وما جاء في غير زيد احد وما جاء في احد غير حمار وما جاء في
احد غير زيد وغير زيد بالنصب والرفع وما جاء في غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد ومثله سوى س

جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى
النصب على ما ذكرناه والبدل نحو ما جاء في احد الا زيد والا زيدا وما مررت
باحد الا زيد والا زيدا وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب
لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا في
لو حملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام
قبله تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام
واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها
اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان قولك ما جاء في احد الا زيد واذا
كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه
بخلاف النصب اذ هو فضلة وانما لم يجز البدل في الموجب نحو جاءني
القوم الا زيد لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا اقام مقامه
عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد ورفعت بجاءني
وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل
زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء
كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام
غير تام لفافيه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد
وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا

مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون
الالفاظ نحو هل وغيره ولا يجوز هذا الا في المنفي لا تقول في الايجاب
جاءني الا زيد اذ لو ذهبت تقوله لم يخل من ان تريد اثبات المجيء
لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقط
وذلك لا يجوز لان الا لاستثناء وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا
نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد
جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته
بالفعل المنفي بما فهذا تحكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها
لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض
فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله وحكم غير حكم الاسم
الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية ولا يقع الا
صفة للنكرة وان اضيف الى المعرفة لانه موضوع على ما بينا في التعريف
لانك اذا قلت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا هذا
لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد
فيتعرف اذ ذاك نحو عليك غير السكون ونحوه فتوصف به النكرة نحو
قولك مررت برجل غيرك مريدا ان مرورك قد وقع على المخاطب ورجل
اخر وانك لم تمر بالمخاطب بل بآخر وانك مررت برجل يخالف المخاطب

ظرف مكان فى الاصل وحقه ان لا يلى العوامل لان المعنى للقدر فيه عامل
وناصبه ولا يجوز ان يلى معمول عاملين فى حالة واحدة فلهذا كان
الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه
لانه فى معنى مكانك ومما يدل على الظرفية وقوعه صلة للموصول نحو
جاء نى الذى سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا استعماله اسما
وظرفا فيجيزون فى السعة مررت بسواك وجاء نى سواك قوله
والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان
على العكس والستة تسمى مشبهة بالفعل انما سميت مشبهة بالفعل
لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء وكون واخرها مبنية
على الفتح كالافعال الماضية وانها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون
الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه فى ان
جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا
اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب ههنا لازم
وثمه جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ فى العمل وانما
هى محمولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم طريقة واحدة
ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجرى تجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا
وضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى ليكون ابعد من شبه

فى المذاهب والشمائل وهو فى هذا الوجه بخلافه فى الوجهين الاولين
اذ المراد فيهما المخالفة فى الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا
معنى غير ومآله فى اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة
من جهة فاد خلوا كل واحد منهما على صاحبه اعنى انهم استعاروا غيرا
لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما
متمكنا واستعاروا الا لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير
حيث كان حرفا فالاول نحو جاء نى القوم غير زيد وما جاء نى غير زيد
احد وما جاء نى احد غير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل
غير المتعدى بغير واسطة حرف ولم تعمل فى الاسم الواقع بعد الا قلنا
لان غير التوغله فى الابهام اشبه الظروف المكانية التى هى للجهات
الست وما يجرى مجراها فعمل فيه المتعدى كما عمل فيها واما الثانى
اعنى خولا الا على غير فى الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا اى غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى حينئذ
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فللمشرك ان يقول هب
ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله
فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد قوله ومثله سوى اعلم ان
سوى فى معنى غير فى انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عندهم

ظرف

الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا حصل مخالفة
هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت فالخبر اذا كان
ظرفا فما الذي سوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا انما
جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء منزلة انفسها
فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف
والمضاف اليه في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز
تقديمه على ان لا تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان
تعمل فيما قبلها ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان تعمل فيه الحرف متقدما
عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في الاصل
وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الطرفين على
السوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان تعمل فيهما جميعا وارتفاع
الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه
والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيدا ذاهبان فانه لا يجوز عند
البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء
ويفتقر الى خبر وذاهبان خبره ولان وما عملت فيه يكون معمولا لعاملين
مختلفين ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف
عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه قوله إنَّ وأنَّ للتحقيق

اذا قلت ان زيدا قائم بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد
على ما ستراه وان المكسورة لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة
ولكونها للابتداء لم تجامع لامه الا ايا ها نحو ان زيدا لقائم وان
في الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان يدخل عليهما
نحو لان زيدا الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فادخلوها في
الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر
ايضا اذا تقدمه فلا يجوز ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام
لا يتأخر عن الاسم والخبر والما لما وقع في صلة إنَّ ولكونها مع ما عملت
فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل
نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة فان
لم تمض فالنصب ليس الا على ما مر آنفا وانما قوله تعالى ان الذين
آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فقد قال سيبويه
ان في الاية تقديما وتأخيرا كانه ابتداء والصابئون كذلك بعد
ما مضى الخبر وانشد شاهدا له والا فاعلموا انا وانتم بغاة
ما بقينا في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقييم
في الآية هي الايذان بان الصابئين الذين كانوا امتزاعا في الشرك
واثبت قدما في الكفر وما سموا صابئين لانهم صبوا عن الاديان

وكان للتشبيه ولكن للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي تقول ان زيدا منطلق وبلغني ان زيدا ذاهب وكان
زيدا الاسد وما جاءني زيد ولكن عمرا حاضر وليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ولعل زيدا عائد

كلها لو آمنوا الصح مع ذلك فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا
بهذه النكتة واما في البيت وهي الاشعار بان المخاطبين او غلو في
البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل والصابئين
بالنصب وايا كم لما كان من التقديم والتاخير في شيء لان التقديم
والتاخير في المزال دون القار هكذا ذكر في الكشاف قوله وكان
للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان
زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان
ليكون داخلا على المفرد لفظا والمعنى على الكسر ليدل على جواز السكوت
عليه وانما عدل بالكلام عن سمته الاول ليكون الكلام مبنيا من
اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد
بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه
انما يكون بعد مضي صدره على الاثبات قوله ولكن للاستدراك
اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا وانباتا فيستدرك
بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد
لكن عمرا جاءني وجاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد يتنزل التغاير المعنوي
منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد لكن
عمرا غائب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها بما عملت فيه

والفرق بين ان وان ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد والمفتوحة لا تفيد حتى يكون قبلها
فعل كبلغني او اسم كقولك حتى ان زيدا منطلق

لنا ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على
خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل
للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله لعل الساعة قريب
ترج للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه
وما لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب
ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذا المحال لا يرجى وقوعه
قوله والفرق بين ان وان ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها
كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل
وافادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم
المفرد ويكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها اسم
او فعل اما ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه
واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها تقول ان
زيدا منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق والحاصل ان ما كان
مظنة للجمل فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول
وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان مظنة للمفاريد فالواقع فيه
المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدا نحو
بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمرا خارج وعجبت من طول ان

ويفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها فان دخلت اللام في خبرها كسرت كقولك والله يعلم انك لرسوله

بكرًا واقف وحق ان زيدًا منطلق الا انهما لا تقع مبتدأ بهما في اللفظ
لا تقول ان زيدًا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك لانهم
لو ابتدءوا الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان
ان زيدًا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين على معنى واحد
قوله ويفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها انما فتحت بعد لو نحو
لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى
ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردًا فالتقدير لو وقع انك جئتني
اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بان وصلتها
ولطلبها الفعل وجب في ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها
فعلا فلا يجوز الا سمع نحو لو ان زيدًا اخوك مثلا هكذا ذكره الزمخشري
رحمه الله وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام فقد اجاب عنه فخر المشايخ بانه جاز من حيث
ان قوله تعالى والبحر يمده لما انتسق بالعطف بقوله تعالى ما في الارض
من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة
المعطوف عليها لاتساقهما بها وحصول الشركة بينهما بالعطف قال
ونظيره قولهم زيدًا ضربته واخاه في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون
الفعل مشغولا بضمير وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرًا واخا زيد

لما انتسقا

لما انتسقا عطفا صار عمرو لاتصاله به من سبب زيد وكان الضمير
المتصل باخي زيد متصل بعمرو وانما فتحت بعد لو لان ما بعدها
مبتداء محذوف الخبر والمبتداء لا يكون الا مفردًا فاذا قلت
لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرتا
كان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا يكون مبتداء كيف والمبتداء
مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك
اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه
ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلته ولا يحذف
مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان
زيدًا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه
قيل علمت زيدا منطلقا وهذا كلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره
فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك فغرضهم ان الحديث
والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك ان المقصود
الاخبار بعالم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه
واقعًا فلم يحتج الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك
اذ لا يكون معه حديث ومحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما
كسرت عند دخول اللام في خبرها لان علمت تعلق عنه لام الابتداء

وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها اى تمنعها عن العمل كقولك انما الله اله واحد

نحو علمت لزيد قائم على ما سيأتى بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا

وما بعد من مظان الجمل فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على جميعها

فتكفها اعلم ان ما تدخل على هذه الاحرف الستة فتمنعها عن العمل

وتهيئها للدخول على القبيلين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى

هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء علم المعانى ان انما لقصر المحكوم

على الشئ او لقصر الشئ على المحكوم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا

مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور عليه

ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله انما ينهيكم الله

واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الاحرف

كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة عما كذلك يبطل عملها ما خلا

ليت ولعل بالتخفيف وتهيئها للدخول على القبيلين الا ان المكسورة

اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت

على الفعل فيدخل على الافعال الداخلة على الخبر والمبتداء مثل كان

وكاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما

ذهب منها عند دخولها الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف

وقد وحروف النفى فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان

الناصبة لكونها للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للحال او للاستقبال

والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب وهما ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد منطلقا ولا رجل افضل منك
وما تدخل على المعرفة والنكرة ولا لا تدخل الا على النكرة واذا نقضت النفى بالا او فرغت الخبر على الاسم
بطل عملها نحو ما زيد الا منطلق وما منطلق زيد

وذلك نحو ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وان ظننت لزيد منطلق

وعلمت ان زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج

وان قد خرج وما جاءنى زيد لكن عمرو خارج وكان تدياه حقتان

قوله والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس اى

يحملان على ليس فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما

اياها من وجهين احدهما النفى والدخول على المبتداء والخبر ثم ان ما اذهب

فى الشبه بها لاختصاصها بنفى الحال كليس بخلاف لا فانها للنفى لاستقبال

فلذلك كانت عاملة فى المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا

وما رجل افضل منك ولم تعمل الا فى النكرة نحو لا رجل افضل منك

وامتنع لا زيد منطلقا لظهار الضعف فى الشبه وانما خصت بالنكرة

دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفى الجنس فى

الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا فى النكرة فروعى ههنا ذلك وكانت ان

بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون ما بعدها على الابتداء ولغة

التنزيل على الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم و

يبطل عملها عند نقض النفى بالا لزوال مشابهتها وذلك لان وجه

الشبه هو النفى وقد بطلت الا ذلك وانما ليس فانها تعمل مع الا لكونها

فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك تبطل عملها عند تقديم الخبر على

الاسم

وللاوجه اخر وهو ان ينصب الاول وترفع الثاني وذلك اذا كان اللام مضافا الى النكرة او مضافا اليه نحو لا غلام كاين عندنا ولا اخ لي من زيد جالسين عندنا واما النكرة المفردة فمبنية معها على الفتح نحو لا رجل في الدار ويقال له نفي للجنس

اظهارا لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما عن سمتهما الاول فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع لذلك قلنا ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعملا احبوا ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل ليشبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم يشبهما تلك المشابهة القوية فامن فيهما الالتباس بالاصل وللاوجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس يشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار قد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع من تجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا ترى اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الاثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكروا واذا كان مفردا يبنى على الفتح وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معموله في المضاف والمضارع

لا رجل

لانه في المنادى فلا نعيد ههنا

لانه لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا نعيد ههنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار بفتح التاء لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها باختها التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا بناتِ صدقٍ لك ولا بنين سوءٍ لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية وانما قالوا اذا كان الاسم مضافا الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح ولا مساغ لدخول لا هنا على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضاربَ زيدٍ الآن او غدا في الدار واما خبر لا هنا فمرفوع نحو لا غلامَ رجل كاين عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية كما هو قبل دخول لا وعمل لها فيه حجة الاول ان لا تحذف بها حذف ان فوجب ان يرفع الخبر كان وايضا معنى النفي فيها يقتضي الجملة فوجب ان تكون عاملة في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان فوجب ان لا تساويه في العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبرا للمبتداء ولا تعمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه عامل لفظي وجواز لا رجل وامرأة

فان كررت لا مع النكرة المفردة جاز فيه الرفع نحو لا حول ولا قوة واما المعرفة المفردة فلا تقع بعدها الا مرفوعة
وهي مكررة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو س

كاينان عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا عمل للا
في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم ان
اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر
في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم لا زيد لكان كذا ويجوز
حذفه ايضا عند الحجازيين ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او
في الوجود الا الله قوله ان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك
لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها و
لا امرأة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار ام امرأة فتقول
لا رجل في الدار ولا امرأة ولا تعمل ههنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة
الا بالله ستة اوجه احدها ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاول فيجعل في كل واحد
منهما نافية للجنس والثاني ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني
على ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة والام
بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح يشبه المنصوب والثالث
لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع
لا حول ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول
على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه
صورة الا انه ليس به حكما لان الثانية في الوجه الثالث زائدة غير

عاملة

والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة اربعة منها تنصبه وخمسة منها ايا الناصبة
فهي ان المصدرية ولن لتاكيد النفي في المستقبل س

عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه
الستة التي نصوا عليها والزيادة مجال قوله واما المعرفة فلا يقع
بعدها الا مرفوعة اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذا صلها النفي الشائع
وذلك لا يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد
عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام التكرير
نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال
ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يفت قص
الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي لا اصل لذلك
وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير
نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف العاملة في الفعل المضارع
تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو احب
ان تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة لفظا
ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي قيامك
كما ان بلغني ان زيدا يقوم في تاويل بلغني قيامه واما اخواتها
فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال
وحكى عن الخليل ان الحرف الناصبة هي ان فحسب والباقي ناصب الفعل
الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه قوله ولن لتاكيد النفي المستقبل

وكى للتعليل نحو جئتُ كى تقومَ اى فيامك ولن تفعل وجئتك كى تعطينى حقى والرابع إذن وهى جواب وجزاء
كقولك اذن اكرمَك لمن قال انا آتيك وانما تنصب هذه اذا كان الفعل بعدها مفرغا لها غير معتمد على شئ قبلها
فان اعتمد بطل العمل كقولك اذن اكرمك وان تاتنى اذن اكرمك وكذا اذا اريد به الحال نحو اذن اظنك كاذبا

تقول لا افعل فاذا أكّدتَ قلتَ لن أفعلَ غدًا ولا يجوز لنى افعل الآن
وعند الخليل اصلها لا أنْ فخُفِّفتِ الهمزة وسَقَطَتِ الالف لالتقاء
مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله حرفا بوأسه وقد زيفوا
قولَ الخليل بجواز اتمازيدًا فلن اضربَ اذ لو كان اصله لا ان لما تقدمه
شئ مما فى حيّزه وهيهات الا يلزمه لان الحروف يتغيّر احكامها ومعانيها
عند التركيب الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا
ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتنى وعلى هذا اكثر الحروف المركبة
وعند الفراء اصلها لا فابدل النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد
التابيد ليس بثبت والا لما جاز تحديد الفعل بعدَ نحو لن افعل الى وقت
كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى **قوله**
وكى للتعليل اعلم ان كى قد يكون حرف جرّ وقد يكون حرفا ناصبا
فان كان الاول فالفعل منتصبٌ وانما حكم بكونها حرف جرّ استدلالا
بقولهم كيمه على حدّ قولهم لِمَهْ والاصل كيما على ان يكون كى داخلا على ما
الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع سائر حروف الجرّ نحو لمه وفيمه
وان كان الثانى كان نصبُ الفعل بها بنفسها من غير اضمار أن واما على
كونها ناصبة بدخول اللام عليها فى قوله تعالى لكيلا تاسوا ولو كان
حرف جرّ لما دخله الجارّ **قوله** والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء

كقولك اذن اكرمك لمن قال انا آتيك فقد اجبتَه بهذا الكلام وصرتَ
اكرامَك جزاءً لإتيانه وانما تعمل اذن اذا لم يكن الفعل الذى بعدها
مفرغا لها غير معتمدٍ على شئ قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا
اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتدإ الواقع قبلها اعنى انا فهو اولى
به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدإ اسم والاسم
اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا وليس اذًا قد وُضِعَ على العمل حتى لا يجوز
الغاؤها البتة كما كان ذلك لانها انما تقع حيث لا يكون له عمل كقولك
انا اذن فاعل كذا واذا كان مما يلغا وقد وقع قبله المبتدإ كان المبتدإ
اولى بالفعل الواقع بعده وكذلك اذا قلت ان تكرمنى اذن اكرمك لم يجز
النصبُ ووجب الجزم لان الشرط قبله يقتضى الجواب ولو نصب لبطل
حكمُ الشرط وذلك فاسدٌ لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح
له معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب وكذلك اذا قلت
والله اذن لا افعلَ فيلغى اذا ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين
واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط **قوله** وكذا اذا اريد به الحال
لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك فى حال
الظن وان كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شئ ولان هذا
الباب مبنى على الاستقبال الا يرى ان وكى ولن لا حظ لهن فى الحال

والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث يعمل نادرة ويلغى في اخرى الا
ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا يفسد به المعنى
للمعنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر

قوله وان من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة احرف واعلم ان تصرف
ان اكثر في الكلام من تضمر في خواتها فانها اصل والبواقي فرع عليها ولذلك
دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار فان قلت كيف عد الزوال
على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل على الماضي
كما في قوله اذن لقام بنصري معشر خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت
داخل على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه
ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لفظا
ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي واما معنى
فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من زيارتي
لقام بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي من خواص
ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان
مجموع الوصفين من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه

قوله وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى واذا صادفنا الفعل
بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها

كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر
مجرور المحل بحتى ومما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة دون حتى
قول الشاعر فما اودت عين ابي الدهين بمطلها حتى المصيف ويغلو القعود
فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب فيه
لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وغلاء القعدان
ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجيء
هنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف
عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت
ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان
قال عبد القاهر ان في الكلام هنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتى
وقت ان ادخلها كقولك اتيتك خفوق النجم لان المصدر قد اضيف
اليه الزمان ثم حذف واناب المصدر منابه ثم ان الفعل بعد حتى انما
ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها
فالسبب اعني السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو مترقب
بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعني الى ان ادخلها
فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل
لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه

ولام كي ولام الجحد واو بمعنى الى او الا وواو الصرف نحو سرت حتى ادخلها وجئتك لتكرمني وما كان الله
ليعذبهم ولالزمنك او تعطيني حقي ولاتاكل السمك وتشرب

واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الان او
سرت امس على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب هنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل
منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا يدخل الا على الاسم ولا يعمل
في الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني
بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حتى والواو واو والفاء
فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام
فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا بأس باظهار
الاسم بعدها فاذا ادخلت على الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار ان
نحو لئلا تعطيني لئلا يتوالى الامثال فان اللفظ به يثقل جدا قوله ولام
الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهب وانما لم يكن عاملة
بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتاكيد النفي
فالحري ان لا يعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار ان معها
لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل مستقبل مع السين
فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث
يطلب في المفتاح قوله واو بمعنى الى والا اذا قلت لالزمنك او تعطيني
حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي والا لزمتك

قالوا

قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة معترض عليها لان او المضمرة
بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان له التقدير في قولنا او تعطيني
الى ان تعطيني وهذا خلف من القول والمصنف ترك تلك العبارة
دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن بها نفسها
لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة في الفعل فان قلت
انها ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى وحتى والا قلنا
وشيء من هذه الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل ايضا في الفعل
فوجب اضمار ان قوله وواو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وبيتي واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان و
لم يعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا يخلو من ان يعمل اعتبارا لاحد
او لمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب
لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف
والاشتراك وشيء من حروف العطف لا يعمل النصب واما الثاني
فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لا يعمل النصب في
الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب
اللبن كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن فله ان تاكل السمك
على حدة وتشرب اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد

والسادس الفاء في جواب الاشياء الستة وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض نحو زرني فاكرمك
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وما تاتينا فتحدثنا وابن بيتك فازورك وليت لي مالا فانفقه والا تنزل فتصيب
خيرا وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت

وان اردت ان تكفه عن كل واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن
بالجزم اى ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل
على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واياك قوله والفاء في جواب
الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب باضمار
ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك
عليه اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فلا اكرمك
منك فقصدوا الى صيغ يبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام
فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما نزل
منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فقيل
زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيارة فاكرام مني ففي اضمار ان
ايذان بان الاول سبب للآخر وكذا التمني كما في قوله تعالى ولا تطغوا
فيه فيحل عليكم غضبي اى فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فاحلال
غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله معنيان بقي اتيان
احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تاتينا
الا لم تحدثنا اى لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث واما الحصر
معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لنفي مجموع الاتيان والحديث وانتفاء
المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد

الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان
ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام
فنحو ابن بيتك فازورك والمعنى ان يكن منك تعريف بيت فزيارة مني
واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اى ليت لي مالا فانفاقا مني واما
العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل لا يكون
منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته للتمني هي انك اذا عرضت
عليه النزول فقد حششته عليه فلا تحثه الا على ما تود ه وتتمناه
وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم
عن ترك النزول وانما القصد ان تذكره له وتعرضه عليه فقط فالفعل
منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان اعلم ان الفعل المنصوب بعد
الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا يخلو من الرفع والنصب وينقسم ثلثة
اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط نحو ائتني فاحدثك اى ليكن منك اتيان
فحديث مني على ما مر وقسم جائز فيه النصب والرفع نحو ائتني فتحدثني
ان شئت قدرت افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان
فحديث وقسم جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى
ليت اتيانا منك فحديثا وانما لزم النصب لاجل ليت قوله وعلامة
صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب

والجازمة له لم ولما النفي الماضي وفي لما توقع ولام الامر للغايب ولا في النهي وان في الشرط والجزاء تقول لم يضرب
ولما يركب ولتضرب زيد ولا تفعل وان تخرج اخرج

بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا
فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اى ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى
قوله ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك باضمار شرط قوله والجازمة له
لم ولما لنفي الماضي انما عملت لما اختصاصهما بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم
لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فينقله الى معنى المضي
كما ان ان تدخل على الفعل فينقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا
او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت
عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت
عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الزموها المضارع ولتجيروا
دخولها في الماضي كما اجازوا ذلك في اذا الشرطية لان الاصل في حروف الشرط
ان يدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدلوا عن الاثقل الى
الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل
فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع
الذي هو الاثقل قوله وفي لما توقع قيل ان لم تنفي فعل ولما تنفي قد فعل
فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي تضمن معنى التوقع فكذلك في لما يقال
قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك لما يركب وقيل هي لم ضمت
اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطال زمان

فعلها

فعلها وذلك انك اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه
ولو قلت به لما كان على ان لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر انما عملت
لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار
الى الامر كما ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا
فيه وانما كسرت اللام ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد
ان يفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل على المضارع
نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل
اشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت
وتسكن عند واو العطف وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي
وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلي من فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما
مما عينه مكسور فسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين
ثمه نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الفاء والواو وتشبيها
بعضد حيث قالوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت لاهذه الجزم
لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غايبين او
حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا تضرب
ولا اضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط والجزاء ان وضعت
للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احداهما شرطا والاخرى جزاء وانما

وهما مجزومان اذا كانا مضارعين فان كانا ماضيين لم يظهر فيهما الجزم نحو ان خرجت خرجت فان كان الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه الرفع والجزم نحو ان اكرمتني اكرمك واكرمك وعليه قول الشاعر
وان آتا مخليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

وجبت ان يعمل ان الجزم لانها كانت مقتضية للجملتين ووجب ان تكون
عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي
اعني ان للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم يعمل الجزم لو كما عملت ان لانها
كانت للماضي لا يستحق الاعراب فالحري ان لا يعمل الحرف الذي وضع
لاجله ولا يرد على هذا لم فانها يلزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت
ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فاتي اعطيك
قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى
ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك تقول بجوز ان
ان لا يكون قد خرج وفي الكلام على وجهه قوله وهما مجزومان ان كانا
مضارعين اعلم ان في الشرط والجزاء لم يخل من ان يكونا مضارعين
او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما
الاول فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناه
يقتضي الجزأين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته
الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو
ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب
فلا تتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انهما في محل الجزم
على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب

لكان

ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا نحو ان تأتني فانت مكرم وان لقيتني
فاكرمني وان اتاك فلانا فاهنه وان فعلت كذا فجزاك الله خيرا وان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس

لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه
الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم
لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم
نحو ان اتيتني آتيك واتيك واما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر
الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك
على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان قولهم
يغفر الله لزيد خبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة
ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما
ان تكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما
وعليه البيت الذي انشده وان اتا خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم ففي يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى
يوم مسغبة ويوم مسألة ويروى حرم وحرم بفتح الراء وكسرها
والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس لمالي منع عنك وقال ابو عبيدة
يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء قوله ويجيء الجزاء بالفا
اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا
اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل

موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تأتى لاتباع الشئ
للشئ ولا يكون فى ابتداء الكلام فاذا قلت ان تأتنى فانت مكرم علم
ان قولك انت مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء
فعل يمكن جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن توبن
بوزنه فلا يخاف التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ
الجملة الاسمية ممتنع فيها الجزم فالحاصل ان الفاء يدخل حيث لا تقدر
فيه على الجزم فعلا كان ما بعدها او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله
واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة
اخرى وكذلك النهى والدعاء وكذلك الماضى لانه لا يستحق الاعراب واحترزنا
بالصريح عما كان ماضيا فى تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت
واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضى ولا يبقى
لتاويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها
الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما
جاء من نحو قولك ان تأتينى فانا اكرمك واعظمك امرك بالجزم حملا
على موضع فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم فى موضع الماضى الذى
لا فاء فيه وبين الذى فيه الفاء ان الجزم هناك اعنى فى الماضى المجرد
من الفاء مقدر فى الفعل وحده ليتنزل منزلة المضارع وفيما دخله

الفاء

الفاء فى موضع الجملة يجمعهما ان تقدير الجزم فى جزء الجملة الاسمية
او الامر والنهى مما لا تخفى استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تأتنى
فاكرمك فلا يتأتى لك ان تقول اكرم مجزوم فى التقدير لكنك تقدر
الجزم فى المجموع فيتأول الكلام على معنى فعل اخر يظهر فيه نحو ان تأتنى
يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتنى اليوم فقد اتيتنى امس اذ المعنى
ان تفعل يكن ذلك لوجوب او يقع مستحقا وما اشبه ذلك واما فى قولك
ان خرجت خرجت فلا حاجتك ان تتاول الفعل على فعل اخر فظهر الفرق
والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه
وحق ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان قلت اليس من مذهبهم
ان اعرابا الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذى ذكرت يوجب
ان يكون الجزم والا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا الا انه
اعنى الاعراب لم يكن فى الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا معنى لم يكن
فى نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم
قد اباى ان ما اريد بالحرف من المعنى وحفظه عن الالتباس نحو ان يلتبس
ان والمراد بالجزاء بالتى هى النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض
لانه يدل على معنى مفرد ليس هو فى الفعل ولا فى الاسم وذلك المعنى
هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو فى ضرب

ويجزم بان مضمرة في جواب الاشياء التي تجاب بالفاء الا النفي مطلقا والتمني في بعض المواضع نحو زرني اكرمك وابن بيتك ازرك فلا تفعل الشر يكن خيرا لك وليت لي مالا انفقه والا تنزل تصب خيرا لك ولا يجوز ما تاتينا تحدثنا وانما يجوز ان يقال ما تاتينا فتحدثنا ولا تدن من الاسد يأكلك

ليعلم به ان الحروف معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاجبت ان يفصل احدهما عن الاخر قوله

ويجزم بان مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى ائتني فانك ان تاتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه ان اتى وعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانه لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فان قلت لا تدن من الاسد يأكلك كان مجيء الاكل ولا تدن لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه ان لم تاتنا تحدثنا وهذا خلف من القول ولا يتاتى ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تاتنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد اباوا ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا التعليل

صحفا

ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة من وما واي واين واني ومهما وحيثما واذما تقول من تكرمني اكرمه وما تصنع اصنع وايهم يكرمني اكرمه

صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول ثم جئت بالجواب علم انه بنى على النزول فان قلت اليس قولك الا تنزل تدل على ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواقع انما ينجزم اذا قصد له الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا او حالا عنه نحو قذفهم في حوضهم يلعبون اي لاعبين او قطعا واستينافا نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت تغلب عليه قوله ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره

ولا يقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشمل الجميع وترك استعمال ان
معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم
باسميته وبنى لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما
ذكرنا من المثال كانك قلت على ثاويل اى انسان تضرب اضربه واذا قلت
من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على ثاويل اى انسان يكرمني
اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية وحدها اعنى اكرمه
والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان
الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ما ان يكرمني اكرمه وهي اعني
من تختص باولى العلم وعلى هذا فما نحو ما تصنع اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع
اصنعه لان ما بهم يقع على كل شيء فلما قصد الشياع اتى به وجعل نائبا
مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت ايكن
اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع
الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عايد الى
المبتداء وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير عائد اليه وكذلك
اى تقول ايهم ياتني اكرمه والمعنى انسان ما ان ياتني اكرمه وهو ههنا
مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية
وعلى هذا متى واين وحيثما من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية

فاذا قلت

وانما يكون اى ايا واحدا من اثنين او جماعة ويدل على كونها اسما انك اسندت يكرم الى ضميرها وتدخل حرف الجزاء عليها
وتنون بعضها وتضيفه نحو من تمر آمر وايا ما تدعو وانهما ياتني اكرمه ومتى تخرج اخرج وابن تكن
اكن وحيثما مثل اين واذما مثل متى وانما تجزمان اذا كان معهما ما

فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت
اين تذهب اذهب كان لاستغراق الامكنة ولحقهما ما المزيدة فتزيدهما
ابهاما نحو ميتما تخرج اخرج وايما تكن اكن وعلى هذا اتى وهي بمعنى
كيف الا انها يجازى بها دون كيف نحو اتى تكن اكن وهي لاستغراق
الاحوال وانها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما
تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان
يكون ما الثانية زائدة مثلها في نحو ايا ما تدعوا فابدل الالف الاولى هاء
تحسينا للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى كف
ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذ ما بمنزلة اين ومتى
الا انها لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة
تنافي معنى المجازاة لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا كفتا بما
صلحتا لمعنى المجازاة قوله واى يكون واحدا من اثنين وضع اى على
ان يكون واحدا من اثنين وضع اى على ان يكون واحدا من اثنين او من
جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا
ولكون النكرة شايعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة
قوله ويدل على اسميتها الى اخره قد استدل على اسمية هذه الكلمات
باربعة اشياء اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه والاضافة

ومن السماعية أسماء تنصب اسماً نكرة على انه تمييز وهي اربعة اولها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة نحو
احد عشر درهما وتسعة عشر رجلا

يختص بالاسماء ويدخل حرف الجر عليها نحو من تمر ازا مرر وباضافتها
نحو ايهم ويدخل التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه
الاسماء بل تختص بعضها لان اذ ما وحيث ما لا يدخلها شيء من ذلك
والدليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة على معان
يتصور استقلالها بانفسها ولا مقارنة معنى المجازاة اياها بخلاف
ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها
ايضا انها لا يتعرى من الاعراب المحلي على ما مر والحرف لا يكون له اعراب
بوجه قوله ومنها اسماء تنصب اسماً نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء
الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت
عندي ثلاثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد وجب ان تاتي بما يبين ويزيل
الابهام ثم التبيين قد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشر فما دونها لخلوها
عن يجب ان يضاف الى امثلة اقل العدد التي هي افعل وافعال وافعلة
وفعلة ومنها جمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول
ثلاثة غلمان لانه للكثرة والثلاثة الى العشرة من عقود القلة فيجب
ان يقول ثلاثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى
الكثرة نحو ثلاثة شسوع لفقد السماع في اشسع واشساع وقد شذ
عن الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مائات ومئين لان

الثلاث تبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز
الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر وفيما دون الثلاثة لا يجوز الاضافة
لان اللفظ باسم الجنس مفردا او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد
جميعا لانه نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد
مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما ينوّن من
الاعداد نحو قول بعضهم ثلاثة اثواب لانهم لما نوّنوا نصبوا التمييز لامتناع
الاضافة كما في موضع كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون
وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب
لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة على ما يجيء
في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض الدلالة على
الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك فاختاروها لانها اخف واما
مائة فانها تضاف الى ما يبينها كما يضاف باب عشرة الا ان المبين
مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها شبهان احدهما مع
عشرة لانها عشر عشرات ومع تسعين من حيث انها جمع كثرة
مثلها ولانها يليها فجعل ما يبينها مجرورا ليكون كعشرة ولم يجمع ليكون
كتسعين توفيرا على الشبهين حقهما ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا مثناها
الى المفرد ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا حكم الف وانما عد الاعداد

والثانى كم فى الاستفهام عن العدد نحو كم رجلا عندك وكم يوما سرت كأنك قلت اعشرون رجلا عندك ام ثلثون واعشرين يوما سرت ام ثلثين وكم الخبرية تضاف الى المميز مفردا كان اوجمعا وهى تقيضة رُبَّ تقول كم رجل لقيته وكم رجالٍ لقيتهم

المركبة من العوامل السماعيّة لانّ الاسماء المركبة التى تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر فى هذه الاسماء اعنى من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت ينحصر فى عدد معلوم غيرِ متجاوزٍ الى غيرها فبالحرى انْ يُعَدَّ من السماعيّة فان قلت الاعداد التى فيها النون ايضًا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدّدها فى القياسيّة قلنا انّه جعل الاسم التامّ مطلقا من جملة العوامل القياسيّة لانّ كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فانه يكون تفسيره من جملة القياسيّة واما ان احدا انواع الاسم التامّ المبهم ينحصر فى عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على انّ الشبهة قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التامّ المبهم الممتنع من الاضافة فبالحرى ان يعدّ من القياسيّة كالذى فيه نون الجمع قوله والثانى كم فى الاستفهام عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهى للكثرة ويستعمل على وجهين فى الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فينصب المميز لجريها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم مستحق للتنوين وهو قد سقطت للبناء واما الخبرية فانها قد تبيّن بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجلٍ وكم رجالٍ عندى بمعنى كثير من الرجال

فاضافته

فاضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بُنِيَتْ بالاضافة اشبهت باب عشرة واختصّ التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر فقاسها والجرّ اولى بالخبرية من النصب لِمَا انها نقيضة رُبَّ فجرّ ما بعدها حملا على رُبَّ وجريًا على وتيرتهم فى حمل الشىء على ما يقابله وقد يجىء النصب فى الخبرية حيث يتعذر الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم فى الدار رجلًا وبعضهم على انّ الجرّ بعدها باضمار من وهى مَنَوِيَّةٌ ابدًا فى التقدير وانما بُنِيَتْ لانها استفهامية تتضمّن معنى الحرف وخبرية يشبه الحرف اعنى رُبَّ وعلى السكون لانّ الاصل فى البناء السكون ثم انها يقع فى وجهيها مبتدأة ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجلٍ او رجلًا عندك بمعنى كثيرا واعشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت اى كثيرا واعشرين ورزق كم رجل او رجلا الحقت ولا يقع فاعلة الا فى المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية فى هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدًا فى الحالين ولانها لما كانت يقابل رُبَّ ولرُبَّ صدر الكلام فكذلك لها تقول ان كم لما كان اسما موضوعًا للكثرة جاز عَوْدُ الضمير اليه حملًا على اللفظ مرّة وعلى المعنى اخرى نحو

انتصاب مميز كم الخبرية

والثالث كاى فى معنى كم الخبرية نحو كاى رجلا عندى وفيه لغات واستعمالها مع من كثير نحو قوله تعالى وكم من ملك
فى السموات وكاى من قرية اهلكناها والرابع كذا اذا كنى به عن العدد تقول عندى كذا درهما كما تقول عندى
عشرون درهما مثلا

باعتبار اللفظ باعتبار المعنى

كم رجل لقيته ولقيتهم قوله والثالث كاى وكاى كلمة ركبت من كاف
التشبيه واى وجعلت فى معنى كم الخبرية نحو كاى رجلا وانما ضمن
معنى كم لانها تمت بالتنوين واستغنت عن الاضافة وفيها خمس لغات
كاى وكاى بوزن كبى وكاء بوزن كاع وكبئ بوزن كيع وكاء بوزن
كع واكثر ما يستعمل مع من وكذلك كم الخبرية قوله والرابع كذا كناية
كناية عن العدد ككم وهى مركبة من كاف التشبيه وذا التى فى قولك
هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه
كما فى كاى وذا ايضا تغير حكمها ولذلك استوى فيها الذكر والانثى
لا يقال فى كذا كزيد كما يقال فى هذا هند ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف
صار بمنزلة اسم مضاف فينصب ما بعدها نحو عندى كذا درهما كانه
قيل كالعدد درهما وانما قصدان يبين لكونها عبارة عن عدد
مبهم فاذا قلت عندى كذا درهما كانك قلت عددا من درهما قوله
ومن السماعية العاملة فى الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال
اولها رويد الى اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها لضرب من الايجاز
حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسدون بها مسدها لنوع من
المبالغة والتوكيد لا يكون فى لفظ الفعل على ما سيأتى فاذا قلت
رويد زيدا فانه اقيم مقام امهل ويستوى فيه الواحد والمذكر

والمؤنث

ومن السماعية العاملة فى الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال اولها رويد وهو اسم لامهل وبله لدع ويستوى فيهما الواحد
والجمع والمذكر والمؤنث تقول يا رجل رويد زيدا ويا رجال رويد زيدا ويا امرأة رويد زيدا ونساء رويد زيدا وكذا بله
ودونك اسم خذ وعليك اسم الزم وهاء حذف وفيها لغات هاء والهمزة فيها كالكاف فى ذلك وتصرف
تصريفها تقول هاءها هاؤما هاؤم وهاءى يا امرأة وهاؤما هاؤن

والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان مسميات
هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد يكون
متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف
ولم يورد المصنف هذا النوع من حيث انه لا يعمل فى اسم ظاهر
والمقصود هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه
الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكر فى الكتاب فمنها رويد وهو مصدر
اردد فى الاصل اى امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف
منه الزوائد وسمى به الفعل وجعل هذا الحذف والتصغير ليدل على
انه خلع منه معنى المصدرية وبنى كما ان فعل الامر مبنى وانما
استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها
فى الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا
الى المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية
للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا سار رويدا اى
مرودين واذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجردا للخطاب
ولا محل له من الاعراب مثلها فى ذلك والتجاءك نحو رويدك زيدا
فاذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها
بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اى دعه واتركه وقد يكون مصدرا

تصغير الترخيم

وهو الالف فانه تحذف فى تصغيره بخلاف الزوائد

المصدر المعرف باللام لا يضاف الى فاعله وفعله ان الكاف فيه للخطاب لا محل له من الاعراب

وتوضع الكاف موضع الهمزة فيقال هاك الى هاكي وتجمع بينهما فيقال هاءَ لَكَ مثل هاعَكَ الى هاء كتى وحيهل الصلوة والفوز اى ايت وهيهات الامر اى بَعُدَ وشتان زيد وعمرو اى افترقا وهي تقتضي شيئين وسرعان ذا اِهالة اى سرع ففي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مسمياتها منه

فيضاف الى المفعول نحو بله زيدا اى تَرْكَ زيدٍ بمعنى اترك زيدا تركا

ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك

بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة في الاصل وقد جعل هنا

اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال وتغني عنها فجعلت

هنا اسما لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبُعْدَ نحو هيهات

الامر اى بَعُدَ وقيل اصله هَيْهَيَةٌ فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلاث وقرئ بهن ومنها شتان وهو

اسم لافترق نحو شتان زيدٌ وعمرو اى افترقا وتباينا وقد يزاد بعدها

ما توكيدا نحو شتان ما زيدٌ وعمرٌو واستقبح الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد

وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو

يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب

لازم للظرفية ولم يستبعد بعضهم عن القياس لكون ما بينهما صالحا

للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان

ذا اِهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز كقولك سَرُعَ

ذا اِهالةً وكَرُمَ زيدٌ رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة

عجفاء واخذ يسمنها فرآى رعاتها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال

لامه قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فارسلتها مثلا يضرب لمن

ومن السماعية انواع اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة وهي ثلاثة عشر فعلا كان وصار وما ضح ١
وامسى واصبح وظل وبات وما زال وما برح وافتئ وما انفك وما دام وليس فهذه ترفع الاسم وتنصب الخبر و
تقصانها انها لا تتم بالمرفوع منه

يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست

في مسمياتها اياد هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان فسرنا هيهات

ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن

المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب

بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بَعُدَ

جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله

ومن السماعية انواع اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة

اعلم ان هذه عوامل داخلة في المبتداء والخبر كظننت واخواته

الا ترى انك تقول كان زيدٌ اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتداء

وخبرا نحو زيدٌ اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب

هناك ليس بلازم بل لو تسكت على ما وراءه كان كلاما سديدا ولو تسكت

على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا لفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت

هذه الافعال المبتداء ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية

في اقتضاء معاينها شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة

على الحدث وانما تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيدٌ قائما

كان بمنزلة قام زيدٌ في انه يدل على قيام في ما مضى واذا سلبت

الدلالة على الحدث عوض الخبر فلم يسكت على مرفوعها قوله والفرق بين

والفرق بين كان وصار ان كان تدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى وكان تدل على الزمان المبهم الذي لا يدرى انه تقول وكان الله عليما حكيما ولم يصح صار الله لانه يدل على الانتقال من حال الى حال

صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان المبهم من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي في هذا المعنى تامة قوله وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تعجب من تكليم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان انت خير من زيد وكان هنا هي الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب والرابع ان تكون زيدية نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلثة معان الاول ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني

وكان يجيء تامة بمعنى حدث او وقع نحو فلو انها وان كان ذو عسرة وكذا اصبح واخواته اذا اريد بها الدخول في الاوقات الخاصة وما في معناها نحو اصبح زيد غنيا اي دخل في وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصتين اعني الليل والنهار او كينونتهما بمعنى صار ولا تكونان تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واختاه واخواه الا انه تساهل في العبارة قوله وما في ما زال واخواته اعلم ان ما في قوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل للفاعل في زمانه وما في ما عدا دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا المرتجن ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما ما في ما دام فمخالف لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما

ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات كاعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصتين اعني الليل والنهار او كينونتهما بمعنى صار ولا تكونان تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واختاه واخواه الا انه تساهل في العبارة قوله وما في ما زال واخواته اعلم ان ما في قوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل للفاعل في زمانه وما في ما عدا دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا المرتجن ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما ما في ما دام فمخالف لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما

في حيزها في تاويل المصدر والمصدر سادّ مسدّ الزمان كما في اتيك
خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسًا كان المعنى دوام جلوسه
اى مدّة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان يشفع بكلام
قبله لانه ظرف لا بدّ له مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك
تقول ليس زيد منطلقًا الآن ولا تقول غدًا فتنفي انطلاق زيد في الحال
فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الان وهو فعل غير متصرّف على المذهب
الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل ان
اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرّف التزم في عينه
الاسكان ليكون دليلًا على جموده وكونه غير متصرّف نحو ليت ولو كان
متصرفا لقيل لاسَ كهاب او ترك على الاصل كصَيِدَ ثم ان هذه الافعال
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان
في اوّله ما فانه لا يتقدّم الخبر عليه نحو قائمًا ما زال زيدٌ لان
ما له صدر الكلام فلا يتقدّم ما شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس
فمذهب المتقدّمين من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقدم الخبر عليه
ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوّله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين
فلم يجيزوا مطلقا ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه
فعل غير متصرّف فالحرى ان لا يعمل فيما تقدّمه انحطاطا لرتبته

عن رتبة

عن رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم
ان عسى فعل ماض غير متصرّف فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة وانما سُلِبَ التصرّف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى
الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون
اسمًا نحو عسى زيد ان يخرج فزيدٌ مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع
نصب لانه بمنزلة قارب زيدٌ الخروج الا انهم الزموها ان مع الفعل
لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك
ادلّ على مقتضاها واوضح للغرض المقصود منه لان ان لا يكون الا
للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان
يخرج زيدٌ فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج اى خروجه الا ان
المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يجرّد اللفظ عن علم
الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه
الاول لانه لما ذكر ان واوّه وجرى ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان
يخرج زيدٌ فلا التباس بعدم ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول
تشبيهًا لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب ولا يجوز في الوجه الثاني لان من شرط الفاعل ان يكون
اسما والفعل لا يكون فاعلًا البتة ومما يدلّ على ان ان مع صلته

وكاد ترفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع في تقدير اسم فاعل منصوب فاذا قلت كاد زيد يخرج كان التقدير كاد زيد يخرج كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه لم يستعمل ويجيء بمعنى قرب الشبه نحو كاد العروس يكون اميرا وليس في عسى هذا القرب وانما هو طمع ورجاء

متن

في الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله

وما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

صرنحا في قوله عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد يرفع الاسم ايضا

وخبره الفعل المضارع كاد ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع الاسم

وخبره الفعل المضارع بغير ان متاول باسم الفاعل المنصوب نحو كاد

زيد يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد موضوع

للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني

المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض

من قال فابت الى فهم وما كلمت ايبا واما حذف ان مع كاد واثبت مع

عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت

كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في

الدلالة على الاستقبال الا تراك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة

وان لم يكن هذا شديد القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف

علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد شبهها بعسى من قال قد كاد

من طول البلى ان يمصحا وفرق آخر بينهما هو ان كاد لتقريب الشيء من الحال

على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع لذلك

جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا في عسى ولكون كاد دال على

التقريب

وكرب يستعمل استعمال كاد واوشك مثل عسى في وجيهها والنوع الثالث فعلا المدح والذم وهما

نعم وبئس بقتضيان اسما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه وبعده اسم آخر مرفوع تقول نعم الرجل زيد او غلام

الرجل زيد وبئس الرجل عمرو او غلام الرجل عمرو ويسمى المرفوع الاول فاعلا والثاني المخصوص بالمدح

او الذم

متن

التقريب استعملوه لقرب الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس

يكون اميرا فانك لا تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات

المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك

قوله وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان ام الباب هي عسى وكاد

وقد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق

واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان يجيء

زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء قوله والنوع الثالث فعلا

المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان و

وافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان فالدليل على صحة المذهب

الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة الذيل

والحاصل انهم لما اراد والمدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس

الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتفاؤهما وحصولهما في زمان

دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ

الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى من المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال

وهما على شرف الزوال والانتقال ولا يصلحان للدلالة على الثبوت و

الاستمرار وامتا الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى

الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان فلا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما

ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح والذم والفاعل اذا كان مظهرا وجب
ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو
قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق
فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذى تعلم تريد
واحدا معهودا قالوا لو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف
هنا نحو الخ زيدا نت او نعم هو او هذا وذلك لا يقول به احد وكذلك نحو نعم غلام
الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام
رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو
فقد قصدت كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد
باللام الجنس لانك اردت ان يكون فى اللفظ دليل على انك تريد اثنين
فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس مجموعهما
وكذلك الجمع فى قولك نعم الرجال اخوتك قالوا انما آثروا ان يكون فاعلهما
معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح
وغاية الذم فادخل عليهما لام الجنس ايذانا بان فى الممدوح والمذموم
بهما مثل ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد
الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم وفى ارتفاعه مذهبان احدهما
ان يكون مبتداء مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتداء ونعم

الرجل

ويضمر الفاعل ويفسر بنكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد وكذا بئس متن

الرجل جملة من الفعل والفاعل فى موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس عن شيئا
الاسم الداخل هو عليه على المبتداء غناء الضمير العايد اليه ونظير
ذلك قول الشاعر فاما القتال فلا قتال لديكم لان القتال فى قوله
فاما القتال مبتداء ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير
فيها الا ان اشتمال القتال الثانى لكونه منفيا بلا التى لنفى الجنس
عليه سد مسدا لعائد اليه والمذهب الثانى ان يكون خبر مبتداء محذوف
فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذى مدحته فتقول زيد
اى هو زيد وهذا على كلامين والاول على كلام واحد قوله ويضمر الفاعل
انما اضمر فاعلهما قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا
اورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبيه والبيان الذى يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه
للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبداء بالبيان وذلك
نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب على التمييز كما فى عشرون رجلا
والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه
مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذى هو ضده
وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله وتلحق حبذا بنعم اعلم ان

ونلحق حبذا بنعم وساء ببئس فيقال حبذا الرجل زيدٌ او رجلا وساء مثلاً هذا مثل

حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حبّ صار محبوبا اجدا واصله
حَبُبَ بالضمّ فاسند الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب بجرى نعم
فى المدح نحو حبذا الرجل زيدٌ وحبذا المراة هندٌ ويستوى فيها المذكر
والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها مسلكَ منهاج الامثالِ
والامثال لا تتغيّر عن حالها بل تلزم وتيرةً واحدةً وقد اختلف فيها
اسمٌ هى ام فعلٌ فذهب اكثرهم الى انّ المغلّب عليها الاسمية لانّ الاسم
اقوى من الفعل ولما ركّب احدهما مع الاخر كان الغالب هو الاقوى و
ذهب الآخرون الى انّ المغلّب عليها الفعلية لتصدّرها به وذهب
اخرون الى انها لا تغلّب عليها اسمية ولا فعلية بل هى مركبة منهما
ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرّجل زيدٌ فحبّ فعل وذا فاعله والرّجل
صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا رجلاً زيدٌ فيكون رجلاً
تفسير الاسم الاشارة الذى هو فى الابهام نظير الضمير فى نعم رجلاً
ولكنك تقول حبذا زيدٌ ولا تقول نعم زيدٌ تفضيلا للظاهر على المضمر
وقد ذكروا فى ارتفاع المخصوص هنا وجوهًا احدها ان يكون حبذا
مبتداء وزيد خبره وهذا انما يتاتى على قول من يُغلّب عليها الاسمية
والثانى ان يكون ذا مرفوعًا بحبّ ارتفاعَ الفاعلِ بفعله وزيدٌ بدلٌ منه
كانه قيل حبّ زيدٌ والثالث ان يكون خبر مبتداء محذوفٍ كانه قيل

ما قيل

والنوع الرابع افعال القلوب وهى سبعة حسبتُ وخِلْتُ وظننتُ وعلمتُ ورأيتُ
ووجدتُ وزعمتُ اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة بمعنى معرفة الشئ بصفة تقتضى مفعولين
فاذا كانت علمتُ بمعنى عرفتُ ورايتُ بمعنى ابصرتُ ووجدتُ الضالة اى صادفتها وزعمتُ اى قلتُ
لم يقتض الثانى تقول حسبت زيدا فاضلا وعلمت زيدا الخ

لما قيل حبذا من المحبوب فقيل زيدٌ اى هو زيدٌ والرابع ان يكون زيد مبتدا
وحبذا خبره مقدّم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عناء الضمير فمن جعله
جملةً ومن جعله اسمًا مفردًا فلا اشكال ومن جعله فعلا كان
متضمّنًا لضميره والخامس ان يرتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون
الا من يغلّب عليها الفعلية قوله وساء بئس اى يلحق ساء ببئس
كما تلحق حبذا بنعم لاتفاقهما فى المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء
مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل ماضٍ بجرى بئس وفيه ضمير
مبهم كما فى نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم
ولكنه على حذف المضاف والتقدير وساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا
ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص
لانّ المخصوص كالمبيَّنِ له والمبيِّنُ لا بدّ ان يجانس المبيَّنَ قوله والنوع
الرابع افعال القلوب انما سميت هذه بافعال القلوب لانها للشكّ
او اليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله اذا كانت هذه الاربعة
بمعنى معرفة الشئ بصفةٍ يريد بمعنى معرفة المبتداء على كونه
مخبرًا عنه بشئ وذلك نحو علمت اخاك كريمًا ورايته جوادًا او
وجدت زيدًا ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتداء
والخبر كظننت وان اذا قصد امضاؤها على الشكّ واليقين

زيدًا عالمًا او علمت الا ان هذه الافعال تغيّر المبتداء والخبر لفظًا ومعنى
فتنصب كلّ واحد منهما على المفعوليّة فصار الذى كان مبتداء مفعولًا
اوّلًا والذى كان خبرًا مفعولًا ثانيًا وتعتبر صحّة الكلام بان تسقط
الفعل فان استقام ما بعده مبتداءً وخبرًا كان الكلام سديدًا والّا
فلا وحكم ثانى المفعولين حكم خبر المبتداء ثمّ ان لهذه الافعال فلاحسبت
وخلت معانى اخر لا تتجاوز عليها مفعولًا واحدًا اما ظننت فهى اذا كانت
بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما فى قوله تعالى فظنّوا
انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كان من الظنّة
بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثانى نحو ظننته اى اتهمته واما زعمت
اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا البناء وقد يكون بمعنى القول من غير حجة
فلا يقتضى الثانى نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك
علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضى المفعول الثانى نحو علمته
اى عرفته وكذا رايت قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة
فلا يقتضيان الثانى نحو رايته ووجدت الضالّة قوله ومن خصايصها
امتناع الاقتصار على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار فيها لانها داخلة
على المبتداء والخبر فكما لا يستغنى المبتداء عن الخبر ولا الخبر عن المبتداء
كذلك لا يستغنى احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك

تقول

ومن خصايصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين والغاؤها متوسطة ومتاخرة نحو زيد علمت
منطلق او زيد منطلق علمت والتعليق بالاستفهام او اللام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق

تقول فيه اعطيت زيدًا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما و
لا تذكر من اعطيته واما المفعولان معًا فلك ان تشكّت عنهما وتجعلهما
نسيًا منسيًا نحو قولهم من يسمع يخل كما فى قولهم فلان يعطى ويمنع قوله
والغاؤها متوسّطة ومتاخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلاث مراتب
الاولى التى لا يجوز فيها الّا الاعمال ولا يجوز الغاؤها البتّة وذلك
اذا كانت متقدّمة لان التقدّم من اعلام العناية والالغاء يدلّ
على ضعفها فلا يجتمعان الثانية التى يحسن فيها الالغاء والاعمال
وذلك عند التوسّط نحو زيد ظننت منطلق او زيدًا ظننت منطلقًا
وانما تساويا لان واحدًا من المفعولين تقدّم والفعل واقع بينهما فهو متاخّر
من وجه ومتقدّم من وجه الثالثة التى يكون الالغاء فيها احسن
وذلك عند التاخّر وذلك لان الفعل لاحظّ له فى التقدّم فضعف امره وحسن الغاؤه
وانما اختصّ الالغاء بهذه الافعال
ولم يجز فى غيرها من الافعال ذوات المفعولين لانّ الالغاء فيها لا يفيد
معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك
زيد مقيم فى ظنّى ولو قلت زيدًا اعطيت درهمًا وزعمت انك تريد
زيد درهم فى اعطائى احلت قوله والتعليق بالاستفهام واللام
انما علّقت عند الاستفهام لانّ الاستفهام يقتضى صدر الكلام

الباب الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الان ضربا العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي الضرب المعنوي
وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاخفش قوله الاول الابتداء وهو تعرية الاسم
من العوامل اللفظية للاسناد لخو زيد منطلق مثلا

ولذا اللوم فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت زيدا عندك
ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن في موضع نصب لان العلم
واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق
في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى
ويفسد الكلام وانما يسمى هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت
واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معملة من هذه الجهة وهي غير
معملة لفظا فكانت معملة من جهة غير معملة من جهة فشبهت
بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية قوله وقد مضى الان
ضربا العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي الضرب المعنوي
وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاحفش قوله الاول
الابتداء وهو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت
فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ
وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتداء والخبر هكذا عند
اصحابنا البصريين لان رافعهما هو التعري عن العوامل اللفظية لا جل الاسناد
وانما تقيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم لو عرى من العوامل
ولم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا لم يكن

مبتداء

وهذا المعنى عامل فيهما ويسمى الاول مبتدأ ومسندا اليه ومحدثا عنه والثاني خبرا وحديثا ومسندا
به وحق الاول ان يكون معرفة وقد يجيء نكرة مختصة نحو قولك ولعبد مؤمن خير من مشرك وحق الثاني ان يكون نكرة

مبتداء بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان تلفظ بها غير معربة
لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل
هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاجل اسناد
الثاني الى الاول استحقا الخروج بها بالاسناد عن حكم التعري وكانا بهما
للمعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه
مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع
من سائر وجوه الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى
المقتضي عامل اذ العامل عبارة عنه في عرفهم فهذا المعنى الذي
نحن بصدده بمنزلة المنابة فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على
انهما اعني المبتداء والخبر يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في
الاصل قوله وهذا المعنى عامل فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم
من ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر وانما
ما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعني المعنى والمبتداء جميعا
عاملان في الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان
ان يكون المبتداء معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان
تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند
مخاطبك فتحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة

وقد بجيئان معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا والمعنى انه رافع الفعل المضارع وهو وقوعه موقعا يصلح للاسم وذكر
انك تقدر اذ تقول لخذير ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فتوقع الفعل موقع الاسم

المخصصة نحو قوله ولعبد مؤمن من خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها من المعرفة بشهادة تاويل الآية وهو هذا
الجنس من العبيد خير من ذلك الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدأ
فيه بالنكرة وانما يصح لضرب من التاويل كما في الاستفهام والنفي
وما اجرى مجراهما نحو ما احد خير منك لان المنفي لعمومه التحق
بالمعرفة ورجل في الدار ام امراة لانه متاول بايهما وعلى هذا
في الدار رجل وقد حسن لانتفاء اللبس فيه اعني التباس الصفة
بالخبر ولهذا التزم تقديمه قوله وقد بجيئان معرفتين انما جاز تعريفهما
عندما يكون المخاطب متصورا للشيئين ولم يعرف النسبة بينهما
فافدته بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف وجود زيد
وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اى زيد هو الشخص
الذى عرضته بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفائدة فحيث
وجدته استقام الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين
احدهما ان يذكر ذلك تقربا وتعبدا والثاني ان يقول للجاحد الذى
يعرف ويجحد ذلك فتنزله منزلة من يخبره بشيء لا يعرفه واعلم انهما يتعاوضان
اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا بخلاف ما اذا كان
الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز

بل لو ذهبت به تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره
لا يقال ان زيدا يدل على معنى الشخص فهو متعين للاسناد اليه
فيكون مبتدأ قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي فمتعين
للخبرية متقدما كان او متاخرا لانا لا نجعل المنطلق مبتدأ
الا على تاويل الشخص الذى ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على
تاويل مسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدأ وخبرا
فايهما تقدم يكون هو المبتدأ كما ذكرنا هذا هو مذهب السيرافي
وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا قلت
زيدا خرج فزيد مبتدأ وزيد خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف انما
هو في موضع الالتباس اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون
مبتدأ وخبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق
نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
فههنا لا التباس لان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى الثاني
رافع الفعل المضارع وهو وقوعه اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع
انما ارتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة وذهب
الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به اوايله من الزوايد الاربع

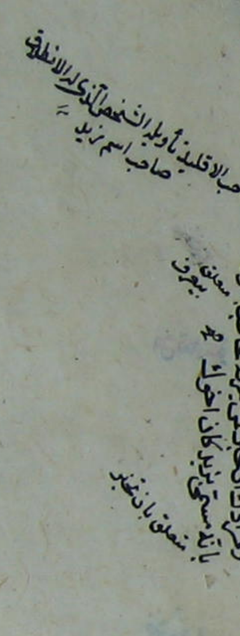

والثالث عامل الصفة وهو ان ترفع لكونها صفة لمرفوع وتنصب وتجر لكونها صفة لمنصوب ومجرور وهذا معنوي
وليس بلفظ وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف فاذا قلت مررت برجل كريم فالجار والمجرور
هو الجار للكريم وكذا الرافع والناصب

ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع
الاسماء فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع
الاسم اذ لو قلت زيد كاتب كان اسد كلاما فعامله اذن معنوي
وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل
لفيامه مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل
اقوى الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط
صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او نيابته كما في زيد
يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لان يقع موقعا يصح
وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد
ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو
اسم الفاعل مرة وموقع المبتداء اخرى وهو اسم محض ومما يدل على
ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان
ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان و
قائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع ههنا لوقوعه ابتداء
والابتداء من مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان لا يرتفع
الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل في قولهم ملتزم في خبر كاد
ولا يصح وقوع الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما على ما سبق
في افعال المقاربة

وبحتج للاول بقولهم يا عمر الجواد في انه لو كان المؤثر فيها واحدا لما اختلف حكمها من
اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم اذا كان ارتفاعه في قولهم زيد يضرب لوقوعه موقع الاسم
زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا مغالطة محضة
لان العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق
الاعراب فاني يجعل فيه العامل الا تراك تقول من اين جئت فتفتح
اين وان كان قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب قوله
والمعنى الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل
في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها
معنويا فاذا قلت مررت برجل كريم وجاءني الرجل الكريم ورايت
الرجل الكريم فالعامل في الكريم عند سيبويه كونه صفة لمجرور او مرفوع
او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه خط كما ان
وقوع المضارع موقع الاسم وتعري المبتداء من العوامل اللفظية
للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب وحجة سيبويه
ان الصفة قد تنزل من لة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما
في المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء
كنت حاملا للاناء والماء الا ان العامل يصل الى الموصوف بواسطة
ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف قوله ويحتج الاول بقولهم
يا عمر الجواد استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش انا قد نجد
وهو كونه عاملا في الصفة معنويا

المضمر نحو انا وانت والكاف في غلامك والهاء العلم الخاص كزيد وعمرو والثالث ما فيه لام التعريف للجنس نحو الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار والعسل حلو والخل حامض او للعهد نحو فعل الرجل كذا متى

من الصفات ما اعرابه يختلف حال الموصوف نحو ولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا ولو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم يختلف حركاتهما بان كان احديهما اعرابا والاخرى بناء وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذي هو فما كعب بن امامة وابن سعدى بأكرم منك يا عمر الجواد فقد سها اذ لا احتجاج لملاحظ في النصب اذ يصح ان يقال ع ان العامل قد عمل في محل المنادى المنصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما في ذهب امس الدابر

الباب الخامس في فصول من العربية

الفصل الاول في المعرفة والنكرة

المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على ما سلف في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شايعا في امته والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب قوله المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا لا فرق

بين ضميري المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل ضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف وصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقرر له عند السامع معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضمير معرفة لمساواته زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر هو ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في تعريف العلم انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيدنا بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمنع ان يتناول بكرا وخالدا في وقت زيد وعمرو وانما قيده بقيد العلم الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه

ولاجنسيه كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية
فكيف قالوا فى تثنيتها هذان فى حال الرفع وهذين فى حال الجر
والنصب كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان والذين قلنا
عن ذلك جوابان احدهما لانسلم ان هذان وهذين تثنية هذا
على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة للتثنية
كما ان هما لفظ موضوع لتثنية هو وانقلاب الالف ياء فى حال
الجر والنصب ليس للاعراب بل هى صيغة اخرى موضوعة
لتثنيته فى حال النصب والجر كما انهم صاغوا الضمائر فى الاحوال
الثلاث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولائك
ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس
بتثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف فى التثنية لا يحذف
بل ينقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثانى
ان الاسم اذا ثنى فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت
قدمه فى الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا
النون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية
استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله
والموصولات نحو الذى والتى ومن وما والموصول ما لا بد له فى تمامه

والرابع المبهم وهو شيئان اسماء الاشارة كهذا وهؤلاء والموصولات كالذى والتى وما ومن

لام التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة
للوصل مجلوبة للابتداء بها الا تراها لا تثبت فى الدرج وعند الخليل
ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما استتم التخفيف بالهمزة لكثرة
الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون المراد به
الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فردا من افرادها فان كان
الاول كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان
كان لتعريف ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف العهد وهذا هو الاصل
ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشئ يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو
ان الانسان لفى خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون
بشئ لا يمكن ذلك فيه فلا يسعى الا استغراق نحو قوله تعالى وما
ان يأكله الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق
قوله الرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم ما كان متضمنا
للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا
فى الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث يستغنى عن قصة او
لا يكون والاول اسماء الاشارة والثانى الموصولات وانما بنيت
المبهمات لانها اشبهت الحرف فى عدم استقلالها وافتقارها
الى الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شئ

ولاجنسيه

قوله وصلته جملة خبرية اى صلة الموصول جملة خبرية ولا ينتقض بصلة الالف واللام لانها وان كانت اسم فاعل او مفعول لصورة الآلهما جملتان فى التقدير وقوله جملة احتراز عن المفرد وقوله خبرية احتراز عن الامرية والنهيية والاستفهامية وغيرها وانما لم يقع المفرد وتلك الجملة صلة لان الذى وهو اعم الموصولات وضع لوصف المعارف بالجمل فخرج المفرد عن ان يكون صلة له وكذلك تلك الجمل لانها لا تقبل الوصفية لان الوصف بالشئ يقتضى ثبوته ولا ثبوت لهذه الاشياء ثم حمل المبانى عليه محمد وانى دهان

فانها لا تتم الا بصلة وهى احدى الجمل الاربع التى

اسما من جملة تقع صلة له نحو الذى ابوه قائم زيد وانما تعرفت بصلتها لا بلام التعريف ولهذا قيل ان اللام فى الذى زائدة واصله لذى على وزن عمى وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ازيد لقول مررت بالرجل الذى فعل كذا فيكون اللفظ متناسبا كلا اذ لو قال مررت بالرجل لذى فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام ويدلك على زيادة اللام هنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما الف ولام نحو جاءنى من عرفته فيكون بمنزلة الذى عرفته قوله فانها لا تتم الا بصلة وهى احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذى ابوه منطلق زيد والذى ذهب ابوه عمرو والذى فى الدار اما مك خالد والذى ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التى تقع صلة يجب ان يكون من الجمل التى تقع صفات اعنى من الجمل التى يتطرق اليها التصديق والتكذيب ولا يصح وقوع الامر والنهى والاستفهام والتمنى واشباهها صلة فلا يقال الذى اضرب زيدا عمرو اذا لم يكن فى اضرب زيدا بيان لمعنى الذى كما يكون اذا قلت الذى ضربته وكذلك لو قلت جاءنى الذى اضربه لان الاستفهام ليس بشئ معلوم فيكون تبيينا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءنى الذى ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عار عن البيان فاذا الا تبين

ستجب مما يشتبه عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه تصير اخبارا نحو الذى اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه لا بد فى الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما فى الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزلا منزلة اسم واحد فلا بد من شئ يصل بينهما ويجوز حذف العايد للعلم به وهذا متسع فى كلامهم نحو اهذا الذى بعث الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجئ فى التنزيل آية من هذا الجنس الا وحذف العائد قراءة فيه الا فى موضعين احدهما قوله تعالى والذى يخبطه الشيطان من المس والثانى قوله وآتل عليهم نبأ الذى آتيناه ثم اعلم ان الذى وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا يوصف بالنكرة ولما كان كذلك وقد يستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذى فرس ثم ان الجملة التى توصل بها موصولة وجب ان تكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذى قدم من الحضرة

لمن بلغه ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فافدته
بن لك انه ذلك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا الذى قدم
من الحضرة احلت ثم ان الفرق بين الذى وبين ما ومن ان الذى
يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من تختص
باولى العلم وما يعمهم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد
هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد
او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكرت باب
الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف
يكتسى من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت فى الابهام يعرف
فانها نكرات وان اضيفت الى المعارف اعنى نحو غير ومثل وشبه وقد سبقنا
اليه الاشارة فيما تقدم **الفصل الثانى فى التذكير والتانيث**

قوله المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهى الموقوف عليها هاء احترز بذلك
عن التاء فى بنت واخت ونحوهما فانها بدل عن الواو وليست للتانيث
الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث بالتاء نحو بنت واخت
وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت
ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر المجفت ثم ان هذه التاء اعنى
المنقلبة هاء فى الوقف كما يجرى للتانيث يجرى لشبه التانيث بجيئها

للفرق بين الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه ضربة وقتلة
وللمبالغة فى نحو علامه ونسابة ولتاكيد معنى الجمعية نحو حجارة
وللدلالة على النسب او التعريب كمهالبة وموازجة وغيرذلك
قيل دخلت التاء فى علامة ونسابة للتانيث فكانه قيل جماعة علامة
اى انه ليس بعلام واحد بل كانه جماعة من العلماء وغيرذلك مما يطول
تفصيله وشبهها بالتانيث كونها فروعا لاصول فرعية التانيث للتذكير
قوله والالف الالف يجئ للتانيث مقصورة وممدودة كحبلى وصحراء
والابنية التى تكون فيها الالف المقصورة قد تكون مخصوصة كفعلى
بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء
وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون
العين فانها قد تكون للتانيث كسلمى ومعزى وقد يكون للالحاق
كارطى وعزهى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة من لحاق
التاء ووروده غير منصرف فى الاستعمال واما امثلة الممدودة
فكثيرة ايضا يورث عدها سآمة قوله وهى على ضربين اعلم ان التانيث
الحقيقى ما بازائه ذكر من الحيوانات كالمراة والناقة وغير حقيقى
وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض
وغيرهما ثم ان الحقيقى لاصالته اقوى من غيره فاورث معه الحاق العلامة

ولالف المقصورة والممدودة والمؤنث ما فيه شئ من ذلك كعرفة وحبلى وصحراء وهو على ضربين حقيقى وهو
الخالى كالمراة والحبلى وغير حقيقى وهو اللفظى كالظلمة والبشرى والحقيقى اقوى ولهذا امتنع جاء هند و
جاز طلع الشمس وتانيث البهائم دون تانيث الادميين ولهذا جاز سار الناقة ولم يجز سار للمراة متى

واللفظي على ثلثة اضرب احدها ما فيه تاء التأنيث ظاهرة كالغرفة والظلمة او تقديرا كالشمس والنار والدار والثاني ما فيه الف التأنيث ممدودة
او مقصورة كحمراء وصحراء وحبلى وبشرى والثالث الجمع الا ما فيه الواو والنون سالما من العقلاء سواء كان واحده مذكرا حقيقيا
او مؤنثا حقيقيا نحو جاءه الرجال وجاءت الرجال وفي التنزيل اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وانما انث مثل هذا الجمع لانه ناسب
التانيث في انه ثان للواحد كما ان التانيث للتذكير ولم يؤنث نحو مسلمون لاختصاصه بذكور العقلاء ولانه لم يستانف لصيغة اخرى

بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجئ الا في ضرورة الشعر واما
في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا مستفاضا وان كان الاحسن
طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة
نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يله
لم يبق له تلك القوة فيستدعي لحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك
في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة
لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل يحسن ثم ان تانيث
البهايم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الآدميين لان البهايم
لا يتعين اعيانها بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تانيثها وتذكيرها
ذلك القصد فاشبه التانيث غير الحقيقي فاجيز سار الناقة وان لم يجئ
جاء هند قوله واللفظي على ثلثة اضرب التانيث غير الحقيقي قد يكون
فيه علامة التانيث لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون
ثم انه ان كان واحدا لفظا قد رفيه التاء نحو ارض ونعل بدليل ارضة
ونعيلة وانما قدرت التاء دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها
ولانها ام العلامات وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب
ولا يقاس عليه ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره
يظهر بشيئين بالاسناد الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء

يظهر

يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء
كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فامره لا يظهر الا بالاسناد
نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة
تاء التانيث على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديمة
ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي وعكسه عريس وعريب ثم انهم
جعلوا للجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان
جمع المكسر فرع على جمع التصحيح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كانت
تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق
العلامة وتركه نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع
المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله
قال نسوة قال جار الله العلامة رحمه الله نسوة اسم مفرد لجمع
المرأة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة وهي اسم لجماعة النساء
وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل حملت على
معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو
والنون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من وجه واحد بخلاف
التكسير كما عرفت ولانه مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغته

هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اما اذا اسند الى المضمر فالتأنيث او ضمير الجماعة نحو الرجال جاءت او جاؤا والنساء جئن او جاءت والجموع انكسرت او انكسرن والناس والانام والوهط والنفر مذكر والقوم يذكر ويؤنث قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح المرسلين وكذب به قومك متن

عما عليه بل الحق بآخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استوفت له صيغة وله هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر

اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميرها فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم يتعرف اسناده الى ضميرها ام الى اسم آخر يجيء بعده نحو طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما استنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع هناك ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتأنيثه وتثنيته وجمعه من حيث كان المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسند الى ضميره المستكن وله ان تسنده الى ضميره البارز نحو الرجال جاؤا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان العرب تقول الجذوع انكسرت والاجراع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمس عشرة خلت وماذاك بضربة لازب قوله والناس والانام والوهط والنفر مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف

واللام

واللام عوضا من الهمزة واذا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآبينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الاله ان تكون كظبية تمر الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الوهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآيتين اللتين اوردهما المصنف الا ان تانيثه ليس لمعنى الجمع بل التاء مقدرة فيه لوجب ان يكون الوهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء ورتما دخل النساء فيه على سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل فيها الهاء وانما يلحق تاء التانيث فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف يخالفه حيث

ونحو النخل والتمر ما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث كما في التنزيل كأنهم اعجاز نخل منقعر واعجاز نخل خاوية والنخل باسقات لها وتأنيث العدد من الثلثة الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء تقول ثلث نسوة وثلثة غلمة وفي التنزيل سبع ليال وثمانية ايام فاذا جاوزت العشرة اسقطت التاء من المذكر واثبتها مع المونث نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة بكسر الثين وسكونها واحد عشر واحدى عشرة واثنا عشر واثنتا عشرة

فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله ونحو النخل والتمر ما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتا كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع ان له واحدا فاشبه سائر الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاء مثلا واردت الواحد المذكر قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلاثة الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما انعكست قضية التانيث والتذكير في الثلاثة الى العشرة نحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة لان رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انثما التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار اللفظ واستهجن الغاء الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء هذا في الثلاثة الى

العشرة

والاسمان مبنيان على الفتح الا اثنى عشر فانك تعربهما اعراب مثنى

العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر تؤنث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما بني عليها لما تنزلا من لة اسم واحد كره اثبات علامتي التانيث فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة تؤنث احدى ولم تسقط التاء التي سقوطها علامة التانيث من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط التاء من عشرة لكيلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنا عشرة امراة واثنتا عشرة امراة واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني وفي المؤنث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما ما لحق بآخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة قوله والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق

الفصل الثالث في التوابع وهي خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف اما التاكيد فيختص بالمعرفة
ويكون بالتكرير نحو جاءني زيد زيد وبغيره نحو جاءني زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون واكتعون وابصعون

الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة
واما اثنا عشر فانهم اعربوا اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر
ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم جعلوا
آخر شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضا
عنه بدليل انه لايجوز الجمع بينهما فكما لايجوز الاضافة مع قيام
النون فلا تقول اثنانك كذلك لايجوز اثنا عشرك كما تقول
خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا
فلا يكون مبنيا والله اعلم

الفصل الثالث في التوابع

وهي الكلمات التي لاتمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهو
خمسة قوله اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وفائدة
التوكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان في كلامهم
المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد وقوله تعالى
فنادته الملائكة قالت ذلك مجازا اذ لم ينادِه الا جبرائيل فاذا
قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد وقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم لازالة التجوز الذي في قوله فنادته الملائكة
وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا يجوز في النكرة لا تقول
جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا ان

النكرة

النكرة شايعة غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا يفتقر الى تاكيد
لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد تدل على
التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما
تدافع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت
ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل
ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز
وانشدوا قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين
ثم ان التاكيد يجيء في الكلام على وجهين تكرير صحيح نحو جاءني زيد زيد
وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا وانه جار في كل شيء
من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد وتكرير غير صحيح نحو
جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه المصنف بغير التكرير فانه وان كان
تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا ثم ان لفظ النفس وسنه العين
يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند
الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا
لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب انه مثنى المعنى
وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء مقصودة نحو قرات الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يتبع

والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات وهي اما فعل كالقائم والقاعد او حلية كالطويل والابيض او غريزة كالفهم والكريم والعاقل او نسبة كالهاشمي والبصري واما الوصف باسماء الاجناس فانما يأتي بواسطة ذو وهو يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فيقال ذو مال وذا مال وذوا مال وذوو مال وذوي مال وذات مال وذواتا مال وذوات مال وذوات مال وذوا مال بالكسر في الجر والنصب لكلمات

اليه الفعل البتة والكتعون في معناه وهو اتباع له ولا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان تبتدأ بأيهن شئت من هذه الثلثة اي بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالآخر فيها وانما جمع بين كل واجمعين في قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك كلهم غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت واحد او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن آخرهم في وهلة واحدة هكذا ذكره ابو العباس قوله الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر بعد الشيء ليدل على بعض احوال ذاته تخصيصا له في المنكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين شخصين مشتركين في اسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه وتعالى

اولما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون بحال الموصوف او بحال شيء هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدده فالكثير ليست بحال الرجل وانما هو حال العدد وهو من سببه والغرض بالسبب ان يتصل به ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشيء من سببه نحو مررت برجل قائم وامرأة قاعدة فان مثل هذا الفعل يزول ويحدث وفي الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فيرفع الاب باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلام لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شيء من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم والكرم والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين وهو ان الصفات قد يكون علاجا وقد تكون جلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام

والقعود وغير ذلك واما المحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف
بالعين كالطويل والقصير والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن
للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب
كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالغريزة
اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع النسب نحو هاشمي وبصري
والاسم المحض اذا نسب اليه صار وصفا تقول هاشم وبصرة
فلا يصح الوصف به فاذا نسبت فقلت هاشمي فانخط في سلك
الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامراة هاشمية وتقول
رجل هندي غلامه فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة
بالنسب جرى مجرى سائر الصفات في الحاق علامة التانيث
والتثنية والجمع وتنزل منزلة حسن وشديد في مشابهة
اسم الفاعل والخامس ما وصف باسماء الاجناس بتوسل ذو
نحو مررت برجل ذي مال فانهم اذا احتاجوا ان يصفوا بالاجناس
لم يتاتى لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة
فتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال
وامراة ذات سوار فصح لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة صاحب
مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول

مررت

بيان عدم الاضافة الى المضمر والاعلام

مررت برجل صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف
الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك
لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا
قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امرة ذات سوار لان
القصد الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية او متزينة
واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى
ان زيدا لا يكون صفة في الشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى
كالوصف بالملابسة كما يوجب السوار فلهذا لم يجز اضافة ذو
الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت
برجل ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز
اضافته مع كونه معرفة لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية
موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم
حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما قد سلف
في صدر الكتاب واما في المؤنث فانه يلحق التاء ويكون الاعراب
فيه نحو مررت بامراة ذات مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذوات
مال ومررت بذوات مال بالكسر حال النصب والجر كمسلمات
واما في التثنية والجمع فكمسلمان ومسلمون وله وكل صفة

وكل صفة تتبع موصوفها تذكيرا وتأنيثا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا اذا كانت فعلا له واما اذا كانت
فعلا لسببه فانها تتبعه في التعريف والتنكير والاعراب حسب ومنه قولهم من هذه القرية الظالم اهلها متت

تبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي
توافقه في جميع الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب وغيرها من التانيث والتثنية والجمع
لان الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب
ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث والافراد والجمع
اذ الشئ الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا في حالة
واحدة وهكذا احكم التنكير والتعريف لان الشئ الواحد كما لا يجوز
ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شائعا ومخصوصا فلا يجوز
ان تقول جاني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد
مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه
فكان بمنزلة الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم الاعراب
فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل
عليهما جميعا فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة
فعلا للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه
في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول
مررت برجل حسنة جاريته وبامراة قائم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التي هي فعل
لسببه لم يكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرا وتانيثا

واوا

والبدل على اربعة اوجه بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا الخاك وبدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال
نحو سلب زيدا ثوبه وفي التنزيل يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه واعجبني زيد ضربه او علمه وبدل الغلط نحو مررت
برجل حمار متت

وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوها او غلامها
كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة
بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل منزلة صفة كانت
من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف
بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون
الصفة فعلا له اعني كريم الاب بدليل احتمال ضميره
تانيثهما في امراة كريمة الاب يدل على ذلك واذا تنزل الصفة
بفعل سبب الشئ منزلة الصفة بفعل ذلك الشئ وجب ان يطابق
الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب لما ذكرنا قوله
والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين والايضاح
ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول كالبساط للثاني
وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك ثلثيهم كان
ثلثيهم مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت بقومك
ثلثيهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا
لمن امنهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا
من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل يترك
اليه المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض

ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال جار الله وقولهم انه
في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته
التاكيد والصفة في كونهما تتمتيمين لما يتبعانه الا ان يقتنوا باهدار
الاول واطراحه الا ترى تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا
فلو ذهبت تقدر الاول لم يستقم كلامك يعني لا يجوز ان يقول زيد
رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير عايد من الخبر الى المبتدا ثم ان البدل يجيء
على اربعة اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا خاك اذ
الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه
اذ الراس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع الى المبدل منه والثالث بدل
الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه لا قصا به به
واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط نحو
مررت برجل حمارا اردت ان تقول مررت بحمار فضبقك لسانك
الى رجل فنبهته بان اتبعته المقصودة ولا يتاتى الا في بدئية الكلام
والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذا انواع البدل
الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين وهو ان البدل
لا يخلو اما ان يكون عين المبدل او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه

او لم يكن والثاني اما ان يكون له بالمبدل تلبس ما او لم يكن فالاول
بدل الكل من الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع
بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من قال ههنا قسما خامسا وهو
بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل
الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا
بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى
ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط
في الصفة بل كان تبدل اي النوعين شئت من الاخر نحو قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم صراط الله وقوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان يكون موصوفة
لتختص وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة
اعلم ان عطف البيان وارد للايضاح والتبيين والكشف عن المراد
كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك
تريد من جملة من يسمى باعبد الله الرجل الذي يعرف بزيد وتقول
جاءني زيد ابو عبد الله اذا كان الكنية اشهر اذ يعلم المخاطب
انك تريد ممن سمي بزيد هو الذي يكنى باعبد الله والفرق بينه
وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لوجوده في

الموصوف

الفرق بين الصفة وعطف البيان

والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق نحو جاءني زيد وعمرو والفاء للترتيب مع التعقيب نحو
جاءني زيد فعمرو وثم للترتيب مع التراخي نحو زيد ثم عمرو

وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود لو افرد عن
متبوعه والصفة لا تدل اذا افردت طويل عن الموصوف في قولك جاءني
رجل طويل ولم يقيد بجر به عليه لم يدل عليه وانما يدل على شيء
ما من صفته الطول على الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند
السامع اعرف من الاخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان
اجريا مجرى واحد لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل ان
البدل هو المقصود بالكلام وورود الاول كالبساط للذكره وليس
كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول وورود الثاني
لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف
البيان ويوضح ذلك قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه
الطير ترقه وقوعا فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون
بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في التقدير نحو التارك
بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكر ذلك في باب الاضافة

قوله والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق
اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف تشترك كلها
في جمع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد الا انهما بعد اشتراكها

في هذا

واو لاحد الشيئين او الاشياء نحو جاءني زيد او عمرو ويقال لها للشك في الخبر وللتخيير و ١٠٦
للاباحة في الامر نحو خذ هذا او ذاك وجالس الحسن او ابن سيرين منه

في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف
العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد
مع الاشتراك معنى آخر فيكون هي اصلا والدليل على انها تفيد
الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها
بهذا الكتاب وما عزي الى الشافعي رحمه الله من ان الواو تفيد
الترتيب وهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا في علم
العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان
الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ وثم
توجبه مع التراخي ومن ثمه لو جر ضربت زيدا يوم الجمعة
فعمرا بعد شهر وجاز ثم عمرا بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب
وامن وعمل صالحا ثم اهتدى فتأول بانه لما اهلكها حكم بان البأس
قد جاءها وبثبات الاهتداء ودوامه واما حتى فهي موضوعة
لانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكره المصنف
هنا قوله واو لاحد الشيئين او الاشياء او يجيء على ثلثة اوجه
احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرا اردت ان تخبر بضربك زيدا
فاعترضك شك جوزت له ان تكون ضربت عمرا فاتيت بأو

وام للاستفهام متصلة نحو ما أدري زيدا عندك ام عمرو اي ايهما عندك او منقطعة نحو ما ادري زيد عندك ام عندك عمرو
وانما لا بل أم شاة بمعنى بل اهي شاة

واعلم انك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام نحو ما ادري
عندك او عمرو فيدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني
التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد امرته بضرب احدهما
لا بعينه ولم يجز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير
اذ لم يكن هناك شيء موجود يشك هذا فيه كما يكون في الخبر والثالث
الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير
انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما خلاف
التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما يتزلة
او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب
اما زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور
على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها
منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العطف واقتفاه المصنف
حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام
متصلة واعلم انها تجيء على ضربين احدهما ان يكون متصلة ويكون
ذلك الا في الاستفهام نحو ما ادري زيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما
عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت
بين مفردين فهي متصلة واذا كان متصلة صح ان يقال ايهما

والاتصال

ولا للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني فقط كان او موجبا نحو جاءني
زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ولكن للاستدراك بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو حاضر والفرق بينهما
انك تبطل بالاضراب الحكم السابق وبالاستدراك لا تبطله وحتى بمعنى الغاية نحو ضربت القوم حتى زيدا و
ينبغي ان يكون ما بعدها مما يصح دخوله فيما قبلها فلا يجوز جاءني القوم حتى حمار كما لا يجوز جاءني حمار حتى القوم
لان الحمار لا يكون من جنس القوم

والاتصال ان تكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى
تكونا جميعا بمعنى اي والفصل بينهما وبين او انك مع ام تعلم
وجود احدهما عندك فتطالبه بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما
عندك ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيد ان كان
عندك زيد او عمرو ان كان عمرو والجواب مع او لا او نعم والثاني
ان تكون منقطعة ويقع في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك
ا زيد عندك ام عندك عمرو فكانك استفهمت عن وجود زيد
عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه واستأنفت
سؤالا آخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو وام
المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة للخبر فرقا
بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام شاة كانك
رأيت شيئا من بعيد فظننته ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب
اعتقادك ثم اعترضك شك جوزت له ان يكون شيئا فاضربت
عن الاخبار آخذا في السؤال عن كونه شاة فقلت ام شاة اي بل
اهي شاة قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشتركن
في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليها اتما لا فهي للنفي بعد
الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل على المجيء صدر من زيد

لا من عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو
وانما بل فهي للاضراب عن الاول وهو الاعراض عن الشيء بعد
الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا الاخبار
بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت عنه
الى عمرو قالوا بل نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب
للأول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد يقع
بعد المنفي كما يقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت
نفي المجيء عن زيد واخبرت انا الذي لم يجيء عمرو دون زيد ونقل
عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير
ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فكأنك قصدت ان تثبت نفي
المجيء لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى
ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته
لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف
النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني
زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي
دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا هذا في عطف المفرد
على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز

على ثلثة معان الفاعلية والمفعولية والاضافة فالرفع للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف اليه
وما سوى ذلك ملحق بها فالملحق بالفاعل خمسة المبتدا وخبره وخبر ان واسم كان واسم ما و
لا بعني ليس وخبر لا التي لنفي الجنس

الاستدراك بما في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجيء والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور في
المتن **الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي**
الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب
علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى من
المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في النطق
الى تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب
الذي هو اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو
بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط
بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق
والتشاكل او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس
الا وكون المفعول فضاعدا الى التسعة فاختص الاول بالاثقل
والاكثر بالاخف انتهاجا لمنهج التوازي والتعادل **قوله** والملحق
بالفاعل خمسة جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتداء
فرع عليه خلافا لابن فضال لما روي عن علي رضي الله عنه
انه قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم

وهو ان الاضراب يبطل الحكم السابق نفيا
والاستدراك لا يبطل

والمفعول لاجله المفعول المطلق وهو المصدر والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه والملحق به سبعة الحال
والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم للنفي الجنس وخبر ما ولا الحجازيتين والجر الاصلي للمضاف اليه اما
بالحروف او بالاضافة المعنوية وغير الاصلي لتاء زيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا او
في المنصوب نحو ولا تالقوا بايديكم الى التهلكة او بالاضافة اللفظية نحو صاحب زيد وحسن الوجه فيكون للجرود في التقدير
منصوبا او مرفوعا منه

مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا ان الفعل
يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما تقدم فيكون الجملة الفعلية
مقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتداء وايضا
ان الفاعل بدا او في الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا الى شئ
واحد وهو الفعل والمبتداء بدا او في الغالب ثالث ثلاثة
لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقدم
الاثنين على الثلاثة وقد ذكرنا فيما سبق مشابهة هذه الملحقات
بالفاعل فلا نعيدها قوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر
مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا تراك اذا قلت
ضربت ضربا كانك قلت اوجدت ضربا واحدثته فيكون
مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت
ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت
به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى
المنصوب بالمفعول لجيئهن فضلة في الكلام مثله والحال
شبيه خاص بالظرف لكونها مفعولا فيها والمستثنى بالمفعول معه
لان العامل فيه بتوسط حرف قوله والجر الاصلي للمضاف
اليه بالاضافة المعنوية انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا

باليديكم

واعلم ان الفعل غير حقيقي كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح فالصريح
اما بالحركات وبالحروف وقد ذكر وغير صريح هو ان يكون الكلمة موضوعة على حرف محذوف وما ذاك الا في
المضمرات الا ترى كان انت وضع للمرفوع واياك للمنصوب والارفع في اللفظ والنصب

باليديكم غير اصيل لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى قوله والمعنى
اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم على احد الثاويلين وكذلك المضاف اليه
في الاضافة اللفظية لانه فاعل ومفعول على ما سبق قوله واعراب
الفعل غير حقيقي كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية وقد ذكرنا فيما
سبق ان حق الاعراب للاسم في الاصل لان وضع الاعراب على ان
يميز بين المعاني المختلفة ومحل ورود هذه المعاني هو الاسم دون
الفعل والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغهما على معانيها فوجب
ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما
هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد
يقال الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون
اعرابا وانما هو اختلاف الاخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو
فعل كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضمير
مرفوع وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية
عن اسم منصوب ولما كانت هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة
ومست الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية عن منصوب او مجرور
ولم يمكن اعرابها للعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاصول
صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز

وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء وهو بلغة انواع المرفوع والمنصوب والمجرور وكل منها ما ضمر
الا مرفوعه فانه يجيء مستكنا ايضا اما لا لازما فالبارز في اربعة افعال وافعل وافعل ونفعل واذا كان للمخاطب المذكر
وغير اللازم في فعل ويفعل وكذا في المؤنث نحو فعلت وتفعلين واذا كان للمخاطب المذكر
اسما ظاهرا بقيت فارغة عن الضمير والمنفصل كالمظهر في استتاره الا انه يمكن التلفظ به ابتداء وهو للمرفوع والمنصوب
والمجرور له منه

بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل
عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر
باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها ضمنا فقيل انه اعراب غير صريح قوله
وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت
كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه قلنا
عرفنا المتصل المصطلح عليه بالاتصال العرفي وهذا غير ذلك
فلا يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او
منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو
ضربت وضربا وضربوا او مستكنا وهو ما نوى فيه نحو زيد ضرب
اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه
وذلك في اربعة افعال وهي افعل ونفعل اذا كان للمخاطب المذكر
دون الغائب المؤنث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما استكن
فيهن من انا ونحن وانت او غيره لازم وهو ما يسند اليه الفعل تارة
والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغايب نحو زيد فعل
وهند فعلت فانه كما يسند الى المضمر يسند الى المظهر والبارز من
الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسند الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه

والى

وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة واربعون لفظا والمتصلة اربعة وعشرون لفظا المرفوع منها اثنى عشر
انا نحن انت انت انتما انتم انتن هو هي هما هم هن والمنصوبة كذلك نحو اياي اياي اياي اياي اياي اياي اياي اياي اياي اياي اياي اياي
والمتصلة ثلثة وعشرون المرفوع منها احد عشر فعلت فعلنا فعلت فعلت فعلتما فعلتم فعلتن فعل فعلا فعلوا فعلن و
المنصوبة منها اثنى عشر كما مر والمجرور منها اثنى عشر كما مر ولفظ المجرور ولفظ المنصوب

والى البارز اذا اجرى على غير ما هو له نحو هند زيد ضاربته هي
فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند فابرزت ضميرها
وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته خطاطا
لرتبة الصفات عن رتبة الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان
الا بارزين لان الاستتار من خواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل
عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران
بل يجب فان لم يجيء بهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار
مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل
كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرور له البتة اذ لا يمكن انفصال
المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا يرى انه يجوز في كل واحد
منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيدا وما ضربت الا
زيدا وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا وزيدا اكرمت بخلاف
المجرور قوله والفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة واربعون لفظا
انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء
اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف
نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن فهو جمع انا على لفظ الواحد
كما قالوا المراة والنساء والخليفة والخلائف والمخاض والمخاض وكذا قيل لتثنيته نحن

وانما لم يثنّ ولم يجمع على لفظه لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم آخر وانما
يقترن اليه غائب او مخاطب الا ترى انك اذا فصّلت في قولك نحن فعلنا
قلت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان يقول انا وانا
فعلنا فلهذا استوفى للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه وبني
على الضم لانه بُني على معنيين فقوي ومثله قط وقبل واما انت فهو
ضمير الخطاب والاسم باتفاق منهم أنْ والتاء للمخاطب ولا محل لها
من الاعراب بخلافها في ضربتُ وانما حرّكوا التاء لئلا يجتمع ساكنان
وقالوا انتِ وانتِ ولم يقولوا انتُ بالضم لانهم وضعوا انا لاوّل
مراتب الحاضر وهو المتكلم وحرّكوا فيه النون اظهارا لمخرجها اذ لو
سكنت لكانت غنة في الخيشوم واذ خفيت وآثروا الفتحة لخفتها
ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انتَ ولو فعلوا مثل هذا في ضربتُ لزمهم
حذف التاء من المتكلم وهو بين الفساد وانما اختص الفتحة
بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح
خير من الكسر لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم
وفي الغائب هما وهم وكان القياس أنتا وأنتوا الا ان علم التثنية
هو الالف وعلم الجمع هو الواو انما عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا
انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا كما قال الشاعر ولانهم لو قالوا انتا

وانتوا لزمهم ان يقولوا هوَ هوَا هوُوا وكان يفضي الى اجتماع مثلين
في غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كانوا أبدلوا من الواو في هو ميما
لان الميم من مخرج الواو وهي أجدر على الحركة التزموا الميم في جميع
الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتموا بدليل مراجعته في
الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انزمكيها ونضربموه وانما
حذفوا الواو تخفيفا حيث امن الالتباس ولم يحذف الف التثنية
لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف
به اولى وانما ضم ما قبل الميم في هما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم
شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا
ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنسها في المظهر مضطرين
فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها
واشركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشركوا في الجمع حيثما
امكن على توالي المظهر وقالوا في جمع هن وانتن ولم يجمعوا هنا بالالف
والتاء ابقاءً للمخالفة بين الفرع والاصل اعني المظهر والمضمر
وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا ونضرب وشددت النون لان
الاصل هنّ وانتنّ فقلبت الميم نونا وادغم وانما منفصل المنصوب
فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها الواجب

للدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب
وهي نظيرة التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة اياً
اليها لانه اسم مبهم فلخص امرهُ بالاضافة واستدل بما حكاه من
العرب اذا بلغ الرجل ستين فاياه واياها الشواب حيث اضاف اياً الى
الاسم المظهر واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع منها هو التا
في ضربتُ وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب المذكر ومكسورة
للمخاطب المؤنث وقد استوفى المتكلم باقوى الحركات وانما فتحت في خطاب
المذكر وكسرت في خطاب المؤنث لما ذكرنا في المنفصل وقالوا انتن
وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم
وانتن جارٍ في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد يكون
الا مستكنا نحو زيدٌ يضرب اي هو وهندُ ضربت اي هي ولم يبرز
لان الفعل يدل عليه اما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا
وضربتا وضربن ولم يزيدوا الميم فرقا بين المستكن والبارز اذ
قولك ضربا تثنية للمستكن في زيدٌ ضرب وضربتما للبارز
في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذ امكنهم الفرق هنا
بافحام التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه قد دخلت هنالك
التاء للمخاطب فزيادته مرة ثانية تفضي الى اجتماع التانين وهو

شنيع جدا وما قالوا في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتن
لان احدى النونين هنالك بدل من الميم في الواحد ولا ميم هنا
فيبدل منها وهذه احكام الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة
بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا
ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم
الواحد والجميع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل ويتميز
هذه الاحوال بالزوائد التي اعتقبت في صدره وتقول في الغائبين
والغائبتين يضربان ويضربن كما قالوا ضربا وضربن والا ان المضارع
لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون وتقول
في الغائبتين تضربان ولم يلحقوا في اخره التاء لان التاء في اوله
تغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول
في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد
الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن وتقول في المؤنث
المخاطب تضربين فتلحق الياء باخره علما للضمير المؤنث لان التا
في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا بالنون
لانها علم للمؤنث ايضا في هذي وتقول في تثنيه تضربان
ولم يفرق بينها وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضرورة

الا ان ياء المتكلم في المنصوب يلحق لها نون عماد وفي المجرور لا يكون الا في مني وعني ولدني وقد وقطني لحقتي حسبي الياء
للمتكلم الواحد والنون له اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع تقول اكرمت واكرمنا ودعوتا ودعونا ورميتا ورمينا واعطيتا
وفي المنصوب باقيا على حاله تقول اكرمني واكرمنا ودعانا ورمانا واعطانا ش

وتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغائب سواء وفي المتكلم
لا يبرز الضمير لان حرف المضارعة في اوله يغني عن ابرازه ويلزمن
الالباس وحكم الامر حكم مخاطب المضارع الا في اتصال نون الاعراب
لانه مبني او مجزوم وهذه النون تسقط في الجزم واما المتصل
المنصوب فهو الكاف في اكرمتك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه
ولفظ المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان ياء المتكلم
في المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضميرا منصوبا
يعتمد بنون قبلها نحو ضربني وتضربني صيانة للفعل من اخ
للجر اعني الكسرة فلا يكون في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر
ثم حمل على الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها
واجازوا حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت
نحو اتى وكاتى ولعلى ولا يقال ليتي الا في ضرورة الشعر واما اذا
كان ضمير مجرور فلا يعتمد نحو غلامي وبي ولي لان الاسم والحرف
لم يجب صونهما عن الكسر الا في من وعن وقط وقد لانها لما كانت
مبنية على السكون عمدوا الى بقاء على سكونها وتفاديا
من ان تزيل الكسرة قوله وتا للمتكلم اذا كان معه غيره يكون ما قبله
ساكنا في المرفوع انما اسكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت

اليه

خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر العامل وذلك في السماعة قليل منه اضمار ان بعد الحروف الستة واضمار اذ س ١١
مع شرط الشرط فيما يجاب بالفاء الا ما استثني منه واضمار ربت بعد الواو والفاء وبل في قوله وبلدة لا ان ام خانفة و
عليه قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق وقول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول وقول الاحر بل بلد ذي صعد واصباب

اليه الاشارة من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة
واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء
الفا لسكونها ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا
ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو
في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا قوله خاتمة الكتاب
وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار من قبيل الشواذ
ولا يكون الا نادرا والمانع بين ان الجار ينزل من المجرور منزلة الجزء من
الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي
المخترق اي رب مهمه مشوه الجوانب خالي الطرق والكوفيون على
ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب
مضمرة اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول اي فرب امراة
مثلك وسياق الكلام تدل على ذلك ومرضع بمعنى ذات ارضاع
ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها اشغلتها وقوله عن ذي تمايم
اي عن صبي ذي تمايم وهي جمع تميمه وهي المعاذة ومحول
الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب
اي بل رب بلد وهو ههنا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب

ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر كان علم خبر الجزاء هو خبر وهذه السماعية لا تضمر لا مع شيء آخر العامل السماعي إذا أضمر كما ذكروا اما الله لا فعلن فشاذ والقياسية لا تضمر لا لدلالة الحال او ما سبق من الكلام في الأول أو قول المتهي والمستهلين الهلال باضمار رويد وأبصروا ومن التالي قوله ع قل بل ملة ابرهيم حنيفا باضمار نتبع لدلالة كونوا هودا او نصارى ومن ضرب هذا فقلت زيدا باضمار فعلت والاضمار بدون ذلك لا يجوز

وهو ضد الصعد قوله ومن ذلك كان قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاءه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة جزاء عليه لاقتضائهما في الاغلب جملة اسمية والثاني ان يرفعا معا على ان الاول اسم كان المضمرة والخبر محذوف والثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والوجه الرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث قوله وهذه السماعية لا تضمر الا مع شيء آخر العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في اضمار ان من الفاء التي تدل عليه وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار كان من حرف الشرط

وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا يضمر الا بدليل الحال اعلم ان الفعل العامل يضمر ويترك معموله لحاله وذلك حيث يكون عليه دليل من الحال او المقال فالاول نحو قولك وقد رأيت من يتهيأ للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته اذ الحال تدل على ذلك وهكذا اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا وقوله للمتهي او للمستهلين معناه لاجل المتهي او في حقه لا ان يكون المتهي المخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابصر واعلى الغيبة دون تريد وابصرت واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا لانك لما ضربت عن قولهم كونوا هودا او نصبت الاسم بعد دل ذلك انك تريد نتبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل هذا زيدا باضمار فعل اي فعل زيدا ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك ان جواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع قوله وجه قريب من هذا الاضمار على شريطة التفسير لان الدال عليه لفظ ايضا الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق من الكلام

من قبيل القسم الثانى وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا
ان الدليل على اضمار الفعل فى قوله تعالى بل ملة ابراهيم متقدم
عليه وهو قوله كونوا هودا وفيما يضمر على شريطة التفسير
متاخر عنه فهذا معنى قوله الا انه يعقبه وفى الاول السابق
ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون
منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد
بفعل مضمر يفسره الظاهر اى هل خرج زيد خرج الا انه اضمر
استغناء بتفسيره عنه فليس ارتفاعه بالابتداء لان هل
يقتضى الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم
الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك لما فيهن من اقتضاء
الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله
منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته
لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره
غير ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين الظاهر
نحو ما ذكرنا او فعلا فى معناه نحو زيدا مررت به اى جزته لا يصح
اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول او ما هو لازم معناه نحو زيدا
ضربت غلامه اى اهنت زيدا ضربت غلامه لان اهانة المولى

من لوازم

ديباجة الضوء

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احق ما يتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر وينوق على نشره
السنة البادى والحاضر حمدا لله سبحانه وتع على زواهر آياته التى اشرقت فظلم الدياجير تباشيرها
واصباحها واستنارت على صفحات الايام غررها واوضاحها حمدا يربط اصناف العقيد من
سوابقها ويعترى اخلاف المزيد من لواحقها ثم الصلوة على المستقل باعباء الرسالة المتوشح
برداء المجد والسيادة محمد المبعوث من سرة البطحاء المخبر بفصاحته مصاقع الخطباء عن
فى وجه كل بليغ شقاشقه الهادرة وقرت فى عصد كل مفلق حقايقه النادرة وعلى آله و
اصحابه مصابيح الظلم ومجاديح الكرم اما بعد فان نوع الادب على كثرة شجونه وتشعب فنونه
بقى عزيز على الطلبة مرامه واستعصى زمامه يعطس بانف شامخ من الاباء ويتنو بعطف جامح
من الاستعصاء على انه فى زماننا مطموس المعالم مخفوض الدعائم عفت رسومه والتبست
ضواه وانتكثت مرائره وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانه وتضعضعت اركانه و
اشرف على الدثور ودرسه واشفى ولم يبق من حزبه الا قوم بسلدح عجفى كانهم لم يكن بين الحجون
الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر وقد كنت فى ايام الحداثة وعنفوان الصبى قد الف على

مكتبة الملك فهد الوطنية

سواد من طالبيه واحنف بي جم غفير من منتحليه مع قلة بضاعتي في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة
بظنون وبعض الظن اثم ان عندي صبابة من قداحه او وفور سهم من فداحه يثابرون على الاختلاف على
ويثاقفون للاقتباس بين يدي ويواظبون على الاعتكاف حول بيتي ابدا وتكل آرامها ولدا
بركبون كل صعب وذلول في تحصيل مرامهم اي ركوب وسترتما بجبتهم الى محجة غروب هذا وقد
الحوا علي بشوافع الاقتراح واسبغوا الي بالابرام والالحاح ان اجمع لهم مجلة في صنف اللغة
مشتملة على ما يفتقر اليه من الفصول والابواب فكنت اعتذر اليهم بانواع العلة واعتل عليهم
بالاوتاد والاخلة واحاديثهم عما لوا اليه احاديث الالتماس واواعدهم من يوم الى يوم ضرب اخماس
لاسداس علما مني بان دون مرامهم خرط القتاد وتحتتم عرق القربة منه بالمرصاد فلما لم
يرتدعوا عن سؤالهم ولم اجد بدا من تحقيق آمالهم وجهت ركابي في شطر مطالبهم وتوجهت تلقاء مدين
ما ارجوهم وكبت في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من القواعد ما يفتح العلق من الشوارد وضبطت
ما يسيغ الشرق الا ان العوائق عاقتني عن ترقيمه وتشذيبه والرزايا ثبطتني عن تنقيحه وتهذيبه
فلم انقل السواد ولم اتقف منه الا اناد وقد سنوا الانتساخ صوارم اقلامهم وسلوا واستعجلوا اقديرهم
فامتالوا وطارت الاجزاء فيما بينهم بقوادمها وخوافيها وشاعت عوارض المسقم والاعتلال فيما
يحرفون الكلم عن مواضعه ويتصحفون في مباديه ومقاطعه فمن متصرف فيه بالزيادة والنقصان
نقصا وهلما ومن مفوف نحوه اسهم القدح اكلا وفتا جزاء سنمار حين بنى الخورنق للنعمان
وتلك لعمري من خطبات الغمان فما حظيت بغير الابوس من هذا العقيد ولا حليت الا بخرق الاديم
من كل كسير وعوير ولم ار لي احدث نفسي بان ارأب ما الشعب مرصدوعه وانفطروا قوم
ما انعرج مركعوبه وانا اطرهبهات قذاهم الفتق واتسع على الراقع الخرق ومن لي بسكر هذا
الحرف الهائر او تطليل لحم بالاثلات في الهواجر وقد ضيقت اللبن في الصيف وسبقت

قوادح

قوارع العذل لمضارب السيف فتركته بعقره وطويته على غرره وهلم جرا الى اوردت
ما عمد بين الفضائل ووقفت على محط رحال الافاضل حضرة الشيخ الامام ملجأ الانام
كاشف اسرار الحقايق منتهى اللطايف والدقايق ناشر اردية المعقول والمنقول
عامر ارجية الفروع والاصول ممهد القواعد العقلية مبين الاحكام الدينية برهان
الحق والدين وارث الانبياء والمرسلين حجة الاسلام والمسلمين قدوة العلماء
المتبحرين علم الهدى استاد علماء الدنيا لازالت رياض العلوم بلطائف نكته مأهولة
وارحام الحكم بعواطف فكره مسلولة غنيت زهر مناقبه عن وسم التعريف وكبت عمر
مآثره عن طوق التلقيب والتوصيف بل الاوصاف تتضاءل دون جنابه والالقاب
تتزين وتتحلى به كما ان مدحت محمدا بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد فلحظ الى بعين
الاعظام والاجلال ورفرف على جناح الاكرام والاشبال وتواتر الى شوارد
وتناثرت على فرايد قلايله فكنت اهتدي بانواره واغترف من تيار بحاره و
استشرف الى دوايع فقره واستطلع طلع لوامع فكره وانشد مفقودي من بدايع حكمه
واظفر بمنشودي من جوامع كلمه اوابد الاهن اوانس قلايد الاهن فرايد ولم ازل الطف
من لفظه ما هو الدر المنثور والاذى المنشور والسحر الحلال والماء الزلال الى ان اشار
الى ان اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب وانتخل ما فيه وامتحض زبدة معانيه و
التقط روايع نكته وعيونه وافتاذ الاناسي مرعيونه مستمرا على وتيرة الايجاز و
الاختصار صارفا بوجهي عن الاطالة والاكثار مصرحا عن المحض اللباب معرضا عن
التعرض بالبس من مسائل الكتاب فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد وستوقف

شعار يلبسونه الغجر

في مطاوعته غلالة الجدّ والاجتهاد وتصدّيت لتسويد هذه الاجزاء قصيرةً عن
طويلةٍ تلبيةً لدعوته واوفدتها الى حضرته لتكتسي من سنا من قبوله جنّة الاقبال
ويرتدي من ملاحم نظره برد العزّ والاجلال والله ولي التوفيق وبتحقيق الامنيّة
حقيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

تعريف الفصل

ويعرف الفصل بانه طائفة من المسائل النحوية تعقبت احكامها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب والباب ونحوهما
واذا وصل الى ما بعده بنوع والا فلا وله اعتباران اما ان يكون معربا مرفوعا على خبر مبتدا محذوف اى هذا فصل او في
من المسائل المتعلقة بهمزة الاستفهام واما ان لا يكون معربا بل مبنيا على السكون لعدم تركبه مع العامل فلا محل له من الاعراب
فكانه بياض فاصل بين ما قبله وما بعده

تعريف الجمع

آخر لمعنى مستعمل فتستعمل هذه الصيغة للقليل والكثير كما اشار اليه فيما سيجيء
نحوهن والظاهر ان يقال ونحوها قلنا هذا على اختيار الغرب وهو ان يجعل ضمير الجمع الكثير لها والالف وضمير
الجمع القليل الهاء والنون المشددة كما نطق القرآن ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق
السموات والارض منها اربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن انفسكم فجعل ضمير الاشهر الحرم بالهاء والنون لقلتها
وضمير شهر السنة الهاء والالف لكثرتها ذكره الحريري في درة الغواص هذا اختيار الغرب وقد يقع في عبارات المصنفين
على خلافه ولا باس

ترجمة الناظم

المالقي هو يحيى بن عبد المعطي بن احمد الاندلسي المالقي النحوي الاديب وله سنة سبع او ثمان وسبعين و
خمسمائة ومات بغرناطة في وسط جمادى الاولى سنة اربعين وستمائة ذكره الذهبي قرأ على الكيذري النحو
واقرأ الناس القراءات وله شعر حسن وكان لطيف الاخلاق من المغاربة نسبته الى مالقة بفتح اللام وكرها
من قرى اندلس وابن الحرّوف بفتح الحاء المعجمة هو علي بن محمد نظام الدين بن خروف الاندلسي النحوي كان
اماما في العربية محققا مرفقا ماهرا مسندا كافي الاصول اخذ عن ابن طاهر المعروف بالخدب وتزوج قطاما
بحلب مدة واختل في آخر عمره حتى مشى في الاسواق عريانا بادي العورة وله مناظرات مع الشلوبين
شرح كتاب سيبويه وشرح الجمل وكتابا في الفرائض مات سنة تسع وستمائة بإشبيلية عن حمس وثمانين سنة
وقيل مات بحلب وانشد له في الكاس انا جسم للحيتا والحميا لي روح بين اهل الظرف اعدو
كل يوم وادوح

ترجمة الشلوبين

الشلوبين بفتح الشين المعجمة وفتح اللام وسكون الواو وكسر الباء الموحدة
وسكون الياء آخر الحروف وبعدها نون قال السيوطي وربما زيد باء النسبة معناه بلغة الاندلس
الابيض الاشقر كان امام عصره اسمه عمر بن محمد ابو علي الاشبيلي الازدي وله بإشبيلية سنة اثنتين
وستين وخمسمائة وتوفي سنة خمس واربعين وستمائة صنف تعليقا على كتاب سيبويه وشرحين
على الجزولية

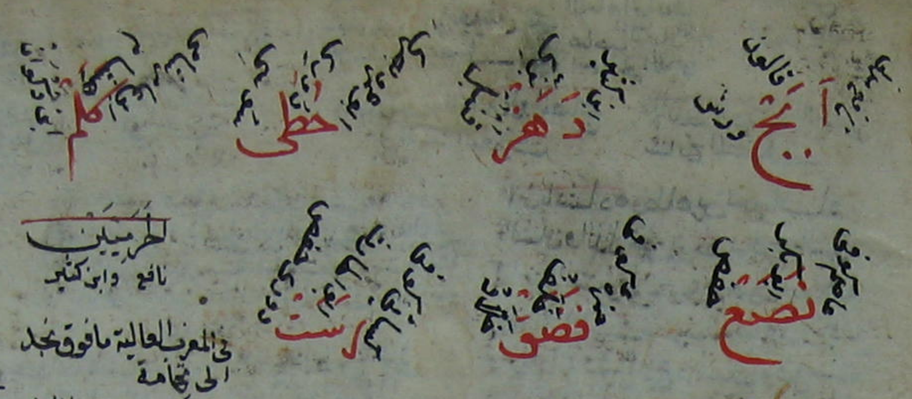

ومن حروف المعجم هي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط من بين سائر حروف الهجاء معناه حروف الخط المعجم
كما تقول مسجد الجامع وناس مجلوز المعجم مصدر بمعنى الاعجام كما مر في شان هذه الحروف اذا عجم اي نقط انتهى
كلام الجوهري والظاهر منه ان اطلاق المعجم على الحروف على سبيل التغليب وقال الازهري في الليث اذا اخرج الحروف المقطعة
سميت معجمة لانها عجمية اي لا يبانها فان كانت اصلا للكلمة كلها واما كتاب معجم فمعناه منقط ليتبين عجمه وكون
المعجمة للسلب واتفق الناظرون في كلامهما ان الاعتماد على ما نقله الازهري لما ذكره الجوهري وقيل عجمت الحرف
ان لبست عجمته بنقط فالمعنى حروف الاعجام اي ازالة العجمة قال في المفصل افعل للسلب نحو اعجمت الكتاب اذا ازلت
عجمة

ترجمة ابن الحباز

ابن الحباز اسمه احمد بن الحسين الموصلي النحوي الضرير كان علامة زمانه في النحو واللغة والفرائض
والعروض له كتاب النهاية في النحو شرح الفية ابن معطٍ مات بالموصل سنة سبع وثلثين وستمائة

اسم ابي العباس محمد
ولقبه المبرد الاول
بكسر الراء بعدها بيرد و
ينفي الصرف في حال
الاشكال وشاع
بالفتح

الاخفش
علي بن سليمان

الامام الزاهد
صاحب التفسير الكبير
اسمه فخر الدين

ثعلب بن يحيى
عالم بالشاذ والمفصل

ابن يعيش

الاام في حمد الك مبينة

اسم تفسير ابن العادل
اللباب

اسم صاحب معالم التنزيل والمصابيح
محي السنة البغوي

علم الدين اللوري في الاندلس
شارح المفصل

ابن عصفور هو علي بن مؤمن ابو الحسن زين
النحوي الحضرمي الاشبيلي حامل العربية في زمانه بالاندلس
مات في ذي القعدة سنة ثلث وستين وست مائة قيل
انه اخذ عن الشلوبين وللاثة من ثم كانت بينهما مناقرة
ومقاطعة

ابن بابشاذ هو طاهر بن احمد بابشاذ
بالشين والذال المعجمتين معناه الفرح والسرور
كذا صحح السيوطي نحوي مصري اخذ اللغة
في هذا الشان مات بمصر سنة تسع وستين
واربعمائة وقيل اربع وخمسين وقيل ست
وتسعين واربعمائه ومن تصانيفه شرح جمل
الزجاجي والمحتسب في النحو

هشام هو ابو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي
الكسائي اخذ عنه كثيرا من النحو وله فيه تصانيف عديدة قال
الحاكماني توفي هشام بن معاوية الضرير سنة تسع ومائتين
الكسائي هو سابع القراء السبعة اسمه علي بن حمزة ابو الحسن
الكسائي امام الكوفيين ومناقبه كثيرة وفضائله غزيرة وله
مناظرات مع سيبويه وابي محمد اليزيدي وصنف معاني القرآن
وغير ذلك مات بالري هو ومحمد بن الحسن صاحب ابي حنيفة
في يوم واحد فقال الرشيد دفن الفقه والنحو في يوم واحد
وذلك سنة اثنتين او ثلث وقيل تسع وثمانين ومائة

اول من شرح تلخيص المفتاح بهاء الدين السبكي
وسمى شرحه ذلك بعرايس الافراح في شرح تلخيص المفتاح
واخل التفتازاني من هذا الشرح وزاد عليه

ابو الفتح هو ابن الجني تلميذ ابي علي الفارسي

ابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابو حمزة الكسائي واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو صاحب الليث
في بغداد

ابو الحطاب
الاخفش
استاد سيبويه
وابو الحسن الاخفش
تلميذ سيبويه

النواسخ
هي الدواخل
على المبتدا
والخبر

ممن اعربه القرآن العظيم
الحوفي وابو البقاء
وشهاب الدين الحلبي
الشهير بالسمين

ابن حيان التوحيدي
محدث ومفسر وصوفي
سبق بني ثلثمائة سنة و
اد بعمريه سنة

ابو حيان مفسر ونحوي
معاصر ابن الهشام صاحب
مغني اللبيب وله تصانيف
منها البحر والنهر من التفسير
وشرح التسهيل من النحو وغيرها

المقرب لابن الاخوة
شرح يسمى بالمثل
الذي